السعي السوفيتي في سبيل تخفيف التوتر الدولي ونزع السلاح العام في النصف الثاني من القرن العشرين (١٩٥٠-١٩٨٩م)

"The Soviet Pursuit of International Détente and General Disarmament in the Second Half of the 20th Century (1950-1989)"

إعداد

د. علاء نسيم مسعد عرابي

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب- جامعة طنطا
مدينة طنطا – محافظة الغربية- جمهورية مصر العربية
alaa.orabi@art.Tanta.edu.eg
0201097652796

Dr. Alaa Naseem Masoud Orabi
Lecturer of Modern and Contemporary History
Faculty of Arts - Tanta University
Tanta - Gharbia – Egypt
alaa.orabi@art.Tanta.edu.eg
0201097652796

الملخص

شكلت المسألتان الألمانية والنمساوية محورًا رئيسًا في بدايات الحرب الباردة، وعكستا طبيعة الصراع الأيديولوجي والجيو-استراتيجي بين الكتلتين الشرقية والغربية. ولقد تجلى الدور السوفيتي تجاه المسألتين الألمانية والنمساوية في نهج معقد ومتناقض أحيانًا ومدفوعًا بمزيج من الدوافع الأمنية الأيديولوجية، والرغبة في تعويض الخسائر الهائلة التي تكبدها، والسعي لتوسيع نفوذه في أوروبا ما بعد الحرب. وتتتبع الدراسة الدور السوفيتي تجاة المسألتين الألمانية والنمساوية بعد الحرب العالمية الثانية.

وتتناول هذه الدراسة مشكلة الأمن في أوروبا في منتصف القرن العشرين. ومن خلال القيام بذلك يتم تحديث الدور الذي لعبه الاتحاد السوفييتي في سياق نزع السلاح Demilitarization منذ خمسينيات القرن العشرين. ولقد تم تحديد الاتجاهات الرئيسة للسياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي في سياق ضمان السلامة النووية في أوروبا والمهام الرئيسة التي تواجه الدول في الفترة المحددة. وتكشف هذه الدراسة عن المشاكل الرئيسة التي تواجه الجهات الفاعلة في العالم في عملية الرقابة الدولية على الأسلحة النووية. ويتم تحليل الإجراءات التي اتخذها الاتحاد السوفييتي في سبيل حل المشكلة ومنع تفاقم الوضع. ويؤكد أن الاتحاد السوفييتي كان من المؤيدين للدبلوماسية السلمية ووجه المجتمع الدولي نحو رفض المواجهة العسكرية كوسيلة لحل النزاعات بين الدول، ولفت انتباه العالم إلى التهديد العالمي الناشئ عن استخدام الترسانة النووية في أي من مظاهرها.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد السوفيتي، المسألة الألمانية، المسألة النمساوية، نزع السلاح العام، الأسلحة النووية.

Abstract:

"The German and Austrian questions were a central pivot in the early Cold War, mirroring the ideological and geostrategic conflict between the Eastern and Western blocs. The Soviet approach to these issues was complex and at times contradictory, driven by a mix of ideological security concerns, a desire to recoup immense losses, and an ambition to expand its influence in post-war Europe. This study tracks the Soviet role concerning the German and Austrian questions after World War II."

This study addresses the problem of security in Europe during the mid-twentieth century. In doing so, it updates the role played by the Soviet Union within the context of the United Nations' disarmament efforts since the 1950s. The main trends of the Soviet Union's foreign policy in the context of ensuring nuclear safety in Europe, as well as the key tasks facing states during the specified period, have been identified. This study reveals the major challenges confronting global actors in the process of international nuclear arms control. The measures taken by the Soviet Union to resolve the problem and prevent the escalation of the situation are analyzed. It emphasizes that the Soviet Union was a proponent of peaceful diplomacy and directed the international community towards rejecting military confrontation as a means of resolving disputes between states, while also drawing global attention to the existential threat posed by the use of nuclear arsenals in any of their forms.

Keywords: Soviet Union, German Question, Austrian Question, General Disarmament, Nuclear Weapons.

المقدمة:

في حين اتبعت موسكو سياسة التعايش السلمي وكافحت من أجل تعزيز السلام، أولى الحزب الشيوعي السوفييتي والحكومة السوفييتية اهتمامًا كبيرًا لكشف أي سياسة لإعداد حرب جديدة من قبل القوى الاستعمارية الغربية، والقضاء على بؤر الحرب التي ستنشأ أو نشأت بالفعل، وحل القضايا الخلافية الأكثر أهمية. وفي أنشطتهما في السياسة الخارجية انطلق الحزب الشيوعي السوفييتي والحكومة السوفييتية من حقيقة أن الطريق الرئيس لتحقيق السلام الدائم هو نزع السلاح، وأن الطريقة الأكثر موثوقية للمضي قدمًا بنجاح على هذا الطريق والتوصل إلى اتفاق بشأن أي قضايا خلافية هي أسلوب المفاوضات والاتصالات المباشرة، وخاصة الاجتماعات على أعلى مستوى.

وقد اختار الباحث مدى زمني للدراسة يبدأ من مايو 1950م والذي يمثل بداية التدابير التي اتخذتها القوى الغربية لتنفيذ إعادة التسليح المباشر لألمانيا الغربية وظهرت في خطة شومان التي كان من المفترض أن تخلق الأساس المادي والتقني لإحياء العسكرية الألمانية الغربية، وحتى 15 يناير 1989م وهو العام الذي أُقِرت فيه الصلاحيات الخاصة بمفاوضات معاهدة القوى التقليدية في أوروبا.

وقد اتبع الباحث المنهج التاريخي بما يتضمنه من منهج وصفي وتحليلي في دراسة هذة الأحداث والقضايا.

وفي هذة الدراسة، سيتناول الباحث طرق تحقيق السلام وتخفيف التوترات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين من خلال الإجابة في ثنايا الدراسة على التساؤلات الآتية:

- ما المصالح والأهداف الرئيسة التي وجهت السياسة الأمنية السوفيتية في أوروبا منذ النصف الثاني من القرن العشرين؟
- كيف تجلت هذه المصالح والأهداف في الإجراءات والسياسات التي اتخذها الاتحاد السوفيتي تجاه أوروبا؟
- ما تأثير هذه الإجراءات والسياسات على تشكيل نظام الأمن الأوروبي خلال فترة الحرب الباردة؟
- كيف تفاعلت رؤية الاتحاد السوفيتي للأمن الأوروبي مع رؤى القوى الغربية الأخرى؟
- كيف أثرت مبادرات نزع السلاح التي أطلقها الاتحاد السوفييتي على العلاقات الدولية؟
- ما التحديات الرئيسة التي واجهها الاتحاد السوفييتي في تحقيق نزع السلاح؟
- كيف اختلف نهج الاتحاد السوفييتي تجاه نزع السلاح عن نهج الدول الغربية؟
- ما التدابير المحددة التي اقترحها الاتحاد السوفييتي للحد من الأسلحة النووية؟
- كيف أثرت جهود الاتحاد السوفييتي في مجال نزع السلاح على سياسات الأمم المتحدة؟

وقد اعتمد الباحث على كم لا بأس به من المصادر والمراجع التاريخية التي استقى منها مادته التاريخية، كان في مقدمتها:

- أ. لافريششيف و ل. ج. توماشيفسكي (المحررين)؛ العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، في ثلاثة مجلدات، المجلد الثاني (1950-1955)، دار نشر الأدب السياسي، موسكو،1963م. (باللغة الروسية).
- اسراعيلان وآخرون: سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، دار التقدم، موسكو.(مترجم).
- ف. م. مولوتوف؛ نتائج مؤتمر برلين، الملحق الإخباري، العدد 6، 16 مارس 1954م. (بالروسية)
- ن. أنا. ايجوروفا، أ. أوه. تشوباريان (المحررين)؛ الحرب الباردة 1945-1963: نظرة تاريخية: مجموعة مقالات، "أولما برس"، موسكو، 2003م. (بالروسية)

السعي السوفيتي في سبيل تخفيف التوتر الدولي[1] ونزع السلاح العام[2]في النصف الثاني من القرن العشرين:-

احتل النضال من أجل حل المشاكل الأوروبية التي نشأت بعد الحرب وإنشاء نظام موثوق للأمن الأوروبي وحل المشكلة الألمانية المرتبطة به مكانة مهمة في السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي خلال هذه الفترة. لقد كانت الحكومة السوفييتية تنظر إلى هذه المهام على أنها جزء لا يتجزأ من النضال من أجل تخفيف التوتر الدولي بشكل عام. ونتيجة لسياسات القوى الغربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انقسمت ألمانيا ولم يتم إبرام معاهدة سلام معها، مما أدى إلى تعقيد مشكلة ضمان الأمن الأوروبي بشكل كبير. ومن ناحية أخرى أدى ظهور الدول الاشتراكية الأوروبية، بما في ذلك جمهورية ألمانيا الديمقراطية، إلى تغيير الوضع في أوروبا جذريًا لصالح السلام والاشتراكية.

اعتمدت السياسة السوفييتية تجاه المسألة الألمانية طيلة سنوات ما بعد الحرب على الالتزام الصارم بالاتفاقيات بين الحلفاء في فترة الحرب بشأن ألمانيا وفي المقام الأول اتفاقيتا يالطا وبوتسدام. وقد رفض الاتحاد السوفييتي الانتهاكات التي استمرت خلال هذه الفترة للمبادئ الأساسية لاتفاقيتي يالطا وبوتسدام من جانب القوى الغربية وكشفت عنها الحكومة السوفييتية باستمرار. كما تميزت أنشطة السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي بعدد كبير من المقترحات البناءة والتي من شأن تنفيذها أن تسهم في حل أهم المشاكل الأوروبية لتخفيف التوترات الدولية وخلق الظروف للسلام الدائم في أوروبا.

في الفترة بين عامي 1950-1952م اتخذت القوى الغربية خطوة أخرى نحو تعميق تقسيم ألمانيا وتحويل ألمانيا الغربية إلى المصدر الرئيس للخطر العسكري في أوروبا. وفي هذا الصدد ينبغي أن نذكر "خطة شومان" التي طرحت في التاسع من مايو 1950م والتي كان من المفترض أن تخلق الأساس المادي والتقني لإحياء العسكرية الألمانية الغربية، والمعاهدة بشأن الجماعة الأوروبية للفحم والصلب التي وقعت في الثامن عشر من أبريل 1951م وفقاً لهذه الخطة. وإن التدابير التي اتخذتها القوى الغربية لتنفيذ إعادة التسليح المباشر لألمانيا الغربية خلال هذه الفترة معروفة على نطاق واسع بدءًا بقرارات مؤتمر نيويورك في سبتمبر 1950م والنسخ الأولى من "خطة بليفين" وانتهاءً بتوقيع معاهدتي بون وباريس (26 و27 مايو 1952م) والتي جعلت- بعد 7 سنوات من نهاية الحرب وأقل من 3 سنوات من تشكيل جمهورية ألمانيا الاتحادية- من العسكرية الألمانية المتجددة حليفًا رسميًا

---

[1]- توتر دولي International tension: - هو قلق نفسي عالمي يسود العالم بأسره، تتسبب في حدوثه عوامل متعددة، تهدد السلام العالمي، وتنذر باندلاع حروب إقليمية قد تتحول فجأة إلى حروب عالمية. انظر: أحمد ذكي بدوي: معجم المصطلحات السياسية والدولية، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1989م، ص77.

[2]- نزع السلاح Disarmament: مصطلح يحمل معنيين، الأول يقصد به عملية، والثاني وضع نهائي، فهو بوصفه عملية يرمي إلى الحد من إنتاج الأسلحة أو خفضها أو نزع أنظمة الأسلحة المحددة، وكوصفه وضع نهائي فإنه ينطوي على إقامة عالم منزوع السلاح ومنع العودة إلى التسلح بعدئذ، وتتنوع مشاريع نزع السلاح بين النزاع الإقليمي أو العالمي، أو قد يكون نزعًا جزئيًا أو شاملًا، وقد ينحصر في بعض أنظمة التسليح أو يشمل كل الفئات، وقد يكون المنزوع منه السلاح طرفاً واحداً أو ثنائياً أو متعدد الأطراف، ويمكن اعتبار أن نزع السلاح التام والعام هو أشمل وأعم هذه المشاريع، ولقد تسببت الآثار المدمرة للحرب العالمية الأولى في نزع سلاح القوي التي برزت في المحيط الدولي، وإن كانت محاولات نزع السلاح قد سبقت هذه الفترة، ولقد تطور مفهوم نزع السلاح مع تطور التصنيع العسكري وظهور أسلحة ومعدات جديدة اقتصر امتلاكها على بعض الدول كالأسلحة النووية، وتجدر الإشارة إلى أن الدول قد تلجأ إلى مفاوضات نزع السلاح بهدف تحقيق ما يسمى بالمنفعة الجانبية التي قد تتضمن الرغبة في فهم وجهة نظر الطرف الآخر، أو قد تلجأ إليها الدولة بُغية كسب نقاط دعائية من خلال استدراج المعارضة إلى مواقف تظهر فيها متصلبة أو عنيدة أو حتى غير صادقة في موقفها بشأن القضية. انظر: يحيى نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ص 278؛ غراهام إيفانز، جيفري نوينهام: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات الغربية المتحدة، 2004م ص ص 180 -182.

للقوى الغربية، مما فتح الطريق أمام تحولها إلى القوة الضاربة الرئيسة في المغامرة العسكرية الإجرامية التي كانت تُحاك ضد الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي بأكمله[1].

وفي محاولة لإيجاد حل بناء للمشكلة الألمانية، التي أصبحت أكثر تعقيدًا نتيجة لسياسات القوى الغربية، أرسلت الحكومة السوفييتية- فيما يتعلق بمناشدة حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية القوى الأربع لتسريع تطوير معاهدة سلام- مذكرة إلى القوى الثلاث ومسودة مبادئ معاهدة السلام مع ألمانيا في 10 مارس 1952م. واستنادًا إلى مقترحات 10 مارس واصلت الحكومة السوفييتية جدالاتها مع الولايات المتحدة وشركائها في الكتل العدوانية وكشفت عن إعادة تسليح جمهورية ألمانيا الاتحادية وأكدت على ضرورة حل المسألة الألمانية بروح بوتسدام. كما كانت الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية في الفترة من 20 إلى 22 أغسطس 1953م ذات أهمية كبيرة في سياق نضال الاتحاد السوفييتي ضد إحياء العسكرة الألمانية الغربية ولحل المشكلة الألمانية. فلقد أظهرت للشعوب الطريق لحل أكثر المشاكل تعقيدًا التي خلفتها الحرب العالمية الثانية ولعبت دورًا مهمًا في فضح الخطط الإمبريالية لاستخدام ألمانيا كنقطة انطلاق للتحضير لحرب جديدة[2].

ولقد تسببت السياسة العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في توتر الوضع الدولي ووضع البشرية على أعتاب حرب عالمية جديدة وخصوصًا بعد العدوان الإمبريالي الذي شنته الولايات المتحدة في كوريا، ومعارضة الدبلوماسية الغربية حل المسألة الألمانية وعقد معاهدة الدولة مع النمسا، ونسف دول حلف شمال الأطلنطي تطور العلاقات الاقتصادية وغيرها مع بلدان العالم الاشتراكي[3].

واتباعًا للنهج اللينيني وسيرًا على المبادئ اللينينية الداعية للتعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، قام الاتحاد السوفيتي استنادًا إلى وضعه الدولي وقوته الاقتصادية المتزايدة ومساندة شعوب الدول الاشتراكية له بنضال كثيف في سبيل تخفيف حدة التوتر الدولي وتهدئة الأوضاع وإقامة العلاقات الطبيعية والودية والتبادل ذا النفع بين جميع بلدان العالم بما في ذلك الدول الغربية الكبرى[4]، وحلًا للمسائل الدولية الراهنة وتأمين السلام الدائم والوطيد، قام الاتحاد السوفيتي بالآتي: -

1- اقتراح إنشاء نظام للأمن الجماعي[5] 1954م.

2- الاتحاد السوفيتي وقضية السلاح وتتضمن: -

أ- الاقتراحات السوفيتية بتخفيض الأسلحة وحظر السلاح النووي.

ب- التدابير أحادية التصرف من جانب الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى لتخفيض القوات المسلحة.

ج- المقترحات السوفيتية بشأن المناطق اللاذرية.

د-المقترح السوفيتي بشأن نزع السلاح العام والكامل.

---

[1] -А. А. ЛАВРИЩЕВ и Л Г, ТОМАШЕВСКИЙ (Редакторы); Международные отношения после второй мировой войны, В ТРЕХ ТОМАХ, т. 2 (1950- 1955 гг.), ИЗДАТЕЛЬСТВО ПОЛИТИЧЕСКОЙ ЛИТЕРАТУРЫ, Москва, l963, с. 64, 65.

[2]- Там же, с. 65.

[3]- اسراعيلان وآخرون: سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، دار التقدم، موسكو، د.ت، ص 278.

[4]- نفسه، ص278.

[5]- الأمن الجماعي Collective security: هو الضمان الذي به يكفل أمن كل دولة وسلامة أراضيها، ولتحقيق ذلك تلجأ الدول إلى تنسيق جهودها المشتركة لمنع أي اعتداء قد يهدد السلام الدولي. انظر: أحمد ذكي بدوي: مرجع سابق، ص29.

ه- معاهدة موسكو للحظر الجزئي لتجارب السلاح النووي.
و- الموقف السوفيتي من القوة النووية لحلف شمال الأطلسي.

1- اقتراح إنشاء نظام للأمن الجماعى 1954م:

اتشحت سماء القارة الأوروبية بغيوم حرب عالمية جديدة، كان السبب ورائها سياسة الدول الغربية التي تثير التوتر في العلاقات الدولية والتي يمكن اجمالها في نقطتين: -

أ- إنشاء الدول الغربية للكتل العدوانية أو الأحلاف العسكرية.
ب- التباحث بشأن المسألة الألمانية.

فعن النقطة الأولى: كانت أولى الخطوات التي اتخذتها دول الحلفاء لتنظيم الدفاع ضد ما كان يوصف بالخطر الشيوعي والتصدي لتمدد الكتلة السوفيتية في القارة الأوروبية على وجه الخصوص هو تشكيل منظمة شمال الأطلنطي، والذي يُعد أقوى تحالف دفاعي إقليمي في العالم، والذي تم تأسيسه في العام 1949م[1]، وما انبثق عنه من كتلة عسكرية عُرفت بالحلف الأوروبي الغربي أو اتحاد أوروبا الغربية والذي أنشئ بموجب اتفاقيات مؤتمر باريس 20 -23 أكتوبر 1954م[2]، وإن كانت هذه الأحلاف في نظر منظميها تدبيرًا دفاعيًا ضد الخطر الشيوعي، فهي في نظر السوفييت لا تعدو عن كونها ستارًا من دخان تسعى من ورائه الولايات المتحدة وكتلتها تشديد سباق التسليح وتحويل أراضي الدول المجاورة للاتحاد السوفيتي إلى جسور حربية استراتيجية ورءوس حراب لطعنه وتحقيق مشاريعها العدوانية[3].

أما بخصوص التباحث بشأن المسألة الألمانية، فلقد أصبحت لهذه المسألة أهمية خاصة عام 1954م عندما ظهرت النية لانضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية) إلى حلف شمال الأطلسي، وراحت المسألة الألمانية التي تسببت في حياة جيل واحد من الناس في إشعال نيران حربين عالميتين أن تشكل من جديد خطرًا على الأمن العام والسلام العالمي بأن تصبح وقودًا لنيران حرب عالمية ثالثة[4].

ورغبة في منع انشقاق العالم إلى كتل حربية متعارضة، فإن الرد السوفيتي على هذه السياسة الغربية قد تشكل في محورين، الأول: هو القيام بحملات لصالح السلام موجهة في الأساس ضد ميثاق

---

[1]- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1974م، ص459، 460؛

درج الحلف على القول بأن سياسته الأساسية تتلخص في الحفاظ على أمن وسلامة واستقرار منطقة شمال الأطلسي، وتعزيز أواصر الصداقة والحفاظ على التراث المشترك لحضارات دول تلك المنطقة، ولقد اتفقت دول الحلف على استعمال القوة المسلحة لرد أي هجوم مسلح يقع على إحدى دول الحلف سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية، ولقد بدأ التفكير في إنشاء الحلف إثر نشر كتابين في الولايات المتحدة الأمريكية أحدثا أثر قوى في الرأي العام الأمريكي هما كتاب "الاتحاد في الحال " للكاتب كلارنس ستريت Clarence Street والذي ألفه في العام 1939م، وكتاب "السياسة الخارجية للولايات المتحدة" للكاتب والتر ليبمان Walter Lippmann والذي ألفه عام 1943م. للمزيد انظر: ج.ب. دروزيل: التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين 1919-= =1945م، ج1، ترجمة: خضر خضر، دار المنصور، بيروت، لبنان، 1985م ، ص212، 213؛ نشأة ومبادئ وأهداف ملف شمال الأطلسي من موقع www. Moqatel. Com.

[2]- ج.ب. دروزيل: مصدر سابق، ج1، ص315.

[3]- اسراعيلان وآخرون: مرجع سابق، ص279.

[4] - Soviet Union: Collective security in Europe: Soviet Note of March 31. 1954; published by Soviet news, 3 Rosary Gardens, London, S.W.7, and printed by Farleigh press Ltd. (T.U.), Beech and Rise, Watford, Herts, 1954.

الأطلسي، انتهت بتقديم السوفيات مذكرة احتجاج للحكومات الغربية في أواخر مارس 1949م تتلخص في[1]:-

أ-ميثاق الأطلسي ما هو إلا ميثاق عدواني صيغت مبادئه ضد الاتحاد السوفيتي.

ب- الميثاق يتناقض تمامًا مع مبادئ وأسس الأمم المتحدة.

ج- الميثاق يتعارض مع معاهدة الصداقة والمساعدة المتبادلة لعام 1942م بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي، وبين الأخير وفرنسا.

د- الميثاق يتناقض مع ما تم إقراره بين حكومات الدول الكبرى الثلاث -الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا- في مؤتمرات يالطا وبوتسدام وغيرها.

والثاني هو اقتراح الحكومة السوفيتية- في إطار مشروع سياسي لحكومات ما بعد ستالين، أي حكومتي جورجي مالينكوف (1953- 1955م) ونيكيتا خروتشوف (1955 – 1964م)، عُرف بمشروع "حملة السلام" peace offensive لصالح تحسين العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والدول الغربية والتي اتسمت في السنوات الأخيرة من حياة ستالين بتوقع حرب جديدة، وكذلك مع بعض الخطوات العملية نحو الحد من التوترات الدولية[2]- عقد معاهدة أوروبية عامة للأمن الجماعي في أوروبا في 31 مارس 1954م collective security in Europe[3] تم صياغتها في صورة مذكرة سوفياتية موجهة إلى حكومات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم تقديم نص المذكرة إلى فرنسا والتي جاء فيها[4]:

"لقد انتهج الاتحاد السوفيتي باستمرار، ولا يزال يتبع سياسة السلام وتحسين العلاقات بين الدول وقد تجلى ذلك في المقترحات التي قدمتها الحكومة السوفيتية إلى الأمم المتحدة من أجل تخفيض عالمي

---

[1] - ج.ب. دروزيل: مرجع سابق، ج1، ص214.

[2]- "WEST SCEPTICAL ON PEACE OFFER Malenkov Speech Brings Doubts", The Sydney Morning Herald, Tue 17 Mar 1953, No. 35.954, P. 1. ; J. Anatolyev; British and European Security, International Affairs, February 2, Moscow, 1966, p. 44.

[3]- يعتبر اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية أن خلق الأمن الجماعي هو أحد أهم الشروط للحفاظ على السلام الدولي، ففي العام 1933م، مع التهديد المتزايد من ألمانيا النازية، ضغط الاتحاد السوفيتي بنشاط من أجل "ميثاق شرقي" لتوفير الأمن الجماعي في أوروبا، كما عملت الدبلوماسية السوفيتية قبل الحرب العالمية الثانية أيضاً على إنشاء نظام أمني قوي يكون واسع النطاق قدر الإمكان، إلا أن مساعيها لم تنجح بسبب سياسة التواطؤ مع المعتدي التي نفذتها القوي الغربية وتجلت مظاهرها في سياسة الاسترضاء أثناء مؤتمر ميونخ 1939م، وخلال الحرب، عملت الدبلوماسية السوفيتية باستمرار في فحص مشاكل ترتيبات ما بعد الحرب، لتحويل الأمن الجماعي إلى أحد أهم العوامل لتوفير السلام في جميع أنحاء العالم ويتجلى ذلك في البرنامج السوفيتي لترتيب العالم بعد الحرب والذي تم الإعلان عنه في تقرير ألقاه ستالين بمناسبة الذكرى 26 لثورة أكتوبر الاشتراكية والذي جاء فيه "تحرير الشعوب ومساعدتها على بعث دولها الوطنية، ومنحها الحق في تقرير مسألة نظام الدولة لها، وخلق الظروف لدرء احتمالية وقوع عدوان جديد، وإقامة تعاون اقتصادي وسياسي وثقافي طويل الأمد بين شعوب أوروبا، مع إنزال العقاب الصارم بمجرمي الحرب"، ولقد تأكدت جهود الدبلوماسية السوفيتية بعد الحرب في بعض أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وفي الاتفاقيات التي أبرمها الاتحاد السوفيتي مع الدول الأخرى، وقد قدم الاتحاد السوفيتي عدداً من المقترحات التي تهدف إلى إنشاء أمن جماعي في أوروبا، كما حدث في اجتماع وزراء الخارجية الأربعة الكبار في برلين عام 1954م، ومؤتمر القمة الأربعة الكبار في جنيف عام 1955م، وغيرها، وكانت الدول الاشتراكية الأوروبية هي المبادرة لعقد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، مستندة في هذه الدعوة إلى حقيقة أن هذا المؤتمر سيمهد الطريق لحل عدد من المشاكل الملحة بما في ذلك إنشاء نظام أمن جماعي أوروبي بالكامل. انظر: أ-بيريزكين، وآخرون: تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، ج1 1917- 1945م، دار التقدم، موسكو، 1975م، ص346 وما بعدها؛

D. Asanov; the Great Soviet Encyclopedia, 3rd- ed (1970- 1979), the Gale Group, Inc, 2010.

[4] - Soviet Union; Op. Cit, P p.2, 3.

للأسلحة من قبل الدول، وحظر الأسلحة الذرية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.... في هذا الصدد، يجب الإشارة أولًا إلى أهمية تعزيز الأمن في أوروبا، حيث إن الحفاظ على السلام في أوروبا له أهمية حاسمة في الحفاظ على السلام العالمي ومنع نشوب حرب عالمية جديدة".

ولم تعرب حكومات الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا عن موافقتها على مشاركة الولايات المتحدة في نظام الأمن الأوروبي الشامل فحسب، بل قدمت أيضاً اقتراحاً لانضمام الاتحاد السوفييتي إلى حلف شمال الأطلسي[1]. ولكن هذه المبادرة لم تحظ بدعم القوى الغربية، التي ردت في مذكراتها أن مشاركة الاتحاد السوفييتي في حلف الأطلسي "ستغير طبيعة كتلة شمال الأطلسي". وكان هذا على وجه التحديد هو الهدف الذي سعى إليه الاقتراح السوفييتي "لتصحيح" حلف شمال الأطلسي، وتعديل منظمة حلف شمال الأطلسي وتحويلها إلى نظام أمني أوروبي شامل[2].

واسترشادًا بهذه الاعتبارات، سبق وقدمت الحكومة السوفيتية في مؤتمر برلين* لوزراء خارجية فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اقتراحًا بشأن حماية الأمن في أوروبا، وقدمت في هذا الصدد مشروع المبادئ الأساسية ل "المعاهدة الأوروبية العامة للأمن الجماعي في أوروبا" والتي نصت مسودتها على:

إقامة نظام أوروبي عام على أساس الجهود الجماعية لجميع دول أوروبا، وستكون المشاركة في المعاهدة متاحة لجميع الدول الأوروبية بغض النظر عن أنظمتها الاجتماعية، بما في ذلك أيضًا ألمانيا، وفي انتظار توحيد ألمانيا يمكن أن تكون جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية أطرافًا في المعاهدة، وفي حالة وقوع هجوم مسلح ضد أي من الأطراف، تنص المعاهدة على تقديم المساعدة للدولة التي تعرضت للهجوم بجميع الوسائل الممكنة بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، بغرض إعادة إرساء السلام الدولي والحفاظ على أمن أوروبا[3].

---

[1]- Igor' Sergeevich Ivanov (editor); Очерки истории Министерства иностранных дел России. 1802—2002: В 3 т. Т. 2, с. 362.

[2] - Н. И. Егорова, А. О. Чубарьян (редакторы); Холодная война 1945-1963 гг: историческая ретроспектива: сборник статей, «ОЛМА-ПРЕСС», Москва, 2003, с. 464.

* - مؤتمر برلين لوزراء خارجية القوى الأربع: هو مؤتمر لوزراء خارجية الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى، أُقيم في الفترة من 25 يناير إلى 18 فبراير عام 1954م. وبناء على اقتراح وفد الاتحاد السوفييتي، أدرجت القضايا التالية في جدول الأعمال: 1) إجراءات تخفيف التوتر في العلاقات الدولية وعقد اجتماع لوزراء خارجية فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية؛ 2) المسألة الألمانية ومهام ضمان الأمن الأوروبي؛ 3) حول معاهدة الدولة النمساوية. وقد أصر دالاس Dulles وإيدن Eden وبيدولت Bidault بكل الطرق على أن يقتصر عمل مؤتمر برلين على دراسة القضايا الألمانية والنمساوية فقط. "وبعد محاولات عدة لتجنب النظر في القضية الأولى التي اقترحها الوفد السوفييتي في المؤتمر، تم التوصل إلى اتفاق بشأن تعزيز التوصل إلى حل ناجح لمشكلة نزع السلاح، أو على الأقل تحقيق خفض كبير في الأسلحة. لكن القوى الغربية رفضت اقتراح الاتحاد السوفييتي بعقد مؤتمر عالمي بشأن الحد العام من التسلح بحجة أن "التقدم في نزع السلاح" يجب أن يكون مشروطًا أولاً بتخفيف التوتر الدولي واستعادة الثقة الدولية". للمزيد انظر:=

= Берлинское совещание министров иностранных дел четырех держав СССР, Великобритании, США и Франции (25 января 18 февраля 1954 г.): Документы и протоколы. М., 1954. ; Eden to London, 25 Jan. 1954, FO 371/109276/246. ; April-15-1954, The Question of a Conference of the Five Great Powers with the Participation of the PRC., Retrieved from https://digitalarchive.wilsoncenter.org/document/90924/download

[3] - Берлинское совещание министров иностранных дел четырех держав. 25 января — 18 февраля 1954 года. IV. Общеевропейский договор о

وبالتالي، فإن مشروع المبادئ الأساسية للمعاهدة الأوروبية العامة يهدف إلى إنشاء نظام فعال للأمن الجماعي في أوروبا بما يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما أن من شأنه أن يضع حداً لتشكيل مجموعات عسكرية متعارضة من الدول في أوروبا، حيث إن تشكيل مثل هذه التجمعات يؤدي حتماً إلى تفاقم العلاقات بين الدول، وزيادة العداء وانعدام الثقة بينها، ناهيك عن حقيقة أن هذا يصاحبه اندفاع نحو التسلح، مع كل العواقب المترتبة على ذلك بالنسبة للشعوب. مع الأخذ في الاعتبار أيضاً أن تشكيل تجمع عسكري من دول معينة يؤدي حتماً إلى اتخاذ تدابير مماثلة من جانب دول أخرى في مصلحة الحفاظ على أمنها. ونتيجة لهذا، ينشأ وضع حيث لا تقوم العلاقات بين الدول على الرغبة في التعاون المتبادل من أجل الحفاظ على السلام، بل على معارضة بعض الدول لدول أخرى، مما يؤدي حتماً إلى زيادة التوتر في العلاقات بين الدول وبالتالي إلى زيادة التهديد بحرب جديدة[1].

وفي هذا الصدد، فمن المستحيل تجاهل حقيقة أن الحرب العالمية الثانية سبقتها- كما في الحرب العالمية الأولى- تشكيل تجمعات عسكرية متعارضة من الدول وانقسام أوروبا إلى معسكرين متعاديين. "ومن هنا لا ينبغي نسيان الدور الخطير الذي لعبته العسكرية الألمانية في تشكيل مثل هذه التجمعات العسكرية وفي إشعال فتيل الحربين العالميتين الأولى والثانية. ولهذا السبب بالذات لفتت الحكومة السوفييتية انتباه حكومات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة مراراً وتكراراً إلى الخطر المرتبط بإنشاء تجمعات عسكرية للدول. وعلى وجه الخصوص، لفتت الحكومة السوفييتية الانتباه إلى هذا فيما يتصل بخطط إنشاء ما يسمى بالجماعة الدفاعية الأوروبية، والتي تؤدي إلى استعادة العسكرية الألمانية مع كل العواقب الخطيرة المترتبة والمصاحبة لذلك على السلام الأوروبي، وخاصة فيما يتصل بأمن الدول المجاورة لألمانيا الغربية. ومن المعروف أن خطط إنشاء "الجماعة الدفاعية الأوروبية" تنص على إنشاء تجمع عسكري مغلق من ست دول أوروبية، يتم تحت علمها تنظيم ما يسمى "الجيش الأوروبي"، والذي يتألف من القوات المسلحة لفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وألمانيا الغربية أيضاً. وإن الدور الرئيس في هذا "الجيش الأوروبي" مُسند إلى القوات المسلحة الألمانية الغربية، برئاسة جنرالات هتلر، وهذا يتم على النقيض من الالتزامات التي تعهدت بها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بالاشتراك مع الاتحاد السوفييتي، فيما يتعلق بمنع إحياء العسكرية الألمانية.[2]

ومن الواضح أن ست دول من بين ما يقرب من ثلاثين دولة أوروبية بما في ذلك ألمانيا الغربية، قد جعلت هدفها تشكيل تحالف عسكري ضيق ومحدود أطلقت عليه تحيزًا وبشكل غير قانوني تسمية "أوروبي" على الرغم من حقيقة مفادها أن أربعة أخماس الدول الأوروبية لا تنتمي إليه[3]. كما تضفي اتفاقيات باريس 1954م الشرعية على إنشاء جيش ألماني غربي (القوة المسلحة) ودمجه في التحالف العسكري المذكور، ومنح ألمانيا الغربية بعض السيادة[4]. ومن المقترح تشكيل اثنتي عشرة فرقة ألمانية

коллективной безопасности в Европе: Международные отношения и внешняя политика СССР (1871-1957 гг.): Сб. док. — М., 1957, с. 226-228.

[1] - Soviet Union; Op. Cit, p. 4.

[2] - Soviet Union; Op. Cit, p. 4, 5.; No. 355, 396.1 BE/1–2554: Telegram, The United States Delegation at the Berlin Conference to the Department of State, confidential priority, Berlin, January 25, 1954—10 p.m., Foreign Relations of the United States, (hereafter F.R.U.S), 1952–1954, Germany and Austria, Volume VII, Part 1, United States Government Printing Office, Washington, 1986, p. 815.

[3] - V. M. Molotov; Results of the Berlin Conference, NEWS SUPPLEMENT, No.6, March-16-1954, Printed in the U.S.S.R, p.6.

[4] - Michael Sutton; France and the Construction of Europe, 1944-2007: The Geopolitical Imperative, Berghahn Books, N. Y, 2011, pp. 74–76.

غربية كقوة أولية، ولكن هناك بالفعل خطط لزيادة هذا العدد إلى خمس وعشرين أو حتى ستين فرقة ألمانية غربية. وفي هذا الصدد، لا يمكن تجاهل حقيقة مفادها أن البرلمان الألماني الغربي (البوندستاج) أصدر في الآونة الأخيرة، في تحد للدستور القائم، قرارات تسمح بإدخال التجنيد العسكري في ألمانيا الغربية للذكور من سن 18 عامًا وما فوق. وهذه محاولة لإعطاء حكومة المستشار كونراد أديناور Konrad Hermann Adenauer "الثانية" (1953- 1957م) حرية التصرف في تشكيل جيش[1].

ولتلافي حالة الانقسام في ألمانيا، والرغبة في عدم البقاء في وضع غير متكافئ مع الدول الأخرى، ولضمان موقف عادل تجاه المصالح الوطنية المشروعة للشعب الألماني، قدم الاتحاد السوفييتي مشروع بشأن معاهدة سلام مع ألمانيا في الأول من فبراير 1954م ينص في بعض مواده على: استعادة ألمانيا كدولة موحدة. وهذا يضع حداً لتقسيم ألمانيا ويعطي ألمانيا الموحدة الفرصة للتطور كدولة مستقلة وديمقراطية ومحبة للسلام؛ كما يجب سحب جميع القوات المسلحة التابعة للقوى المحتلة من ألمانيا في موعد لا يتجاوز سنة واحدة من تاريخ دخول معاهدة السلام حيز التنفيذ. وفي الوقت نفسه سيتم تصفية جميع القواعد العسكرية الأجنبية المتواجدة على الأراضي الألمانية؛ وإقرار الحقوق الديمقراطية للشعب الألماني كحرية التعبير والصحافة والعبادة الدينية والرأي السياسي والتجمع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين؛ وضمان حرية نشاط الأحزاب والمنظمات الديمقراطية؛ ومنع تواجد منظمات معادية للديمقراطية وقضية الحفاظ على السلام على الأراضي الألمانية؛ ومنح جميع الأعضاء السابقين في الجيش الألماني بمن فيهم الضباط والجنرالات النازيون السابقون، باستثناء أولئك الذين يقضون عقوبات عن الجرائم التي ارتكبوها، الحقوق المدنية والسياسية على قدم المساواة مع جميع المواطنين الألمان الآخرين للمشاركة في بناء ألمانيا الديمقراطية المحبة للسلام؛ ولا يجوز فرض أي التزامات ذات طبيعة سياسية أو عسكرية على ألمانيا نتيجة للمعاهدات أو الاتفاقيات المبرمة بين حكومتي جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية قبل توقيع معاهدة السلام مع ألمانيا وإعادة توحيد ألمانيا في دولة واحدة؛ على أن تتعهد ألمانيا بعدم الدخول في أي معاهدات أو تحالفات عسكرية موجهة ضد أي قوة شاركت بقواتها المسلحة في الحرب ضد ألمانيا؛ و يتم تحديد أراضي ألمانيا من خلال الحدود التي تم تحديدها بموجب قرارات مؤتمر بوتسدام للقوى العظمى[2].

وبشأن إعداد معاهدة سلام مع ألمانيا، وعقد مؤتمر سلام بشأن معاهدة السلام الألمانية، اقترح السوفييت بأن يُكلف نواب وزراء خارجية القوى الأربع بإعداد مشروع معاهدة سلام مع ألمانيا في غضون ثلاثة أشهر، مع إتاحة الفرصة للدول المتحالفة التي شاركت بقواتها المسلحة في الحرب ضد ألمانيا لعرض مواقفها بشأن قضية معاهدة السلام مع ألمانيا أثناء إعداد مشروع معاهدة السلام، مع توفير المشاركة المناسبة للممثلين الألمان في جميع مراحل إعداد معاهدة السلام. وحتى تشكيل الحكومة الألمانية المؤقتة، سوف يشارك ممثلو الحكومات القائمة في ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية في إعداد مشروع معاهدة السلام مع ألمانيا. والدعوة لعقد مؤتمر سلمي للنظر في مسودة معاهدة السلام مع ألمانيا بمشاركة الدول المهتمة ذات الصلة في هذا المؤتمر ، وكذلك ممثلي ألمانيا في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من العام 1954م[3].

---

[1]- V. M. Molotov; Op. Cit, p.6.

[2]- Берлинское совещание министров иностранных дел четырех держав. 25 января — 18 февраля 1954 года. I. Проект Советского правительства о мирном договоре с Гер-манией :Международные отношения и внешняя политика СССР (1871-1957 гг.): Там же, с. 222, 223.

[3] - Там же, с. 224.

إن الحكم على أن المشكلة الألمانية حظيت في البداية بالأولوية في القرارات المتعلقة بالأمن الأوروبي يمكن أن يتبين من مسودة بيان الوفد السوفييتي في الاجتماع الذي عقد في برلين في 16 يناير1954م في وزارة الخارجية، والذي حمل عنواناً واضحاً هو "المسألة الألمانية ومسألة الأمن الأوروبي". هذه الوثيقة، التي كانت ثمرة الإبداع الجماعي لدبلوماسيين رفيعي المستوى (حيث كان من بين مؤلفيها أ. أ. جروميكو A. A. Gromyko، ج. م. بوشكين G. M. Pushkin، ب. ف. بودتسيروب P. V. Podtserub، ف. س. سيمينوف V. S. Semenov، ي. أ. مالك Y. A. Malik) أكدت على الارتباط المباشر بين منع إحياء العسكرية الألمانية وإنشاء بؤرة حرب مع الأمن الأوروبي في وسط أوروبا. أما المشكلة الثانية، والتي كانت مرتبطة بشكل مباشر بضمان الأمن الأوروبي، فكانت الحاجة إلى القضاء على القواعد الأجنبية على أراضي الدول الأوروبية[1].

ولكن في عملية الانتهاء من المشروع مع بدء اجتماع وزراء الخارجية في برلين (25 يناير – 18 فبراير 1954م) اكتسب الاقتراح السوفييتي اسمًا مختلفًا حيث أصبح "المعاهدة الأوروبية الشاملة للأمن الجماعي في أوروبا"، وهو ما عكس التحولات في اختيار الأولويات: حيث بدأت فكرة الأمن الجماعي في الظهور على السطح. وبما أن الاختلافات الأساسية بين الاتحاد السوفييتي والدول الغربية حول المشكلة الألمانية وفقًا لمولوتوف* Vyacheslav Mikhailovich Molotov (في وزارته الثانية 1953 -1956م)[2] تنحصر في المقام الأول في "مسألة العسكرية الألمانية"، فأصبح المكون الرئيس لإنشاء الأمن الجماعي في أوروبا هو منع إنشاء قوات مسلحة في جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، والتي تمت دعوتها للمشاركة في نظام الأمن الجماعي حتى توقيع معاهدة السلام واستعادة وحدة ألمانيا. وفي الوقت نفسه، أكد مشروع المعاهدة على أن إبرامها "لا يؤثر على اختصاص القوى الأربع - الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، وإنجلترا، وفرنسا - في المسألة الألمانية، والتي تخضع للتسوية بالطريقة التي حددتها القوى الأربع سابقًا" (أي وفقًا لقرارات مؤتمر بوتسدام). وبشكل عام، كانت القرارات السوفيتية في برلين متوافقة مع المقترحات السوفييتية السابقة بشأن توحيد ألمانيا وحالتها الحيادية[3].

وكما لوحظ في الجلسة الكاملة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، التي ناقشت نتائج الاجتماع في برلين، فإن الهدف الرئيس للدبلوماسية السوفييتية في هذا الاجتماع لوزراء الخارجية كان "توجيه ضربة حساسة لإنشاء مجتمع الدفاع الأوروبي European Defence Community، لأن الجهود الرئيسة للدوائر الأمريكية العدوانية وشركائها هدفت وقتئذ إلى تنفيذ هذه الخطة". ومن الجدير بالذكر أنه خلال المناقشة في الاجتماع في برلين، فإن الوفد السوفييتي، على الرغم من إعلانه عن عدم توافق مجتمع الدفاع الأوروبي (EDC) مع معاهدة الأمن الجماعي لعموم أوروبا، تحدث بقدر أكبر من التسامح فيما يتصل بحلف شمال الأطلسي. وعلى الرغم من استمرار اختلاف الدبلوماسيين السوفييت مع التقييم الغربي لحلف شمال الأطلسي باعتباره تحالفاً دفاعياً، فقد ناقشوا

---

[1]- Н. И. Егорова, А. О. Чубарьян (редакторы); Там же, с. 460, 461

* - مولوتوف: فياتشيسلاف ميخائيلوفيتش مولوتوف (1890 - 1986) سياسيًا ودبلوماسيًا وثوريًا سوفييتيًا، وشخصية بارزة في حكومة الاتحاد السوفييتي من عشرينيات القرن العشرين إلى خمسينياته باعتباره أحد أقرب حلفاء جوزيف ستالين. شغل مولوتوف منصب رئيس مجلس مفوضي الشعب (رئيس الحكومة) من عام 1930م إلى عام 1941م، ووزيرًا للخارجية من عام 1939م إلى عام 1949م أي خلال حقبة الحرب العالمية الثانية، ومرة أخرى من عام 1953م إلى عام 1956م. لمزيد من التفاصيل انظر:
Derek Watson: Molotov A Biography, Palgrave Macmillan, London, 2005.

[2] - “Malenkov is named new Soviet Premier; Wide changes disclosed to avoid “panic”; Throngs pass Stalin bier; Rites Monday”; The New York Times, No. 34.741, 7 March 1953.

[3]- Н. И. Егорова, А. О. Чубарьян (редакторы); Там же, с. 461.

إمكانية دراسة مدى توافق حلف شمال الأطلسي مع المعاهدة الأوروبية. وعلاوة على ذلك، لم يتم استبعاد إمكانية "تصحيح" حلف شمال الأطلسي في اتجاه "إزالة الاختلافات في تقييمات هذا الميثاق"[1].

كان أحد الأسباب المهمة لتعبئة الدبلوماسية السوفييتية منذ أوائل الخمسينيات من القرن العشرين لمعارضة إنشاء مجتمع الدفاع الأوروبي، فضلاً عن استخدام أدوات مهمة من أدوات السياسة الخارجية السوفييتية مثل الدعاية والعلاقات مع الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية لهذا الغرض هو الترابط الذي كان قائماً- وفقاً للاتفاق بين القوى الغربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية- بين التصديق على المعاهدة العامة (أو معاهدة بون)[2] لعام 1952 وتشكيل مجتمع الدفاع الأوروبي. ولو أن عملية إنشاء الجماعة الدفاعية الأوروبية فشلت، ولم يتم التصديق على المعاهدة من قبل برلماني فرنسا وإيطاليا بحلول بداية أبريل 1954م، لكان دخول المعاهدة العامة حيز التنفيذ قد تأخر أيضاً، أو على الأقل تباطأ إلى حد كبير. وبعد كل شيء ، فإن إعادة تسليح ألمانيا الغربية تطلبت استعادة حقوقها السياسية واندماجها في المجتمع الغربي باعتبارها شريكاً كاملاً تقريباً.

بالنسبة للاتحاد السوفييتي، كان تعزيز القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدولة الألمانية الغربية يشكل تهديدًا محتملاً، لأنه مع إنشاء جيش أوروبي، حُرمت فرنسا، كواحدة من القوى العظمى، من فرصة امتلاك جيشها الوطني الخاص، في حين تم تعزيز موقف ألمانيا الغربية، وبمرور الوقت، يمكن أن تنتقل القيادة في وحدة الدفاع الأوروبية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية. علاوة على ذلك، فإن دخول جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى الجماعة الدفاعية الأوروبية كان يعني ترسيخ تقسيم ألمانيا، لأن القادة الغربيين لم يوافقوا على عدم مشاركة الدولة المتحدة في هذا الاتحاد العسكري السياسي. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أيضًا أنه في حالة نشوب نزاع مسلح في أوروبا، تم نقل الجيش الأوروبي إلى حلف شمال الأطلسي، مما أدى إلى تعزيز كتلة شمال الأطلسي على حساب الفرق الألمانية الغربية[3].

ولقد تابعت الدبلوماسية السوفييتية عن كثب الخلافات التي رافقت المفاوضات بشأن الجماعة الدفاعية الأوروبية، بما في ذلك إعطاء أهمية كبيرة لمطالب الإنذار النهائي التي طرحها جورج دالاس في الدورة الثانية عشرة لمجلس حلف شمال الأطلسي، التي عقدت في الفترة من 14 إلى 16 ديسمبر 1953م في باريس، حيث هدد وزير الخارجية الأميركي بخفض المساعدات العسكرية الأميركية لأوروبا إذا لم يتم التصديق على المعاهدة. وبما أن مثل هذه الضغوط العلنية مورست على فرنسا، وكان البرلمان الفرنسي يعاني من أزمة سياسية فيما يتصل بمسألة الجماعة الدفاعية الأوروبية، فقد وضع الوفد السوفييتي بعض الآمال على الموقف الخاص الذي احتلته فرنسا في مؤتمر برلين.

وهكذا، كانت فكرة خلق الأمن الجماعي في أوروبا مرتبطة في البداية ارتباطاً وثيقاً بمجموعة القضايا التي شكلت "المشكلة الألمانية" بالتفسير الواسع الذي مثلته بحلول منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، والتي كانت مسألة توحيد ألمانيا تتلاشى معها بشكل متزايد في الخلفية مع تطور الأحداث الدولية.

---

[1]- Там же, с. 461.

[2] - وفقًا للمنظور السوفيتي فإنه "بموجب معاهدة بون، كان من المقرر أن تتمركز القوات المسلحة الأميركية والفرنسية والبريطانية في الأراضي الألمانية الغربية لعدة عقود قادمة، الأمر الذي يحول ألمانيا الغربية إلى دولة شبه محتلة. كما تحمل هذه المعاهدة توقيع حكومة أديناور، التي أصبحت الآن الحصن الرئيس للانتقاميين الألمان الغربيين، الذين يريدون إفساح الطريق أمام عودة ظهور العسكرية الألمانية. واليوم وقع الانتقاميون الألمان الغربيون على معاهدة بون، وهو ما يشكل إذلالاً للشعب الألماني. ولكن لا شك أن ألمانيا الغربية سوف تتوقف عن احترام توقيعهم عندما يتم إنشاء جيش بقيادة جنرالات نازيين في ألمانيا الغربية وفقاً لمعاهدة باريس. وعندئذ سوف تنكشف أهدافهم الحقيقية ومخططاتهم العدوانية الانتقامية، وسوف تكون الدول المجاورة أول من يشعر بذلك" انظر

V. M. Molotov; Op. Cit, p.6.

[3]- Н. И. Егорова, А. О. Чубарьян (редакторы); Там же, с. 462.

كانت الخطوة المهمة الأخرى التي اتخذتها الحكومة السوفييتية لتخفيف التوترات الدولية هي تسوية العلاقات السلمية مع النمسا. فاتخذت الحكومة السوفييتية خطوات لتحريك عملية إبرام المعاهدة الحكومية مع النمسا. ولقد كانت الولايات المتحدة وشركاؤها في حلف شمال الأطلسي يعطلون هذه القضية لسنوات، حيث كانوا يعدون خططًا لضم النمسا إلى حلف شمال الأطلسي وتحويلها إلى "قلعة جبال الألب" لهذا التكتل العدواني. ولقد رفضوا مواد المعاهدة الحكومية التي تم الاتفاق عليها بالفعل في جلسات مجلس وزراء الخارجية، وطرحوا في تناقض مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه مشروع منفصل لما يسمى بالمعاهدة المختصرة، والتي كانت غير مقبولة على الإطلاق سواء بالنسبة للاتحاد السوفييتي أو النمسا[1].

ولقد وجهت الحكومة السوفييتية كل جهودها لتحقيق أسرع استعادة ممكنة لاستقلال النمسا وديمقراطيتها، وفي الوقت نفسه منع مشاركتها في الكتل العسكرية للقوى الغربية. وبعد وصول حكومة يوليوس راب Julius Raab إلى السلطة في عام 1953م، بدأت الدوائر الحاكمة النمساوية تتعامل مع موقف الاتحاد السوفييتي بتفهم. وفي عام 1953م اتخذت الحكومة السوفييتية عدداً من التدابير لتخفيف نظام الاحتلال وتطبيع العلاقات مع النمسا، وأعربت عن اعتقادها بأن النمسا ينبغي أن تلعب دوراً نشطاً في المفاوضات بشأن إبرام المعاهدة. وبناءً على اقتراح الوفد السوفييتي تمت دعوة ممثل النمسا إلى مؤتمر برلين لوزراء الخارجية في فبراير 1954م، والذي أكد أن "النمسا ليس لديها أي نية للانضمام إلى أي تحالفات عسكرية". وكان هذا التصريح خطوة مهمة للغاية من جانب النمسا[2].

وبخصوص الشروط الخاصة بتوقيع معاهدة السلام مع النمسا التي طرحها الوفد السوفييتي في مؤتمر برلين فكانت تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الحكومة النمساوية، وكانت مرتبطة أيضًا باحتمال إنشاء مجتمع دفاعي أوروبي بمشاركة جمهورية ألمانيا الاتحادية. ولم تختلف هذه الشروط كثيرًا عن القضية الألمانية، فلقد اشترط الوفد السوفييتي لابرام معاهدة مع النمسا أن تتعهد الأخيرة بالآتي[3]:

- عدم الدخول في أي تحالف عسكري موجه ضد أي دولة شاركت في الحرب ضد ألمانيا النازية وفي تحرير النمسا.
- عدم السماح بإنشاء قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها.
- إلغاء والانسحاب من أي خطط لتشكيل الجيش الأوربي.

وبإصرار من الاتحاد السوفيتي على أن تتبنى النمسا نموذج الحياد السويسري، اقترح الوفد السوفييتي بأن "يُسمح للوحدات العسكرية للقوى المتمركزة حاليًا في النمسا بالبقاء هناك، وأن يتم إعادة النظر في مسألة انسحابها من النمسا في موعد لا يتجاوز العام 1955م. ولقد تعرض الموقف الذي اتخذه مولوتوف- الذي جعل إبرام هذه المعاهدة مشروطًا بالحفاظ على القوات السوفيتية أو (كما كان الحال في إحدى المسودات الأخيرة) حق الاتحاد السوفييتي في إدخال قوات في حالة وجود تهديد بالضم- لانتقادات من قبل ن. س. خروشوف وأعضاء آخرين في هيئة رئاسة اللجنة المركزية. وفي رأيهم لو تم توقيع المعاهدة الحكومية مع النمسا في عام 1954م فربما لم تكن اتفاقيات باريس لتتم على الإطلاق[4]. وكما كان متوقعًا، رفضت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قبول هذين

---

[1]- А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); История внешней политики СССР 1917-1980 гг., в двух томах, Том II 1945-1980 гг., 4-е издание, переработанное и дополненное, Издательство «Наука», Москва, 1981 г., с , 212.

[2]- А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Том II 1945-1980 гг, Там же, с.212.

[3] - V. M. Molotov; Op. Cit, pp.10, 11.

[4]- Н. И. Егорова, А. О. Чубарьян (редакторы); Там же, с. 462, 463.

الملحقين للمعاهدة النمساوية المقترحة من قبل الاتحاد السوفيتي. وبذلك منعت الحكومة النمساوية من التعامل مع هذه المقترحات، والنتيجة هي أن المعاهدة النمساوية لم توقع. وتبين الحقائق - من وجهة نظر مولوتوف- - بأن المسؤولية عن الفشل في التوقيع على المعاهدة النمساوية تقع على عاتق حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا، وذلك لأنها غير راغبة في التخلي عن خططها لإحياء العسكرية الألمانية، الأمر الذي يزيد من خطر نشوء اتحاد عسكري جديد[1].

وهنا يُطرح التساؤل الآتي: لماذا الاختلاف في الرأي بين القيادة السوفيتية، ولماذا أصر مولوتوف على موافقة النمسا على قبول شروطه الآنفة لعقد اتفاقية سلام معها؟ الحقيقة أنه بعد وفاة ستالين، ظهرت في السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي في الفترة 1953-1964م اتجاهان متعارضان، ولم تكن هناك وحدة بين القيادة السوفييتية فيما يتعلق بمبادئ السياسة الخارجية للبلاد. فلقد تقبل مولوتوف ضرورة تخفيف العلاقات مع الغرب لفترة من الوقت لأخذ "استراحة" _ إن جاز التعبير_ من الحرب الباردة، ولكنه في الوقت نفسه كان يعتقد أن التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة السياسية المختلفة أمر مستحيل وأن الصراع العسكري بينها أمر لا مفر منه. واتخذ رئيس مجلس الوزراء مالينكوف - ويؤيده في وجهة نظره خروشوف- موقفا مختلفا، وأشار إلى أنه في ظل ظروف وجود الأسلحة النووية فإن الصراعات المسلحة بين القوى العظمى غير مقبولة، خاصة أنه في فترة ما بعد الحرب تطورت الظروف المواتية لتعزيز موقف الاتحاد السوفييتي دون "تصدير الثورة" بعنف، فلم يعد الاتحاد السوفييتي المعقل الوحيد للاشتراكية، وأصبح لديه حلفاء في أوروبا وآسيا[2]، وأن "التوتر في العلاقات الدولية المحفوف بالمخاطر الكبيرة قد تم استبداله بنوع من الانفراج بفضل السياسة الخارجية السلمية الثابتة التي تنتهجها بلدان المعسكر الاشتراكي"[3].

وبالنسبة لإصرار مولوتوف فيرى الباحث أن السبب قد يكون خوفه من أن تخسر موسكو نفوذها في النمسا التي قد ترتمي في أحضان الغرب لتصبح جزءًا من حلف الناتو وبذلك تشكل خطرًا داهمًا على أقمار موسكو من بلدان أوروبا الشرقية، مع الأخذ في الاعتبار خطط إعادة تسليح ألمانيا الغربية وتهديد بتأسيس آنشلوس* Anschluss جديد. أو أن خروج القوات السوفيتية من أراضي النمسا دون تحقيق لشروطها قد يغري دول أخرى كالمجر بأن تطالب بسحب القوات السوفيتية من أراضيها هي الأخرى وبذلك تفقد موسكو ممرًا رابطًا بين الاتحاد السوفيتي والنمسا.

---

[1]- V. M. Molotov; Op. Cit, p.11.

[2] - Жиляева Т.Н.; ВНЕШНЯЯ ПОЛИТИКА СССР В 1953-1964 гг., [Офиц. сайт] URL: https://ppt-online.org/703577

[3]- А. А. ЛАВРИЩЕВ и Л Г, ТОМАШЕВСКИЙ (Редакторы); Там же, т. 2, с. 56.

* - الآنشلوس: تعني الضم أو الوحدة والاتحاد بين النمسا وألمانيا النازية، وقد تحققت من خلال عملية عسكرية سلمية (حشد القوات الألمانية على الحدود) في 12 مارس 1938م إذ رأى هتلر أن الوقت مناسب لضم 6.5 مليون نمساوي إلى الرايخ الألماني. وكانت النمسا نفسها قد أعربت عن هذه الرغبة في عام 1918. ولكن معاهدة فرساي حرمتها من هذه الرغبة. ولأن النمسا كانت تحت حكم شبه دكتاتوري منذ أوائل عام 1933، فمن الصعب أن نقرر ما إذا كانت أغلبية النمساويين على استعداد في وقت لاحق لقبول دكتاتورية هتلر كثمن يتعين دفعه مقابل ضم النمسا إلى ألمانيا. ولقد لقي هذا الضم قبولًا من غالبية النمساويين حينها في عهد المستشار النمساوي سيس إنكوارت Seiss-Inquart . انظر:

Hannah Vogt; The Burden of Guilt , A SHORT HISTORY OF GERMANY, 1914-1945, translated by Herbert Strauss, Oxford university press, New York, 1964, p. 181- 183.

لذلك سعت موسكو لتحقيق واحدًا من أمرين: فإما أن تقبل النمسا بشروطها، أو تُؤجل القضية إلى حين، إذ أيقنت موسكو بأن الدول الغربية لن تضغط على قضايا أوروبا المركزية لتحقيق نتائج محققة بشأن قضية النمسا[1].

أخذت الدوائر الحاكمة في دول الغرب الأوروبي تبحث عن ذرائع لرفض المقترحات السوفيتية التي تقدم بها الوفد السوفييتي في مؤتمر برلين كالزعم بأن المشروع يرمي إلى عزل الدول الأوروبية الغربية عن الولايات المتحدة الأمريكية وتمكين الاتحاد السوفيتي من الانفراد بأوروبا، حيث وُصِّفت الخطة الأمنية السوفيتية الشاملة لأوروبا على أنها مبدأ مونرو لأوروبا والذي من شأنه أن يستبعد نفوذ الولايات المتحدة[2]. كما أن المقترحات السوفيتية لا تتناسب ولا تتفق مع وجود معاهدة حلف شمال الأطلنطي. ورغبة من حكومة الاتحاد السوفيتي في استكمال طريق إيجاد الأمن الأوروبي و إخراج سلاح الجدل السياسي من أيدي معارضي الأمن الأوروبي الذين زعموا أن الاتحاد السوفييتي يريد إزالة الولايات المتحدة بالكامل من المشاركة في الشؤون الأوروبية، وإخضاع أوروبا تحت علم النظام الأمني[3]، أعلنت أنها لا تعارض اشتراك الولايات المتحدة في المعاهدة الأوروبية العامة بل وأعربت – في مثال على الجمع الماهر بين فضح وتعطيل أنشطة الدوائر الرجعية في الغرب التي تهدف إلى التحضير للحرب- عن استعدادها لبحث مسألة انضمامها إلى معاهدة شمال الأطلنطي رغبة في إزالة اتجاهه العدواني، إلا أن الغرب رفض المقترحات السوفيتية[4].

كان أحد المظاهر المهمة لهذه السياسة، التي اختلفت جذرياً عن سياسة القوى الغربية، هو بيان الحكومة السوفييتية بشأن العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، الذي نُشر في 26 مارس 1954م. وأكد البيان على رغبة الاتحاد السوفييتي الثابتة في تعزيز تسوية المشكلة الألمانية من أجل تعزيز السلام وضمان إعادة توحيد ألمانيا على أساس ديمقراطي. وبناء على ذلك رأت الحكومة السوفييتية أنه من الضروري اتخاذ خطوات جديدة لصالح الشعب الألماني كمنح جمهورية ألمانيا الديمقراطية الحرية الكاملة في اتخاذ القرارات بشأن شؤونها الداخلية والخارجية وفقًا لتقديرها الخاص بما في ذلك قضايا العلاقات مع ألمانيا الغربية[5].

وفي تحليل لسياسة القيادة السوفييتية الجديدة أعدته وزارة الخارجية البريطانية عشية مؤتمر برلين، وعلى الرغم من الاعتراف بأن الحكومة السوفييتية تسعى إلى تجنب الحرب مع الغرب، وأنها تخلت عن التكتيكات الستالينية القاسية وتسعى إلى إظهار سلوك "طبيعي" في الشؤون الدولية، كان الاستنتاج هو التعبير عن الشك حول صدق النوايا السوفييتية لتنظيم العلاقات مع الدول الغربية، وتم التأكيد على أن رغبة الاتحاد السوفييتي في التعايش السلمي والوفاق كانت مؤقتة ومرتبطة بالرغبة في تعزيز القوة السوفييتية وتضليل بلدان العالم الحر.

وبما أن المقترحات الواردة في المذكرة السوفييتية المؤرخة 26 نوفمبر بشأن النظر في قضايا الأمن الأوروبي في مؤتمر برلين (وكذلك المشروع المقدم في اجتماع وزراء الخارجية) كانت موجهة

---

[1] - هنري كيسنجر: الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ط١، ترجمة: مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ١٩٩٥م، ص ١٣٨.

[2] - No. 529: Memorandum of Discussion at the 186th Meeting of the National Security Council, Friday, February 26, 1954, F.R.U.S, 1952–1954, Op. Cit, Volume VII, Part 1, p. 1223.

[3]- А. А. ЛАВРИЩЕВ и Л Г, ТОМАШЕВСКИЙ (Редакторы); Там же, т. 2 (1950-1955 гг.), с. 66.

[4]- اسراعيلان وآخرون: مرجع سابق، ص281.

[5]- А. А. ЛАВРИЩЕВ и Л Г, ТОМАШЕВСКИЙ (Редакторы); Там же, т. 2 (1950-1955 гг.), с. 67.

فقط إلى الدول الأوروبية، باستثناء الولايات المتحدة، ولم يتم تطويرها مفاهيمياً، فقد خلص محللو وزارة الخارجية إلى أن الأمن الأوروبي الجماعي الذي اقترحته الحكومة السوفييتية يجب أن يستند هيكلياً إلى نظام المعاهدات الثنائية القائمة بالفعل بين الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، فضلاً عن معاهدات الصداقة والتعاون الأنجلو سوفييتية والفرنسية السوفييتية. و"لا شك أن الحكومة السوفييتية تأمل بهذه الطريقة في تأمين الدعم لفكرة أنه يمكن ضمان السلام والأمن في أوروبا بدون الحلف العسكري "وحدة دفاع أوروبية" أو تدخل الولايات المتحدة".

كما إن غياب الاتفاقات بين وزراء خارجية القوى الأربع بشأن المشاكل الأوروبية الرئيسة (باستثناء تعبير المشاركين عن موافقتهم على تعزيز الحل الناجح لمشكلة نزع السلاح، أو على الأقل تحقيق خفض كبير في الأسلحة) لا يعني أن الاجتماع في برلين كان بلا جدوى، فلقد لعب دوراً في تخفيف حدة التوترات الدولية، وكانت النتيجة المهمة للمؤتمر والنصر المؤكد للدبلوماسية السوفييتية هي القرار بعقد مؤتمر في جنيف في 26 أبريل 1954م بمشاركة جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا وأطراف أخرى مهتمة بشأن التسوية السلمية للقضية الكورية، فضلاً عن استعادة السلام في الهند الصينية[1].

وفي مذكرة سوفييتية ثانية بتاريخ 24 يوليو اقترحت عقد مؤتمر لمناقشة الأمن الجماعي في أوروبا[2]. وفي الرد الغربي بتاريخ 10 سبتمبر أفادت الولايات المتحدة بأنه لا يمكن مناقشة الأمن الأوروبي بشكل مفيد ما لم يتم حماية المصالح الأساسية لجميع الأطراف المعنية. ولا يمكن تحقيق الأمن في أوروبا من خلال توقيع معاهدة عامة من النوع الذي اقترحته الحكومة السوفييتية. ولن تتحقق هذه الغاية إلا من خلال حل المشاكل الملموسة، والتي تعد ألمانيا والنمسا أكثرها إلحاحاً. واشترط الغرب لعقد مثل هذا الاجتماع إجراء انتخابات حرة في جميع أنحاء ألمانيا تحت إشراف دولي. وتظل حكومة الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض على أساس الخطة العملية التي طرحتها القوى الغربية الثلاث في مؤتمر برلين لإجراء انتخابات مبكرة. ومع ذلك، تظل أبسط خطوة نحو تعزيز الأمن الأوروبي هي التسوية المبكرة للمسألة النمساوية. وفي هذا الصدد، يتعين على حكومة الولايات المتحدة أن تعبر مرة أخرى عن وجهة نظر مفادها أن إبرام معاهدة نمساوية لا ينبغي، كما اقترحت الحكومة السوفييتية، أن يتوقف على تسوية أوروبية شاملة، أو على معاهدة سلام ألمانية، أو على أي مسألة أخرى خارجة عن المعاهدة النمساوية[3].

وإمعانًا في رفض المقترحات السوفيتية، قامت القوى الغربية في 23 أكتوبر 1954م بتوقيع اتفاقيات باريس التي تسعى إلى خلق شكل جديد من أشكال عسكرة جمهورية ألمانيا الاتحادية (ФРГ) وقبولها في الكتلة الغربية Western union واشتراكها في كتلة الناتو تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية[4]، وقبل أن تُبرم اتفاقيات باريس وسعيًا من جانب الاتحاد السوفيتي للحؤول دون انقسام أوروبا إلى كتل عسكرية متناحرة، دعت حكومته إلى عقد اجتماع في موسكو أو باريس لكل الدول

---

[1]- Берлинское совещание министров иностранных дел четырех держав. Документы, «Новое время», 1954, № 5—10, Приложения. ; Н. И. Егорова, А. О. Чубарьян (редакторы); Там же, с. 464.

[2] - No.59: Editorial Note, F.R.U.S, Eastern Europe; Soviet Union; Eastern Mediterranean, Volume VIII; 1988, p. 140.

[3]- Department of State Bulletin, September 20, 1954, p. 397, 398.

[4] -Г. В. ФОКЕЕВ; Там же, ТОМ ВТОРОЙ, с.173. ; Малиновкин В.А., Пантеев И.С., Ершов Б.А.; Международные отношения СССР после второй мировой воины, Журнал: Актуальные проблемы гуманитарных и естественных наук, 2016, с. 4.

الأوروبية وبحضور الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية -بوصفهما عضوين دائمين في مجلس الأمن- لإنشاء نظام للأمن الجماعي، إلا أن الدعوة السوفيتية لم تلق آذانًا من الحكومات الغربية[1].

وفي رفض الاعتراضات التي أثيرت على المعاهدة الأوروبية العامة للأمن الجماعي في أوروبا، أوضح الوفد السوفييتي مدى عدم جدوى مثل هذه الاعتراضات عندما تكون موجهة ضد معاهدة إقليمية أوروبية. فمثل هذه المعاهدة- نظرًا لطابعها الدفاعي الحقيقي- متوافقة تمامًا مع ميثاق الأمم المتحدة. ثم تقدم الوفد بالمقترح الآتي: "إننا نقترح تشكيل معسكر موحد لجميع الدول الأوروبية الحريصة على حماية أمنها وتعزيز السلام في أوروبا. وفي مثل هذا النظام للأمن الأوروبي، لا يجوز لأي دولة، مهما كانت قوية، أن تتمتع بوضع مهيمن. ويجب أن تكون سيادة كل طرف من أطراف هذا النظام الأمني الجماعي مضمونة ومحمية من التعدي الخارجي. وعلى هذه المبادئ يستند مشروعنا للمعاهدة الأوروبية العامة للأمن الجماعي في أوروبا"[2].

وعُقد في الفترة من 29 نوفمبر: 2 ديسمبر 1954م اجتماع موسكو بحضور مندوبون عن الاتحاد السوفيتي وعدد من دول شرق أوروبا وبحضور مراقب من جمهورية الصين الشعبية، وأصدر الاجتماع بيانًا جاء فيه، إن الضمانة الوحيدة لتحقيق الأمن الحقيقي في أوروبا لا تتأتي إلا بإنشاء نظام للأمن الجماعي يكون بديلًا عن التكتلات الحربية للدول الأوروبية، وأعرب المجتمعون عن أن اتفاقيات باريس تدل على تعنت الدول الغربية ورفضهم التسوية السلمية للمسألة الألمانية، وحذروا في اجتماعهم من أنهم مضطرون لمواجهة العواقب الوخيمة لاتفاقيات باريس باتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمنهم وأمن القارة الأوروبية[3].

وبسبب اختلاف النهج بين السوفييت والقوى الغربية ووقوعه في حالة من الجمود، دفع عدم جدوى المفاوضات القوي الغربية إلى تكثيف جهودها من أجل دمج ألمانيا الاتحادية في كتلتهم، واستطاعت القوى الرجعية أن تفوز بإقرار اتفاقيات باريس في برلمانات بلدانهم، وفي 5 مايو 1955م أصبحت اتفاقيات باريس سارية المفعول، وتم ضم ألمانيا الاتحادية إلى حلف الناتو، ولهذا اضطرت حكومة الاتحاد السوفيتي إلى اتخاذ تدابير فعالة جديدة لتدعيم دفاعها والذي تمثلت في إعادة تسليح ألمانيا الشرقية، وإنشاء قيادة عسكرية عليا لبلدان الكتلة الشرقية، كما عقدت في اجتماعها في وارسو Warsaw في الفترة من 11- 14 مايو معاهدة صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة تضمن أمن شعوب البلدان الاشتراكية الأوروبية وتقطع طريق العدوان في أوروبا عُرفت بإسم حلف وارسو والذي كان من المفترض أن يمثل قوة موازنة لحلف الناتو[4]. كما أشار خروشوف: "إنهم عازمون على استخدام كل قواهم لحماية الحياة السلمية لشعوبهم ومنع اندلاع صراع عسكري جديد في أوروبا"[5].

---

[1]- اسراعيلان وآخرون: مرجع سابق، ص281؛

Clifton Daniel; Moscow calls for meeting to study European security: Moscow proposes parley Europe, the New York Times Archives, Oct. 24, 1954, p.1.

[2]- V. M. Molotov; Op. Cit, pp. 9, 10.

[3]- اسراعيلان وآخرون: مرجع سابق، ص282؛ وللمزيد انظر:

Soviet Union; Moscow conference for European security, November 29- December 2, 1954, conference of European countries for safeguarding peace and security in Europe (1954 Moscow, R. S. F. S. R.), Soviet News, London, 1954, pp. 1: 21.

[4]- Georg Von Rauch; A history of Soviet Russia, translated by Peter and Annette Jacobsolin, Fourth Revised Edition, Frederick A. praeger, publisher, New York, Washington, London, 1957, pp. 432-433.

[5]- Н. С. Хрущев. Отчетный доклад Центрального Комитета Коммунистической партии Советского Союза XX съезду партии. XX СЪЕЗД

وانطلاقًا من مصلحة تخفيف التوترات الدولية، والرغبة في تقليل عدد المشاكل الدولية التي لم تحل، أظهر الاتحاد السوفييتي استعداده لتطبيع العلاقات مع الجمهورية الألمانية الاتحادية، ففي 25 يناير 1955م أصدرت هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية مرسومًا بشأن إنهاء حالة الحرب بين الاتحاد السوفييتي وألمانيا. وقد أدت هذه الخطوة إلى خلق الظروف القانونية اللازمة لتطبيع العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الاتحادية. وفي صيف عام 1955م أرسلت الحكومة السوفييتية مذكرة إلى حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية اقترحت فيها إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية وثقافية مباشرة بين البلدين. وتحدثت المذكرة عن رغبة زعماء حكومتي الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الاتحادية في الدخول في اتصالات شخصية[1].

وبعد تردد طويل أعطت حكومة بون ردًا إيجابيًا على الاقتراح السوفييتي. وبناء على طلب الجانب الألماني الغربي جرى تبادل أولي للآراء بين سفارتي الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الاتحادية في فرنسا. وطلبت الحكومة الألمانية توضيحًا لمجموعة القضايا التي يمكن حلها عند إقامة العلاقات الدبلوماسية. ومن الطبيعي أن الحكومة السوفييتية لم تكن تنوي هي الأخرى تجنب مناقشة القضايا التي تهم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية.

وفي 8 سبتمبر 1955م وصل وفد حكومي من جمهورية ألمانيا الاتحادية برئاسة المستشار الاتحادي ك. أديناور إلى موسكو. ونتيجة للمفاوضات تم التوصل إلى اتفاق بشأن إقامة علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الاتحادية وإنشاء سفارتين في بون وموسكو على التوالي. ولقد أثار وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية موضوع توحيد ألمانيا في المفاوضات في شكله العام فقط[2]. ومن الجانب السوفييتي كان الرأي هو أن هذه القضية لا يمكن حلها بشكل صحيح دون الجهود المقابلة من جانب الألمان أنفسهم، وذكرت وكالة تاس، نقلاً عن الحكومة السوفييتية: "إن الحكومة السوفييتية تعتبر جمهورية ألمانيا الاتحادية جزءاً من ألمانيا. والجزء الآخر من ألمانيا هو جمهورية ألمانيا الديمقراطية. "فيما يتصل بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الاتحادية، تعتبر حكومة الاتحاد السوفييتي أنه من الضروري أن تعلن أن مسألة حدود ألمانيا قد تم حلها بموجب اتفاقية بوتسدام وأن جمهورية ألمانيا الاتحادية تمارس سلطتها القضائية على الأراضي الخاضعة لسيادتها"[3].

وبخصوص إبرام معاهدة بشأن العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والجمهورية الديمقراطية الألمانية فإنه في 16 سبتمبر 1955م وصل وفد حكومي من جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى موسكو لمواصلة المفاوضات التي بدأت في برلين في يوليو من ذلك العام. وقد أظهرت اللقاءات والمحادثات بين أعضاء الحكومة السوفييتية و والتر أولبريخت Walter Ulbricht (السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الموحد في ألمانيا من عام 1950 إلى عام 1971م) و أوتو جروتيوول

КОММУНИСТИЧЕСКОЙ ПАРТИИ СОВЕТСКОГО СОЮЗА 14—25 ФЕВРАЛЯ 1956 года СТЕНОГРАФИЧЕСКИЙ, ОТЧЕТ I,= =ГОСУДАРСТВЕННОЕ ИЗДАТЕЛЬСТВО ПОЛИТИЧЕСКОЙ ЛИТЕРАТУРЫ, МОСКВА, 1956, с. 31.

[1]- А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Том II 1945-1980 гг, Там же, с.198.

[2]- А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Том II 1945-1980 гг, Там же, с.199.

[3]- №. 337. Заявление ТАСС по вопросу о границах Германии, 16 сентября 1955 г: Министерство иностранных дел СССР, Министерство иностранных дел ГДР; Отношения СССР ГДР 1949-1955 гг. Лонументы и материалы, Издательство политической литературы, Москва, 1974, с. 634. (Затем он сокращается до: Отношения СССР ГДР.)

(أول رئيس لمجلس وزراء جمهورية ألمانيا الديمقراطية 12 أكتوبر 1949 – 21 سبتمبر 1964م) وممثلين آخرين لجمهورية ألمانيا الديمقراطية وجود وحدة في وجهات النظر حول مجموعة واسعة من القضايا ورغبة مشتركة في تطوير وتعزيز العلاقات الودية بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية[1]. وانتهت المفاوضات بالتوقيع في 20 سبتمبر على معاهدة العلاقات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والتي أكدت على أن العلاقات بين الدولتين تقوم على المساواة الكاملة والاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وبموجب هذا تتمتع جمهورية ألمانيا الديمقراطية بحرية اتخاذ القرارات بشأن قضايا سياستها الداخلية والخارجية بما في ذلك العلاقات مع جمهورية ألمانيا الاتحادية فضلًا عن تطوير العلاقات مع البلدان الأخرى. ووفقاً للمادة الثانية يتعهد الطرفان بالتشاور مع بعضهما البعض بشأن كافة القضايا الدولية الهامة التي تؤثر على مصالح الدولتين واتخاذ كافة التدابير المتاحة لمنع انتهاك السلام. ووفقاً للمادة الرابعة ستبقى القوات السوفيتية مؤقتًا في جمهورية ألمانيا الديمقراطية بموافقة حكومتها وفقًا للشروط التي تحددها اتفاقية إضافية[2].

مع إبرام معاهدة 20 سبتمبر 1955م حصلت العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية على أساس جديد ومتين يتوافق مع مصالح شعبي الدولتين. فقد ساهمت المعاهدة في العمل المثمر للهيئات الحزبية والحكومية في الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية في إقامة تعاون واسع ومتساوٍ بين البلدين في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والتقنية، وفي توحيد جهودهما في تعزيز السلام والأمن في أوروبا. وبمناسبة الذكرى العشرين للمعاهدة، أشار وزير خارجية الاتحاد السوفيتي أ. أ. جروميكو في برقية مؤرخة 20 سبتمبر 1975 موجهة إلى وزير خارجية جمهورية ألمانيا الديمقراطية أولاف فيشر إلى: "هذه المعاهدة، باعتبارها أول معاهدة سياسية بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، لعبت دورًا مهمًا في تطوير التعاون الوثيق بين بلدينا في جميع المجالات، وفي إقامة علاقات أخوية حقيقية على الأساس المتين للماركسية اللينينية والأممية الاشتراكية"[3].

ورغبة في تلبية مصالح الشعب النمساوي اتخذت الحكومة السوفييتية خطوة جديدة في فبراير 1955م، مع الأخذ في الاعتبار مواقف القوى الأخرى، فذكرت أنها تعتبر أنه من الممكن سحب القوات من النمسا دون انتظار معاهدة سلام مع ألمانيا. لكن الحكومة السوفييتية أصرت على حل "يستبعد إمكانية قيام ألمانيا بضم النمسا مرة أخرى". واقترحت الحكومة السوفييتية عقد اجتماع فوري لوزراء خارجية القوى الأربع للنظر في القضيتين الألمانية والنمساوية. لكن لم تقبل القوى الغربية هذا الاقتراح الذي قدمه الاتحاد السوفييتي. وبعد ذلك اتخذت الدبلوماسية السوفييتية مسارًا مختلفًا إذ تقرر البدء بمفاوضات مباشرة مع الحكومة النمساوية. فدعت الحكومة السوفييتية المستشار النمساوي راب إلى موسكو لإعداد المعاهدة الحكومية، وجرت في موسكو مفاوضات ثنائية مباشرة بين الوفدين الحكوميين للاتحاد السوفييتي والنمسا في الفترة من 12 إلى 15 أبريل 1955م، وتعهدت الحكومة النمساوية بإصدار إعلان تتعهد فيه بأن النمسا "ستلتزم دائمًا بالحياد الذي تلتزم به سويسرا". وكان لزامًا على الحكومة النمساوية أن تتخذ الخطوات المناسبة لضمان اعتماد هذا الإعلان من قبل البرلمان

---

[1] - №. 338. Заявление Премьер-министра ГДР О. Гротеволя на Московском Центральном аэродроме по прибытии в СССР правительственной делегации ГДР, 16 сентября 1955 г., Отношения СССР с ГДР. 1949-1955, с. 634, 635.

[2]- Там же, с. 647, 649.

[3] - А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Том II 1945-1980 гг, Там же, с.201.

النمساوي وحصوله على الاعتراف الدولي. وكان على النمسا أن تتقدم بمقترح إلى القوى الغربية مفاده أن القوى الأربع ستقدم ضمانات لسلامة وحرمة أراضي الدولة النمساوية[1].

من جانبه أعلن السوفييت استعدادهم "للتوقيع فوراً على معاهدة الدولة النمساوية، والاعتراف بإعلان حياد النمسا"، ووافقوا "على انسحاب قوات القوى الأربع من النمسا بعد دخول معاهدة الدولة حيز التنفيذ في موعد أقصاه 31 ديسمبر 1955م. كما تم حل القضايا الاقتصادية القائمة المثيرة للجدل.

لقد أرست مفاوضات موسكو الأساس لحل القضية النمساوية بأكملها. وبفضل مبادرة الحكومة السوفييتية أمكن توقيع معاهدة الدولة النمساوية التي ضمنت حياد النمسا. وفي 15 مايو 1955م وقع ممثلو القوى الأربع والنمسا في فيينا على المعاهدة الحكومية بشأن استعادة النمسا المستقلة والديمقراطية. وبذلك أُعيدت تأسيس الجمهورية النمساوية رسميًا في حدودها قبل عام 1938م باعتبارها "دولة ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية"، وقد التزمت النمسا بالحياد الدائم بما في ذلك الالتزام بعدم المشاركة في التكتلات العسكرية وعدم السماح بإنشاء قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها. وتعهدت القوى العظمى الأربع - الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، وإنجلترا، وفرنسا - باحترام حياد النمسا. ونتيجة لتحييد النمسا أصبح لدى أوروبا الآن دولة أخرى لا تزال خارج التكتلات العسكرية. وبفضل جهود الحكومة السوفييتية تم التوصل إلى حل يلبي المصالح الوطنية للنمسا وقضية الأمن الأوروبي[2].

كما حظرت المعاهدة ضم النمسا وألمانيا بأن حظرت صراحة أي اتحاد سياسي أو اقتصادي مستقبلي بين البلدين (وهو ما كان يعرف بـ "الأنشلوس" الذي حدث في عام 1938م). وكذلك عودة آل هابسبورج Habsburgs. كما ضمنت حقوق الأقليات السلوفينية Slovene والكرواتية Croatian في كارنتن Kärnten وشتايرمارك Steiermark وبورجنلاند Burgenland. وتنازلت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وفرنسا للنمسا عن جميع الممتلكات والحقوق والمصالح التي كانت بحوزتهم أو طالبوا بها باعتبارها أصولًا ألمانية سابقة أو غنائم حرب .ولكن الاتحاد السوفييتي حصل على تعويضات ملموسة مقابل استعادة النمسا لحرية ألمانيا. وشمل ذلك 150 مليون دولار مقابل الشركات الألمانية المصادرة التي اشترتها النمسا من إدارة الممتلكات السوفييتية في النمسا؛ و2 مليون دولار مقابل الأصول الألمانية المصادرة لشركة الدانوب الأولى للشحن البخاري؛ و10 ملايين طن متري من النفط الخام ثمناً لحقول النفط النمساوية ومصافي التكرير التي كانت غنائم حرب سوفييتية[3].

ومع حصول الاتحاد السوفيتي على امتيازات لبعض حقول النفط وحقوق ملكية مصافي النفط في شرق النمسا، إلا أن قرار التخلي عن شرق النمسا ربما ساهمت فيه ثلاثة عوامل، هي: (1) إمكانية تأخير إعادة تسليح ألمانيا باستخدام النموذج النمساوي كـ"طُعم" لإقحام قوى الناتو وحكومة بون في مناقشات لا تنتهي حول إعادة توحيد ألمانيا، (2) ضرورة القيام بمبادرة ملموسة لضمان موافقة الغرب على اجتماع "القمة" المقترح، (3) الرغبة في جعل الشيوعية أكثر قبولاً لدى الاشتراكيين الغربيين، والعودة- إن أمكن- إلى حقبة الثلاثينيات، إلى عصر الجبهات الشعبية. وقد صُممت زيارة خروتشوف وشيبيلوف إلى بلجراد بعد أيام قليلة من توقيع المعاهدة النمساوية، والمصالحة التي تلتها

1- Там же, с.213.

2- Там же, с.213, 214.

3- Second Republic, Allied occupation. Retrieved from https://www.britannica.com/place/Austria/Restoration-of-sovereignty

مع تيتو (التي استغلتها آلة الدعاية السوفيتية ببراعة)، على نحو مثالي لجذب الماركسيين الغربيين الذين لم يتقبلوا الستالينية[1].

دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 27 يوليو 1955م، وبحلول 25 أكتوبر انسحبت جميع قوات الاحتلال. وفي 26 أكتوبر صدر قانون دستوري للحياد النمساوي الدائم، وأصبح الحياد جزءًا لا يتجزأ من الهوية السياسية للنمسا، ولعب دورًا مهمًا في سياستها الخارجية طوال فترة الحرب الباردة وما بعدها . لكن لم تترك الحكومة النمساوية أي شك في أن تعهد الحياد لا يمكن تفسيره إلا على أنه تعهد عسكري وليس أيديولوجيًا. فخلال الاحتلال السوفييتي أثبت النمساويون موقفهم المناهض للشيوعية، وأثبت رد الفعل التلقائي للشعب النمساوي أثناء القمع السوفييتي للثورة المجرية في عام 1956م تعاطفه مع الأفكار الديمقراطية الغربية. وحافظت النمسا على الاستقرار السياسي، وتم إجراء تغييرات في البنية الشخصية والأيديولوجية للحكومة والأحزاب السياسية دون الدخول في أزمات سياسية كبرى[2].

ولقد كان تسوية المسألة النمساوية حدثاً دوليًا وإنجازًا دبلوماسيًا كبيرًا أكد مرة أخرى على وجود إمكانيات كبيرة لحل المشاكل الدولية من خلال المفاوضات، وكانت المعاهدة النمساوية بمنزلة نموذج فريد لحل سلمي وتسوية بين القوى العظمى المتصارعة، على عكس ما حدث في ألمانيا التي ظلت مقسمة. وأيضًا كان إبرام المعاهدة النمساوية نتيجة مهمة أخرى للتدابير التي اتخذتها الدولة السوفييتية لتخفيف التوتر الدولي.

كما كان التوقيع في 19 سبتمبر 1955م على البروتوكول الخاص بتمديد معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين الاتحاد السوفييتي وفنلندا في عام 1948م لمدة عشرين عامًا ذا أهمية كبيرة لتعزيز السلام في شمال أوروبا وتطوير العلاقات الودية مع فنلندا. مع الأخذ في الاعتبار علاقات حسن الجوار القائمة مع فنلندا فضلًا عن تخفيف التوتر الدولي، واعتبرت الحكومة السوفييتية أنه من الممكن التنازل قبل الأوان عن حقوقها في استئجار قاعدة بوركالا-أود البحرية Borkala-Aud Naval Base والتي لم يكن من المقرر أن تنتهي مدة إيجارها حتى عام 1997م. بعد أن تخلى سابقًا (أثناء الحرب الروسية اليابانية 1904م) عن القاعدة البحرية في ميناء آرثر Port Arthur ، قام الاتحاد السوفييتي بتصفية آخر قاعدة له خارج بلاده. وفي الوقت نفسه واصل الاتحاد السوفييتي النضال من أجل نزع السلاح في سياق سباق التسلح النووي وخطر الحرب النووية[3].

---

[1]- James E. McSherry; Soviet Diplomacy from Stalin to Suez, U.S. Naval Institute Proceedings, Vol. 83/12/658, December 1957.

[2] - Second Republic, Allied occupation; Op. cit.

[3]- А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Том II 1945-1980 гг, Там же, с.214.

2-الاتحاد السوفيتي وقضية نزع السلاح (الذري)*

أسهمت عمليات انتشار الأسلحة في تهديد وجودي للمجتمع الدولي الذي بات يعيش في جو يسوده الاضطراب والقلق وأصبح موضوع نزع السلاح أحد أهم المشكلات التي تعرفها العلاقات الدولية القائمة على أساس القوة وتتحكم فيها وتحركها المصلحة، ويتضح من دراسة قضية التسليح التضارب في العلاقات الدولية، فمن جهة سُخِرت أموال طائلة لبرامج التسليح بلغت قيمتها ما يقرب من 1000 مليار دولار أمريكي[1]، وعلى النقيض غُمست شعوب بأكملها في مآسي الفقر والمجاعات والحروب الأهلية وغيرها من الظواهر الاجتماعية التي باتت تهدد كيان العديد من الدول، وخاصة شعوب العالم الثالث وبالخصوص القارة الأفريقية[2].

وأمام ما ترتب على وجود هذه الأسلحة- النووية والهيدروجينية والبكتريولوجية -والزيادة في إنتاجها واتساع نطاق انتشارها من خطر داهم يحدق بالبشرية جمعاء، بدأت الدول المصنعة لها ترجع إلى رشدها وتستلهم الصواب وتحس بخطورة الموقف الذي بات عليه الوضع من وجود هذه الأسلحة والتسابق العنيف لاقتنائها[3]، فأصبحت الضمانة الوحيدة للسلام هي نزع السلاح العام الكامل، مما يعني إلغاء الوسائل المادية للحرب وإنقاص الأساس التكنيكي لها، حتى وإن ظلت الأسباب الاجتماعية للحرب قائمة، إلا أن ذلك يؤدى إلى تحسين المناخ الدولي كثيرًا ويحد من إمكانيات المعتدين[4].

---

* - نزع السلاح الذري أو النووي: يعني عملية تخفيض الأسلحة النووية والحد منها وإلغائها بشكل كامل من قبل الدول في العالم غير النووي. وعادةً ما يتضمن نزع السلاح الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل التي تشمل الأسلحة النووية والأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية. وكثيراً ما يُقال إن نظام منع الانتشار النووي يُقسّم العالم إلى حائزين للأسلحة النووية وغير حائزين لها، مما يُنشئ نظاماً فصلياً نووياً. كما إن الوثيقة الختامية للدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة تعرف نزع السلاح العام والكامل بأنه "تخفيض متوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية على أساس مبدأ عدم تقويض أمن الأطراف، بهدف تعزيز أو تقوية الاستقرار، مع مراعاة حاجة جميع الدول للدفاع عن أمنها".كان مفهوم نزع السلاح موجودًا قبل أحداث الحرب العالمية الأولى. خلال مؤتمرات السلام التي عقدت في لاهاي عامي 1899 و1907، ناقش المشاركون ومندوبو الحكومات مسألة نزع السلاح وإنشاء محكمة دولية مختصة بالحكم في قضايا نزع السلاح. وقد رُئي أن إنشاء مثل هذه المحكمة الدولية ضروري لأنه كان من الواضح أن أي دولة لن تنزع سلاحها طواعية. وكان هناك اعتقاد عام بأن سبب الحرب هو زيادة تسليح القوى العظمى خلال نصف القرن السابق. ونتيجة لذلك، نجحت معاهدة فرساي لعام 1919 في إجبار ألمانيا فعليًا على نزع ترسانتها التقليدية من خلال بند يدعو القوى العظمى أيضًا إلى نزع أسلحتها تدريجياً على مدى فترة زمنية محددة. وفي عام 1921، وقبل إبرام الاتفاق، أنشأت عصبة الأمم لجنة مؤقتة للأسلحة المختلطة. وقد استكشفت اللجنة إمكانيات نزع السلاح، مع مقترحات تتراوح بين إلغاء الأسلحة الكيميائية والقصف الاستراتيجي للمدنيين إلى الحد من الأسلحة التقليدية. وكان الإنجاز الأول الناجح في مجال نزع السلاح هو معاهدة واشنطن البحرية (المعروفة أيضًا باسم معاهدة القوى الخمس) لعام 1922. كانت معاهدة صادقت عليها الإمبراطورية البريطانية واليابان وفرنسا ومملكة إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف منها منع الاستمرار في بناء السفن الحربية الكبرى والحد من السفن من التصنيفات الأخرى إلى إزاحة 10000 طن. ولقد تم توقيع معاهدات مختلفة تهدف إلى تقليل أو حظر اختبار وتخزين الأسلحة النووية بشكل كامل بدءًا من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام 1963م إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام 1996م. انظر Нуцалханов Г.Н.; РАЗОРУЖЕНИЕ: СРЕДСТВА И ЗНАЧЕНИЕ, Журнал : Мировая наука, №7 (28), 2019, с. 44, 45.

[1]- تُسخر كل دولة من دول العالم نسبة مئوية من ناتجها الداخلي الخام (PIB) لمسألة التسليح منها على سبيل المثال لا الحصر: الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 5.6: 6.7%، وفرنسا ما بين 3.6: 4.1%، والأرجنتين ما بين 3.3: 7.1% وغيرها. انظر: عبد المجيد العبدلي: مرجع سابق، ص350.

[2]- عبد المجيد العبدلي: مرجع سابق، ص350، 351.

[3]- حمدي حافظ: مرجع سابق، ص349.

[4]- اسراعيلان وآخرون: مرجع سابق، ص284؛

وبالرغم من أن جهود نزع السلاح تسعى إلى تحقيق السلم والاستقرار، إلا أن القول بنزع السلاح الكامل يضمن تحقيق الأمن والسلم الدوليين هو أمر مستبعد حيث إن الأساس المادي للحرب مازال موجودًا ألا وهو الأسلحة

وتتمثل إحدى المهام المهمة للسياسة الخارجية للدولة السوفيتية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها في السعي لتنفيذ نزع السلاح، وتحدد أطروحة لينين القائلة بأن "نزع السلاح هو المثل الأعلى للاشتراكية"[1] أحد الاتجاهات الرئيسة للسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، ولقد تم طرح مهمة ضمان نزع السلاح في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى حتى أثناء الحرب العالمية الثانية من قبل الحكومة السوفيتية، ونص الإعلان الذي تم تبنيه في موسكو 30 أكتوبر 1943م والمعروف "بإعلان الدول الأربع للأمن العام[2]" على أن حكومات الدول " ستتشاور وتتعاون مع بعضها البعض ومع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة من أجل الوصول إلى اتفاق عام حول تنظيم التسليح بعد الحرب[3]".

وبعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب العالمية الثانية امتد سباق التسلح- بسبب التعمد الأمريكي- إلى الأسلحة النووية. ولذلك تركزت جهود الاتحاد السوفيتي الرئيسة في فترة ما بعد الحرب على التوصل إلى اتفاق لحظر استخدام وإنتاج الأسلحة الذرية. وإذا لم يُبرم هذا الاتفاق حينها فإن المسؤولية تقع بالكامل على عاتق قادة الولايات المتحدة الذين كانوا يعتزمون استخدام تفوقهم النووي اللحظي لابتزاز الدول الاشتراكية. وبناءً على هذه الاعتبارات قدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها أثناء مشاركتهم رسميًا في محادثات نزع السلاح مقترحاتٍ لم تكن مقبولة تمامًا للاتحاد السوفيتي، أو ناوروا بلا هوادة للتراجع عن مقترحاتهم التي أيدها الاتحاد السوفيتي في البداية. ولكن في ذلك الوقت لم يكن من المتوقع حدوث أي تطور آخر للأحداث. وقد أعلن برنارد م. باروخ (1870-1965م) Bernard Mannes Baruch - ممثل الولايات المتحدة في لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة- عند تحديد الموقف الأمريكي من مسائل نزع السلاح: "لا تدعونا نكون أول من ينزع سلاحنا! ... يجب أن نكون أقوياء"[4].

كما اكتسبت مسألة حظر الأسلحة الذرية وإزالتها من أسلحة الدول أهمية خاصة، لما لها من قوة تدميرية هائلة تجلت آثارها في مدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين، وعلى حسب رأي القادة السياسيين والعسكريين البارزين في الولايات المتحدة وانجلترا لم يكن هناك ضرورة عسكرية

البدائية أو الأسلحة التقليدية والتي أدى استخدامها في العصور السابقة إلى إبادة الملايين من البشر، سُق على ذلك مثلاً ما حدث في عهدي أتيلا وجنكيز خان وقد أبادت سيوفهما آلاف وملايين البشر، وهذا القول لا يبرر وجود السلاح الحالي ذي الصفة التكنولوجية والقدرة التدميرية الهائلة، لكن نزعه أو الالتزام بمستوى معين من التسليح يقلل من فرص النزاعات ويهدئ من التوترات الدولية ويفضي بذلك إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين. انظر: مصطفى عبد الله خشيم: موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، ط2، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته - ليبيا، 2004م، ص 230.

[1]- В. И. ЛЕНИН; ПОЛНОЕ СОБРАНИЕ СОЧИНЕНИЙ, ИЗДАНИЕ ПЯТОЕ, ИЗДАТЕЛЬСТВО ПОЛИТИЧЕСКОЙ ЛИТЕРАТУРЫ, МОСКВА, 1973, с. 152.

[2] -Громыко А.А. (ред.); СОВЕТСКИЙ СОЮЗ НА МЕЖДУНАРОДНЫХ КОНФЕРЕНЦИЯХ ПЕРИОДА ВЕЛИКОЙ ОТЕЧЕСТВЕННОЙ ВОЙНЫ 1941—1945 гг, Том I, МОСКОВСКАЯ КОНФЕРЕНЦИЯ, МИНИСТРОВ ИНОСТРАННЫХ ДЕЛ СССР, США И ВЕЛИКОБРИТАНИИ, (19—30 октября 1943 г.), Сборник документов, Москва, Издательство политической литературы, 1984 г.

[3]- القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة: مصدر سابق، ص 166؛

А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); ИСТОРИЯ ВНЕШНЕЙ ПОЛИТИКИ СССР, ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., Издание четвертое, ИЗДАТЕЛЬСТВО “НАУКА” · МОСКВА 1981, с.86.

[4]- The USSR Proposes Disarmament (1920s-1980s),Translated from the Russian Designed by Vladimir Gordon, Progress Publishers, Moscow, 1986, pp. 99, 100.

لاستخدام الأسلحة الذرية ضد اليابان. فقد كتب رئيس الأركان السابق للقوات المسلحة الأمريكية الجنرال ويليام دانيال ليهي William Daniel Leahy (1942 –1949م) "في رأيي: "لم يقدم استخدام هذه الأسلحة البربرية في هيروشيما وناجازاكي أي مساعدة كبيرة في حربنا ضد اليابان"[1]. وفي كتاب العواقب العسكرية والسياسية للطاقة الذرية والذي نُشِرَ في لندن 1949م أشار الفيزيائي البريطاني البارز البروفيسور (بي. بلاكيت) Pro: Blackett P. بقوله: "تجاوزت القنابل الذرية كونها مجرد نهاية للحرب العالمية الثانية، لتصبح في واقع الأمر أول تحرك استراتيجي كبير ضمن صراع الحرب الباردة الدبلوماسي مع روسيا"[2].

إن مجال الفيزياء النووية والتكنولوجية لإنتاج أسلحة الدمار الشامل للبشر، والقوة التدميرية الهائلة لهذه الأسلحة، والتدمير الهمجي لهيروشيما وناجازاكي بكل خطورتهما طرح مهمة حظر الأسلحة النووية، ووقف إنتاج وسحب وسائل الحرب هذه من الأسلحة الوطنية للدول[3].

ومع ظهور الأسلحة النووية وضع الاتحاد السوفيتي مهمة حظر مثل هذه الأسلحة[4]، لكن ما هو الدافع وراء مثل هذه المساعي من جانب الحكومة السوفيتية؟ هل هي نابعة من العقيدة الاشتراكية؟ أم فرضها الواقع الداخلي للاتحاد السوفيتي؟ والإجابة كليهما، فإن هذه القضية تنبع من الطبيعة الاشتراكية للمجتمع السوفيتي، والذي يرى أنه من أجل بناء الشيوعية لا يحتاج الاتحاد السوفيتي أو غيره من

---

[1] - Leahy W. D.; THE PERSONAL STORY OF THE CHIEF OF STAFF TO PRESIDENTS ROOSEVELT AND TRUMAN BASED ON HIS NOTES AND DIARIES MADE AT THE TIME., VICTOR GOLLANCZ LTD, LONDON ,1950, p. 441.

[2]- Blackett P. M. S. Military and Political Consequences of Atomic Energy. London, 1949, p. 127.

3 -А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг ,с.88.

[4]- يتجلى للباحث تساؤلًا: هل كانت فترة الحرب العالمية الثانية هي الحيز الزمني لطرح مسألة نزع السلاح من قبل الاتحاد السوفيتي؟ والإجابة هي قطعاً لا، فلقد كان للوفد الروسي برئاسة تشيشيرين Chicherin في مؤتمر جنوا المنعقد في إيطاليا 13 إبريل 1922م بصمته في المطالبة باقتراح تخفيض عام في الأسلحة، ووضع قيود عامة عن التسلح ودعم كل اقتراح يهدف إلى تخفيف عبء النزعة العسكرية، بشرط أن يتم تطبيق هذا القيد على جيوش جميع البلدان، وأن قواعد الحرب تستكمل بالحظر المطلق لأشكالها الأكثر همجية، ولاسيما استخدام وسائل التدمير ضد السكان المسالمين، وكان ذلك في إطار المساهمة السوفيتية في إرساء قواعد الأمن والسلام العالمي على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، لكن رُفضت المقترحات السوفيتية من قبل الدول البرجوازية، فاتخذت الحكومة السوفيتية خطوات جديدة من أجل تحديد الأسلحة والقوات المسلحة، فوجهت اقتراحاً إلى حكومات بولندا وفنلندا و لاتفيا واستونيا بتاريخ 12 يونيو 1922م بصدد عقد مؤتمر لتخفيض أسلحة هذه البلدان يعقد في موسكو واعتبرته الخطوة الأولى نحو نزع شامل للسلاح، غير أن الاقتراح السوفيتي قوبل بالعداء، كم ناضل الاتحاد السوفيتي من أجل نزع السلاح في الدورة الرابعة لمجلس عصبة الأمم 30 نوفمبر -3 ديسمبر 1927م وفيها قدم الوفد السوفيتي برئاسة ليتفينوف إعلانًا اقترحت فيه الدولة السوفيتية تحقيق نزع السلاح نزعًا عامًا وكاملًا، إلا أن المقترحات السوفيتية لم تؤخذ على محمل الجد. انظر:

МИНИСТЕРСТВО ИНОСТРАННЫХ ДЕЛ СССР, ДОКУМЕНТЫ ВНЕШНЕЙ ПОЛИТИКИ СССР, том пятый (7 января 1922 г. —19 ноября 1922 г.), Государственное издательство ПОЛИТИЧЕСКОЙ ЛИТЕРАТУРЫ, Москва • 1961, с.448 ؛ .Statement by children at the first plenary session of the Genoa conference, Jane Degras, Op. Cit, vol.1, p.300 .

وللمزيد انظر:

Хайцман В.М.; СССР и проблема разоружения: (Между Первой и Второй мировыми войнами) ,М. : АН СССР,1959,с.184,207-209, 221-224.

العالم الاشتراكي إلى جيوش أو أسلحة، وإنما هي مضطرة إلى التجيش والتسليح دفاعًا عن نفسها ضد هجوم محتمل من الخارج ولتأمين سلامة أراضيها[1]، كما ينطلق الاتحاد السوفيتي بشكل ثابت من افتراض أن سباق التسلح يترتب عليه عواقب وخيمة للغاية على شعوب جميع البلدان، فهو يساهم في تفاقم التوتر الدولي وتنامي خطر اندلاع حرب جديدة، وفي فترة ما بعد الحرب كان تحقيق نزع السلاح أمرًا تفرضه الحاجة الملحة لنقل الاقتصاد العسكري للبلاد في أقرب وقت إلى مسار سلمي، واستعادة الاقتصاد الوطني بإعادة عدد كبير من المصانع والمعامل المدمرة في الجزء الغربي من الأراضي السوفيتية إلى طبيعتها الإنتاجية[2]، والرغبة في تطوير جميع فروع الاقتصاد الوطني والعلوم، والثقافة، والرعاية الصحية، وغيرها[3]....

ويمكن تتبع الدور السوفيتي تجاه مشكلة حظر الأسلحة الذرية بعد الحرب العالمية الثانية في عدة محاور وهي:-

أ- الاتحاد السوفيتي ونزع السلاح الذري 1946-1952م[4].

رغبة في رفع رفاهية وثقافة الجماهير، وتوسيع قاعدة الطاقة وتطوير الاقتصاد الزراعي والصناعي والنقلي وما إلى ذلك أشار ممثلو الاتحاد السوفيتي في مختلف الهيئات الدولية إلى أن استخدام الأسلحة الذرية يتعارض مع شرف وضمير الشعوب، واقترحوا إبرام اتفاقية دولية بشأن حظرها وبشأن استخدام المواد الانشطارية للأغراض السلمية حصريًا، مع فرض رقابة دولية صارمة على ذلك لضمان امتثال جميع الدول لشروط مثل هذه الاتفاقية[5].

من ناحية أخرى اتبعت الولايات المتحدة التي احتكرت الأسلحة الذرية في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية سياسة بشأن نزع السلاح معاكسة تمامًا لسياسة الاتحاد السوفيتي، سعيًا إلى تنفيذ خطط واسعة للتوسع السياسي وتأسيس هيمنتها على العالم من خلال الأسلحة الذرية، فقدمت إلى لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة يونيو1946م خطة لتدويل جميع الإنتاج النووي نصت على حظر إنشاء

---

[1]- اسراعيلان وآخرون: مرجع سابق، ص284، 285.

[2]- تطلبت مصالح استعادة الاقتصاد الوطني نقل معظم أفراد القوات المسلحة للاتحاد السوفيتي إلى أعمال سلمية، لذلك فور انتهاء الحرب في أوروبا، اتخذت الحكومة السوفيتية خطوات لتسريح رتب وقيادات من القوات المسلحة، وبالفعل في 23 يونيو 1945م تم اعتماد أول قانون للتسريح بعد الحرب والذي نص على حل جزء كبير من الجيش النشط والعودة إلى منازلهم، ونفذت عمليات تسريح أخرى لفئات عديدة من الأفراد العسكريين بعد ذلك بوقت قصير، واتخاذ العديد من الاجراءات الأخرى المتعلقة بإقامة حياة سلمية في البلاد على أساس أن استعادة الاقتصاد وتطوير البناء يتطلبان سلاماً دائماً والذي يتأتى من خلال نزع السلاح. انظر:
А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.86

[3] -А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.86 .

[4]- يمكن إرجاع الأصول المباشرة لهذا الجهد إلى اجتماع موسكو لوزراء الخارجية والذي عُقِدَ بين 16 -26 ديسمبر 1945م بموسكو، حيث اتفق الممثلون عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا على إنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة لتقديم المشورة بشأن التدمير لجميع الأسلحة الذرية الموجودة والعمل على استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، عُرِفَت هذه الهيئة بلجنة التحكم في الطاقة الذرية (UNAEC) والتي تكونت من ستة أعضاء هم (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، فرنسا، بريطانيا، كندا والصين)، وشهدت هذه اللجنة صراعًا شديدًا بين العملاقين الأمريكي والسوفيتي حول مشكلة نزع السلاح. انظر:
Milestones: 1945- 1952, the Acheson- Lilienthal and Baruch plan, 1946, history-state- gov/ Milestones/ 1945- 1952 .

[5] -А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.88 .

جميع الدول للصناعات النووية الوطنية والشركات النووية الخاصة بها، عُرِفَت بإسم "خطة باروخ Baruch[1]"، كما دعت إلى إنشاء هيئة إشرافية على شكل "دولية" ولكن يديرها الأمريكيون بشكل أساسي، ويتمتعون بحقوق واسعة النطاق بما أن الولايات المتحدة كانت تتمتع في ذلك الوقت بأغلبية مؤمنة في الأمم المتحدة وهيئة الطاقة الذرية، فقد اعتمدت على هيمنة غير مقسمة في هيئة الرقابة الدولية[2].

وبالرغم من إقرار باروخ بأهمية حق النقض (الفيتو) لأعمال مجلس الأمن فقد أوصى فيما يخص الطاقة الذرية بالتالي :" لا ينبغي السماح للدول التي تنقض التزاماتها الرسمية بعدم تطوير أو استخدام الطاقة الذرية لأغراض تدميرية باستخدام حق النقض" ولقد أثارت قضية حق النقض ردود أفعال وتعليقات متباينة بين مؤيد ومعارض لها داخل الأوساط الأمريكية نفسها، فبينما دعم ويليام دوجلاس William O- Douglas –قاضي المحكمة العليا- مقترح باروخ بتجريد مجلس الأمن من حق الفيتو فيما يتعلق بالشئون الذرية، رأت صحيفة ديلي ووركر Daily Worker الأمريكية الشيوعية في إلغاء حق النقض فرصة لكي تحرز واشنطن ولندن قصب السبق على موسكو، واعتبرته بأنه يمثل مرحلة توسعية امبريالية جديدة معبرة عن ذلك بقولها " انطلاق النسر الأمريكي في جولة افتراس جديدة[3]".

والمتمعن في خطة باروخ ونظام التدويل أو بالأحرى نظام السيطرة الأمريكية على الطاقة الذرية يجد أن الخطة لن تضمن للولايات المتحدة الأمريكية احتكارها للأسلحة الذرية فحسب، بل سيوفر لها فرصة للتدخل المستمر في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وفي النهاية سيسهم في تبعية اقتصادات هذه الدول للاحتكارات الأمريكية، وهكذا كان الغرض الرئيس من خطة باروخ هو مصادرة المؤسسات الذرية في جميع الدول وتحويلها إلى هيئة دولية، حيث كانت الولايات المتحدة تأمل من خلالها في إدارة ومراقبة الإنتاج الذرى العالمي بأكمله وكانت الخطة عبارة عن برنامج مفصل لتلك المطالب التي حاولت الدبلوماسية الأمريكية فرضها على دول أخرى، وذهبت هذه المطالب إلى حد القول بأن قبولها سيعني تخلي الدول عن حقوقها السيادية[4].

---

[1]- خطة باروخ: هي خطة عُرفت باسم الممثل الأمريكي في لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة (AEC) برنارد باروخ، وهو مليونير وول ستريت يبلغ من العمر 75 عاماً، مشهوراً بغروره ويفتقر إلى أي كفاءة فنية في الموضوع قيد البحث، تهدف الخطة إلي السيطرة الدولية على الطاقة الذرية، والسيطرة على كل مراحل إنتاج واستخدام هذه الطاقة، وقد صممت لعزل موسكو، حيث سيطلب من الأخيرة الخضوع لمسح غير مقيد لمواردها من اليورانيوم، والثوريوم، وتكليف لجنتين من لجان الأمم المتحدة بفهرسة وتخزين جميع الاحتياطيات العالمية من المواد الانشطارية، مع توقيع العقوبات اللازمة بما في ذلك العمل العسكري ضد المخالفين، واقترحت الخطة وضع القرارات المتعلقة بالمشكلة الأمنية الأكثر أهمية في الاتحاد السوفيتي في أيدي وكالة متعددة الأطراف يسيطر عليها منافسها الرئيس ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية. انظر:

R. Craig Nation; Op. Cit, p.169؛ Larry G. Gerber; the Baruch plan and the origins of the Cold War, Diplomatic history (journal article), vol. 6, No.1, Oxford University Press,1982, pp.69-95.

وللمزيد عن برنارد باروخ انظر: عبد الوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج3، دار الشروق، القاهرة، 1999م، ص202.

[2] -А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.89 .

[3]- جوزيف ام سيراكوسا: الأسلحة النووية مقدمة قصيرة جدًا، تر. محمد فتحي خضر، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015م، صا40، 41.

[4] -А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.90,91.

واعتراضًا على خطة باروخ تقدّم الاتحاد السوفيتي في 19 يونيو 1946م بخطة مضادة قلبت مفهوم باروخ رأسًا على عقب عُرفت باسم خطة جروميكو (Gromyko plan)[1] التي تهدف إلى حظر الأسلحة الذرية[2] وتدمير المخزون منها في مدة ثلاثة أشهر، وإنشاء هيئة دولية خاصة لوضع تدابير لتنظيم الرقابة على تنفيذ اتفاق حظر مثل هذه الأسلحة[3]، وتوجيهها إلى الأغراض السلمية وحدها[4]، ولقد أعلن جروميكو في لجنة الطاقة الذرية القول بأن "استخدام هذا الاكتشاف فقط من أجل رفع مستوى رفاهية الشعوب وتوسيع الآفاق العلمية والثقافية سيساعد على تعزيز الثقة بين البلدان وتقوية العلاقات الودية بينها"، بل على العكس من ذلك أشار إلى أن "الاستمرار في استخدام هذا الاكتشاف لإنتاج أسلحة الدمار الشامل يمكن أن يزيد من انعدام الثقة بين الدول ويبقى شعوب العالم في حالة قلق وعدم يقين دائمين"[5].

كان أحد الجوانب الرئيسة للخطة السوفيتية هو أن الدول الموقعة ستكون مسؤولة عن سن تشريعات وطنية لمعاقبة أي خرق للمعاهدة، وهو ما اعتُبر "عكس التفتيش الدولي تمامًا". وقد تناقض هذا بشكل حاد مع خطة باروخ، التي تضمنت بندًا سياسيًا يلغي حق النقض (الفيتو) فيما يتعلق بالسيطرة على الطاقة الذرية، وهو بند كان غير مستساغ بشكل خاص بالنسبة للاتحاد السوفييتي[6]. لقد جاء الرد السوفيتي على قضية حق النقض في صورة معارضة لإلغاء هذا الحق على النحو التالي "إن

---

[1] -R. Craig Nation; Op. Cit, Loc, cit. ;

انظر ملحق (مسودة الاتفاقية الدولية لحظر إنتاج واستخدام الأسلحة القائمة على استخدام الطاقة الذرية لأغراض الدمار الشامل/مقدمة من وفد الاتحاد السوفيتي إلى لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في 19 يونيو 1946)؛ وللاطلاع على حياة أندري جروميكو ودوره السياسي والدبلوماسي انظر: معتز محمد الداودي: السيد لا الدبلوماسي الدائم: أندريه جروميكو ودوره في سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية 1939 -1988م، ط1، 2021؛

Pascal Carré; Gromyko: la diplomate de la Guerre froide (French Edition), Kindel Edition e Book, March 2, 2015, inside: amazon. com.

[2] - Mikhail Shmelyov ;Soviet Peace Initiatives 1946-1987, Allied Publishers private limited,New Delhi, 1987, p. 2.

[3]- في 11 يونيو 1947م قدم الاتحاد السوفيتي إلى لجنة الأمم المتحدة للطاقة الذرية اقتراحاً مفصلًا حول تنظيم نظام لمراقبة الطاقة الذرية نص على إنشاء رقابة دولية صارمة ومنحها صلاحيات واسعة كالحق في الوصول والتفتيش على أنشطة أي مؤسسة لاستخراج وإنتاج وتخزين المواد الخام والمواد الذرية وتشغيل الطاقة الذرية، وكذلك الحق في إجراء تحقيقات خاصة في حالات الاشتباه في انتهاك حظر الأسلحة النووية، كان هذا الاقتراح دليلًا واضحًا على استعداد الاتحاد السوفيتي لاتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لفرض رقابة دولية باسم تخليص البشرية من خطر حرب ذرية مدمرة، وسيفتح تطبيقه أبواب جميع الشركات لاتباع المواد الذرية والطاقة الذرية للتفتيش الدولي، وبالتالي سيكون من الممكن للهيئة الرقابية أن تفهم تماماً الحالة المتعلقة بإنتاج واستخدام المواد الذرية في أي بلد وفي أي مؤسسة، ويدحض هذا الاقتراح النسخة الأمريكية للدعاية التي تزعم بأن الاتحاد السوفيتي عارض فكرة السيطرة على الطاقة الذرية. انظر:

А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.92,93.

انظر ملحق (المقترحات المتعلقة بضوابط الطاقة الذرية التي قدمها وفد الاتحاد السوفييتي إلى لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في 11 يونيو 1947) من كتاب The USSR Proposes Disarmament (1920s-1980s),p.109-112

[4]- حسن نافعة: الأمم المتحدة في نصف قرن (مرجع سابق)، ص194.

[5] -А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.92.

[6]- Bertrand Goldschmidt; A forerunner of the NPT? The Soviet proposals of 1947: A retrospective look at attempts to control the spread of nuclear weapons, Special reports, IAEA BULLETIN, SPRING 1986. P. 59.

محاولة إضعاف المبادئ التي أرساها ميثاق مجلس الأمن -بما في ذلك إجماع أعضاء المجلس عند تقرير القضايا الجوهرية- تتعارض مع مصالح هيئة الأمم المتحدة ويجب أن تُرفض"، وبصفة عامة صرح جروميكو قائلًا من المستحيل أن تقبل الحكومة السوفيتية المقترحات الأمريكية في صيغتها الحالية على الإطلاق جملة وتفصيلًا"[1].

ومن هنا يتضح التناقض الصارخ بين أهداف العملاقين الكبيرين، ودلت خطتيهما على وجود أزمة ثقة بينهما، فمن خلال طرح خطة باروخ سعت الدبلوماسية الأمريكية ليس فقط إلى احتكار الولايات المتحدة -تحت غطاء هيئة دولية- للإنتاج الكامل للوقود الذري والطاقة الذرية، أما الحكومة السوفيتية والتي لم تكن تملك الأسرار التكنولوجية والتقنية لإنتاج هذا السلاح بعد، فكانت تبحث عن وسيلة لكسر احتكار الولايات المتحدة للسلاح الذري، ولو لم تتمكن من تجريدها أو حرمانها منه، فعلى الأقل تخضعها للتفتيش الدولي بواسطة هيئة رقابة دولية[2].

ولأن الحكومة الأمريكية عارضت حظر الأسلحة الذرية فلم تظهر أي اهتمام باقتراح الاتحاد السوفيتي للسيطرة على الطاقة الذرية، ورغبت في الاعتماد على استخدام مثل هذه الأسلحة لتوسيع مواقعها السياسية والاقتصادية في أجزاء مختلفة من العالم -في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط- واعتبرها قادة الولايات المتحدة وسيلة لتأسيس الهيمنة على العالم من قبل الإمبريالية الأمريكية[3]. وواصلت الولايات المتحدة إنشاء سلسلة من خطط الطوارئ الاستراتيجية القائمة على هجوم جوي ذري على الاتحاد السوفيتي[4].

واستمرارًا من الجانب السوفيتي في محاولاته لتحقيق اتفاق بشأن نزع السلاح النووي ظل في تقديم اقتراحاته التي كان القصد منها إزالة أي عقبة تضعها القوي الغربية في طريق حل مشكلة حظر الأسلحة النووية فقدم الاتحاد السوفيتي في11يونيو1947م مسودة جديدة تتضمن مقترحات تفصيلية بشأن ضوابط الطاقة الذرية، ثم مقترحين سوفييتيين لاحقين أحدهما للحظر المتزامن للأسلحة الذرية وتقليص جميع القوات البرية والبحرية والجوية بمقدار الثلث في غضون عام واحد وإنشاء رقابة على مراعاة ذلك الاتفاق (1948م)، والآخر إلى فرض رقابة دائمة (غير دورية) (1952م)[5]، إلا أن ممارسات القوى الغربية ظلت على ما هي عليها، بل واشتدت حدة التنافس الأمريكي- السوفيتي أكثر عندما ذهب ترومان في 12 مارس 1947م أمام الكونجرس لطلب مساعدات طارئة لدعم حكومتي اليونان وتركيا في معركتهما ضد التخريب الشيوعي[6]، ثم جاء تشكيل حلف الناتو عام 1949م ليدلل علي أن العلاقات بين الشرق والغرب وصلت إلى نقطة اللاعودة[7]. وفي 25 سبتمبر 1949م تغيرت البيئة الدولية باكتشاف الاتحاد السوفيتي لسر الأسلحة النووية[8]، وتقدمه سريعًا في إنتاج أقوى الأجهزة

---

[1]- جوزيف ام سيراكوسا: مرجع سابق، ص ص41، 43

[2]- حسن نافعة: مرجع سابق، ص194.

[3] -A. A. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с. 93.

[4] - R. Craig Nation; Op. Cit, p.169.

[5]- The USSR Proposes Disarmament (1920s-1980s): Op. Cit, pp. 100-102.

[6] - R. Craig Nation; Op. Cit, p.172.

[7]- حسن نافعة: مرجع سابق، ص195.

[8]- في فترة الدراسة والعمل لإنتاج القنبلة النووية الأمريكية، كان من بين المشاركين في هذا العمل العالم ذو الأصول الألمانية فوكس Fox، والمنتسب إلى الحزب الشيوعي والذي استطاع بنبوغه وعلمه التعرف على أسرار القنبلة الذرية ونقل ما لديه من معلومات إلى الشرق، وبعد مغادرته للولايات المتحدة الأمريكية إبريل 1946م استمر في خدمة الميدان الشيوعي إلى أن فُضِح أمره من جانب السلطات البريطانية. انظر: محمد بو زينة: أحداث العالم في القرن العشرين 1900- 1909م، ج1، منشورات محمد بو زينة، الجمهورية التونسية، (د.ت)، ص8.

المتفجرة النووية الحرارية، وكان هذا يعني خسارة الولايات المتحدة في بداية الخمسينيات من احتكارها للأسلحة النووية[1]، كما كان ذلك دليلًا على عجز الأمم المتحدة في إنهاء قضية نزع السلاح أو تنظيمه مادام مناخ التوتر سائدًا بين الكتلتين المتصارعتين[2].

كانت النجاحات البارزة التي حققها الاتحاد السوفيتي في العلوم والتكنولوجيا وخاصة في مجال الطاقة النووية بمنزلة نهاية فترة صعبة وخطيرة للغاية في الحياة الدولية عندما اتبعت الولايات المتحدة سياستها العدوانية بالاعتماد على احتكار ملكية الأسلحة النووية، وحاولت فرض إملاءاتها على كثير من دول وشعوب العالم، ولقد كانت للجهود المبذولة من قبل الاتحاد السوفيتي لتحقيق حظر الأسلحة الذرية مع فرض السيطرة على هذا الحظر تأثير كبير على تطور الأحداث الدولية في فترة ما بعد الحرب، كما جعلت المقترحات السوفيتية من الممكن حل أهم مشكلة دولية نشأت فيما يتعلق باستخدام الاكتشافات العلمية العظيمة لأغراض مدمرة، وقد حظيت المقترحات السوفيتية بشأن حظر الأسلحة الذرية ومراقبة الالتزام بهذا الحظر بموافقة ودعم دوائر ديمقراطية واسعة في جميع البلدان، وكان التعبير القوى عن مطالب هذه الدوائر لحظر الأسلحة الذرية هو نداء اللجنة الدائمة لمؤتمر السلام العالمي الذي تم تبنيه في ستوكهولم في مارس 1950م وتضمن النداء مطلبًا بحظر غير مشروط للأسلحة النووية وانشاء نظام صارم لهذه الأسلحة والسيطرة الدولية على مثل هذا الحظر، وقد أُدين استخدام الأسلحة الذرية باعتباره جريمة ضد الإنسانية[3].

وفي ظل السياسة العدوانية للقوي الغربية فإن كل الجهود التي بذلها الاتحاد السوفيتي للتوصل إلى حل إيجابي لمشكلة نزع السلاح، التي جرت بين عامي 46-1952م لم تؤدِ إلى النتائج المرجوة، بل واشتد سباق التسليح وما يتبعه من الزيادة المستمرة في حجم القوات العسكرية والانفاق العسكري لدول المعسكرين بشكل أدى إلى تفاقم الأجواء الدولية المتوترة وصعوبة الوصول إلى اتفاق بشأن قضايا نزع السلاح.

ولما صرح الاتحاد السوفيتي على لسان مولوتوف في 6 نوفمبر 1947م بأنه بات مالكًا لأسرار صناعة القنبلة الذرية، لم يهتم الغرب للأمر كثيرًا وعدوه من قبيل حرب الأعصاب، إلا أن الغرب تأكد من ذلك بعد عامين 23 سبتمبر 1949م على إثر انفجارًا ذريًا أجراه السوفييت في منطقة التايغا Taigha. انظر: نفس المرجع، ج5، (1940- 1949م)، ص304.

[1]- شميدت، تارنوفسكي، بيرخين: موجز تاريخ الاتحاد السوفيتي، دار التقدم (نشر وترجمة)، موسكو، 1986م، ص328.

[2]- يرتبط النضال من أجل نزع السلاح ارتباطًا وثيقًا بمجال أنشطة الأمم المتحدة والنضال من أجل اعتماد تدابير سياسة لتعزيز السلام والأمن الدوليين، ومنذ نشأتها أولت الأمم المتحدة عناية خاصة بموضوع نزع السلاح، حيث نص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة: "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب التي من خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانًا يعجز عنها الوصف.....وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة" ولقد احتلت المقترحات السوفيتية الهادفة إلى حظر الدعاية للحرب بأي شكل من الأشكال التي تم تنفيذها مكانًا مهمًا فيها، في سبتمبر 1947م –في الدورة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة- اقترح الاتحاد السوفيتي إدانة مثل هذه الدعاية رسميًا ودعوة حكومات جميع البلدان إلى حظرها تحت طائلة العقوبة الجنائية، وقد اعترض ممثلو الولايات المتحدة وعدد من الدول الرأسمالية الأخرى على الاقتراح السوفيتي بحجة أنه يتعارض مع حرية التعبير والصحافة، لكنهم في النهاية لم يجرؤا على التصويت ضده، كان القرار المقابل انتصاراً سياسياً للاتحاد السوفيتي. انظر: ذكي هاشم: مصدر سابق، ص25؛ عبد المجيد العبدلي: مرجع سابق، ص351؛

Г. В. ФОКЕЕВ ;Там же ,ТОМ ВТОРОЙ с.77.

[3]- Закрытие сессии Постоянного комитета Всемирного конгресса сторонников мира: Правда, [газета], 20 марта, 1950, № 79 (11551), с.4.; А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.96.

لكن يتبادر إلى ذهن الباحث سؤالًا هل كانت هناك خطط أمريكية لاحتلال الاتحاد السوفيتي أو ضربه؟، ولماذا لم تشن الولايات المتحدة الأمريكية حربًا نووية على الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة كما شنته على اليابان خاصة أن الولايات المتحدة هي المحتكر الوحيد للسلاح الذري، وأن الاتحاد السوفيتي لم يكن يستطيع توجيه نوع من العقاب المماثل لها لعدم امتلاكه هذا النوع من السلاح؟ ويمكن تدعيم السؤال بأن ذلك سيؤدي إلى تخليصها من النظم السوفيتية السياسية والاقتصادية والأيدلوجية المخالفة لنظمها ويقودها إلى قيادة العالم في نظام أحادي القطب، خاصة أنها كانت هناك دعوات مباشرة في خطابات بعض الممثلين الأمريكيين البارزين للهجوم على الاتحاد السوفيتي باستخدام القنابل الذرية!

بين عام 1945م وأول تفجير قام به الاتحاد السوفيتي للقنبلة النووية في عام 1949م، طور البنتاغون تسع خطط حرب نووية على الأقل تستهدف روسيا السوفيتية، وابتداءً من صيف عام 1945م، بينما كان الثلاثة الكبار يتشاورون في بوتسدام، تبنت هيئة الأركان المشتركة الأمريكية سياسة "توجيه الضربة الأولى" في حرب نووية قادرة على تدمير إرادة العدو -والذي تم تحديده وفقًا لرأي الجنرال الأمريكي هنري أرنولد بأنه روسيا- وقدرته على شن الحرب دون أن يلحق أي ضرر بالولايات المتحدة، وقد خصصت نقاط الضعف الاستراتيجية 20 مدينة سوفياتية للإبادة في الضربة الأولى منها موسكو Moscow، غوركي Gorki، سفيردلوفاك Sverdlovak، أومسك Omsk، ساراتوف Saratov.... وغيرها[1].

وعن أسباب توتر العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية فيرجع إلى عدة عوامل إحداها يخص اليابان، فإن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقنبلة الذرية ضد اليابان كانت الوسيلة الأسرع -من وجهة نظر المسؤولين الأمريكيين لإنهاء نزاع المحيط الهادي[2]، كما أنها تضمن عددًا أقل من ضحايا الحرب التقليدية من الجانب الأمريكي، كما أخذوا في الاعتبار الدور الذي يمكن أن تلعبه القوة الهائلة للقنبلة الذرية في علاقات الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي بعد الحرب.

بحلول منتصف عام 1945م، كان من الواضح أن الاتحاد السوفيتي سيدخل في حرب المحيط الهادي، وبالتالي سيكون في وضع يسمح له بالتأثير على ميزان القوي بعد الحرب في المنطقة، لذلك فضل المسؤولون الأمريكيون (ستيمسون Stimson، بيرنز Byrnes، ترومان Truman) احتلالًا بقيادة الولايات المتحدة لليابان بدلًا من الاحتلال المشترك كما تم الترتيب له في ألمانيا حيث أصر ستيمسون على أن "ما يجب أن نفعله هو السعي إلى هذا الاستسلام في أقرب وقت ممكن قبل أن تصل روسيا للحدود اليابانية. من المهم للغاية وضع اليابان في أيدينا قبل أن تتمكن روسيا من تقديم أي طلبات بحق الاحتلال أو المشاركة في إدارة أراضي اليابان[3]". وكان بعض صانعي السياسة

---

[1]-Michio Kaku, Danial Axelrod; To win A Nuclear war: The pentagon's secret war plans, South End press, Boston, First Edition, 1987, pp.29-31.

[2]- سرعان ما علم الأمريكيون أنه بمساعدة القنبلة، لا يمكن إنهاء الحرب مع اليابان في غضون عام ونصف كما هو مخطط لها، ولكن في غضون أسابيع قليلة إن لم يكن أياماً، لقد اقنعت الأخبار الوافدة من ناجازاكي الذين يشككون في قوة السلاح الجديد، وبعد أقل من اسبوع انتهت الحرب فجأة، والتي بدت حتى ذلك الحين كسلسلة لا نهاية لها من المعارك الدموية لكل جزيرة يابانية قاتلت حتى الموت، لقد أثبتت القنبلة الذرية أنها تستطيع بوضوح إجبار خصم قوي على الاستسلام. انظر:

Г. АЛПРОВИЦ; АТОМНАЯ ДИПЛОМАТИЯ ХИРОСИМА И ПОТСДАМ, О применении атомной бомбы и о том, как Америка очутилась лицом к лицу с Советским Союзом {перевод с английского), Издательство „Международные отношения", Москва, 1968, с.189.

[3] -Г. АЛПРОВИЦ ;Там же ،с.189, 190.

الأمريكيين يأملون في أن احتكار بلادهم للتكنولوجيا النووية وإثبات قوتها التدميرية في اليابان قد يؤثران على السوفييت لتقديم تنازلات إما في آسيا أو في أوروبا...، مع إدراك الرئيس ترومان بأن وجود القنبلة الذرية سيحد من الخيارات السوفيتية ويعتبر تهديدًا صريحًا للأمن السوفيتي[1].

في كتابه الدبلوماسية الذرية Atomic Diplomacy صرح المؤرخ جار ألبيروفيتز Gar Alperovitz برأيه قائلًا "إن استخدام الأسلحة النووية في مدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين كان يهدف إلى اكتساب موقف أقوى للمساومة الدبلوماسية بعد الحرب مع الاتحاد السوفيتي، حيث لم تكن الأسلحة نفسها ضرورية لاستسلام اليابان، حتى لو لم يكن ترومان ينوي استخدام التهديد الضمني للسلاح لكسب اليد العليا على ستالين[2]، فإن حقيقة الاحتكار الذري للولايات المتحدة بعد الاختبار الذري الناجح في نيو مكسيكو New Mexico في يوليو عام 1945م يبدو أنها عززت ثقته في الاجتماعات اللاحقة، مما جعله أكثر تصميمًا على الحصول على تنازلات من الحكومة السوفيتية[3].

والثانية يخص إيران: فأثناء الحرب العالمية الثانية اتفقت قوي الحلفاء الثلاثة –بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي- على احتلال إيران Iran بشكل مشترك لإبقائها ونفطها في أيدي الحلفاء، ووافقت جميع الأطراف على الانسحاب عسكريًا بعد ستة أشهر من انتهاء الحرب، كما اتفقت الأطراف كافة على تقسيم المصالح الاقتصادية في شكل امتيازات نفطية، لكن بحلول نهاية الحرب، بدأت الولايات المتحدة في التراجع عن اتفاقياتها وعارضت أي مطالبات اقتصادية سوفياتية، في المقابل، رفض السوفييت سحب قواتهم، مطالبين بامتيازات نفطية مساوية لما كان البريطانيون يحصلون عليه، ولتعزيز مطالبهم بدأ السوفييت في دعم حركة ثورية في مقاطعة أذربيجان Azerbaijan بقيادة جعفر بيشيفاري Jafar Pishevari وبدأوا في دفع الدبابات نحو حدودهم المشتركة مع إيران. كان ترومان غاضبًا من هذا الاستعراض للإرادة السوفيتية، فالتقى ترومان بالسفير السوفيتي أندري جروميكو مارس 1946م وأبلغه إنذارًا نهائيًا يقضي بإزالة القوات السوفيتية من شمال إيران في غضون 48 ساعة أو ستسقط الولايات المتحدة القنبلة الذرية على الاتحاد السوفيتي "we're going to drop it on you"، الأمر الذي دفع بالسوفييت إلى سحب قواتهم في غضون 24 ساعة فقط بدلًا من 48 ساعة على النحو المتفق عليه[4].

ويتمثل في أن الهجوم النووي على الاتحاد السوفيتي سيكون مصممًا بشكل خاص لقطع رأس هيكل القيادة الشيوعية -الحزب الشيوعي- وفق أولوية قصوى أطلق عليها مجلس الأمن القومي الأمريكي اسم نزع الشيوعية de- communization والرغبة في تغيير القيادة السياسية لروسيا

---

[1]- Atomic Diplomacy; history- state. Gov/ Milestones 1945- 1952/ atomic.

[2]- لما أكد ترومان على مواصلة بلاده الحرب على اليابان بمستوى الشدة الحالي، بدأ بيرنز بذل جهوده للحصول على موافقة الحلفاء على هذا الإجراء في وقت قصير، وعندما طلب مولوتوف 24 ساعة للتفكير في القرار الأمريكي، أوضح بيرنز أن الولايات المتحدة مستعدة تماماً لقبول الاستسلام بدون الاتحاد السوفيتي إذا لم تحصل على موافقة فورية على الإجراء الأمريكي، هنا استسلم ستالين على الفور للمطلب الأمريكي، بمجرد أن وصلت الرسالة بأن اليابانيين موافقون على الاستسلام أسقط بيرنز جميع الاتفاقيات الدبلوماسية مع السوفييت. انظر:

Г. АППРОВИЦ; Там же ،с.189, 190.

[3] - Gar Alperovitz; Reviewed work (s): Atomic Diplomacy, Naval war college Review, December 1965, vol. 18, No.4, U. S. Naval College Press, p.72 "http: //www. Jstor. org/ stable/= =44635071; Gar Alperovitz; The Decision to use the Atomic bomb, Vintage Books, A Division of Random House, Inc; New York, 1996, p. 317: 332. (Chap 20, 21).

[4]- Michio Kaku, Danial Axelrod; Op. Cit, p.32.

بعد تدمير الآلة العسكرية السوفيتية واجتثاث معظم فلول الحزب الشيوعي وتشكيل حكومة يديرها الحلفاء[1].

ومن المُتَأمل في نتائج الحرب العالمية الثانية نجد أن هناك اختلاف بين القدرات العسكرية الأمريكية والسوفيتية، فآلة الحرب الأمريكية كانت سليمة تقريبًا بعد الحرب وكانت تحتكر القنبلة الذرية، بينما كان معظم الاتحاد السوفيتي في حالة خراب وكان السوفييت لا يزالون يعانون من فقدان 10% من سكانهم وتدمير معظم مدنهم الرئيسة. لقد أثبتت مناطق الضعف الاستراتيجي بشكل قاطع أن الاتحاد السوفيتي لم يشكل أي تهديد مباشر أو فوري للولايات المتحدة[2]، وهنا يعيد السؤال طرح نفسه، إذًا **لماذا فشلت خطط الولايات المتحدة في ضرب الاتحاد السوفيتي نوويًا؟ وللإجابة على هذا السؤال فلربما يرجع إلى عدة أسباب منها:**

1- افتقار البنتاجون إلى ترسانة ذرية كافية لتنفيذ الخطة الأمريكية المعروفة pincher لضرب واحتلال الاتحاد السوفيتي، فعلى الرغم من أن الرئيس قد استخدم بالفعل التهديدات الذرية ضد الاتحاد السوفيتي، إلا أنه لم يكن يعرف العدد الدقيق للقنابل A الوظيفية (functional A Bomb) في الترسانة، وبعد الطلبات المتكررة أُبلغ الرئيس أخيرًا في إبريل 1947م من قبل ديفيد ليلينثال David Lilienthal –رئيس لجنة الطاقة الذرية (AEC)- أن الولايات المتحدة تمتلك أقل من اثنتي عشرة قنبلة ذرية، صُدِم ترومان والذي قال "أتمنى الآن لو لم تعطني هذا الشيء لأقرأه، أفضل ألا أعرف أي شيء عنه"، حقيقة امتلكت الولايات المتحدة قنبلتين ذريتين فقط في نهاية عام 1945م، وهو عدد أقل بكثير من القنابل الذرية الخمسين المطلوبة في خطة pincher[3].

2- كانت قاذفات B-2g– الدعامة الأساسية لسلاح الجو الأمريكي- محدودة المدى لا يمكنها الوصول إلى العديد من الأهداف العشرين المقترحة، فقد انخفض مداها بمقدار 300 إلى 500 ميل، وكان مدى هذه القاذفات من 1500 إلى 1700 ميل غير كافٍ ببساطة لتنفيذ هجوم قابل للتطبيق على الاتحاد السوفيتي.

3- إدراك بعض القادة والمسئولين الأمريكيين أن احتلالًا عسكريًا كاملاً لدولة شاسعة المساحة مثل الاتحاد السوفيتي كان مستحيلًا فعليًا، كما أن تحفيز القوات المطلوبة لفرض سيطرة كاملة على جميع أراضي الاتحاد السوفيتي من خلال إيواء القوات في جميع أنحاء البلاد سيكون استنزافًا غير مبرر لموارد الحلفاء، ويتطلب الاحتلال الكامل والتام لكل الأراضي السوفيتية وعلى رأسها موسكو تجييش كل القوات البرية والبحرية والجوية وتمركزها في منطقة موسكو وعلى أطراف البلاد، بما يدفع الولايات المتحدة إلى الدخول في علاقات متشعبة مع دول شرق آسيا كجمهورية الصين الشعبية[4]، والتي من الممكن أن تعتبر الأعمال العسكرية لقوات الحلفاء نوع من الاستفزاز العسكري لها.

4- قد يكون الدافع وراء تعطيل الخطة الأمريكية الثورية لضرب الاتحاد السوفيتي هو الخوف من حدوث نتائج عكسية جزئيًا، فقد يتسبب في حدوث أضرار عسكرية قليلة ويؤجج مشاعر الشعب السوفيتي ويعزز من مقاومة السكان.

5- من الممكن اعتبار أن وصول الاتحاد السوفيتي إلى صنع القنبلة النووية يعني استحالة حدوث حرب نووية بين الطرفين، والاعتماد فقط على الأسلحة التقليدية.

---

[1] - Ibid; pp. 40- 41.

[2] - Michio Kaku, Danial Axelrod; Op. Cit, pp.31, 32.

[3] - Michio Kaku, Danial Axelrod; Op. Cit, p.43؛ Ekaterina Blinova; post ww2 world war order: U S planned to USSR out by massive Nuclear, Sputnik news.com, 17: 12 Gtm, 15- 8- 2015. (وقد تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 12/ 2021م)

[4] - Michio Kaku, Danial Axelrod; Op. Cit, p.40.

6- قد يكون التهديد بالتصعيد إلى حرب نووية والوصول بالصراع إلى مستوى أعلى من العنف ما هي إلا مساومة في إطار الدبلوماسية الذرية التي استخدمها ترومان ضد السوفييت رغبةً في استمرار آتون الحرب وتشغيل مصانع إنتاج السلاح وإغراق الأسواق به، وخلق أسس شرعية للتدخل في مصالح بعض الدول.

وعلى الرغم من كل هذه الاحتمالات، إلا أن الغرب قد تسبب ليس فقط في وصول السوفييت إلى اختراع القنبلة النووية وإنما في إجراء اختبارات القنبلة الهيدروجينية في 20 أغسطس 1953م والتي تقدر القوة التفجيرية لها بعشرات الميجا طن أو عشرات الملايين من الأطنان من ثلاثي نيتروتولوين[1] Trinitrotoluene وغيرها من الأسلحة التي ذكرت آنفًا.

الاتحاد السوفيتي ومسألة نزع السلاح في خمسينيات القرن العشرين

وضعت النجاحات البارزة التي حققها الاتحاد السوفيتي في العلوم والتكنولوجيا الدولة السوفيتية في المرتبة الأولى على مستوى العالم في العديد من مجالات وفروع الإنتاج المدني والعسكري، وعلى وجه الخصوص في مجال الصواريخ، ولقد استخدمت الحكومة السوفيتية التحولات في ميزان القوي لصالح الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى التي حدثت على الساحة الدولية خلال الخمسينيات، وحاولت الحد من التوتر الدولي وتأمين السلام العام عن طريق الحد من نزع السلاح والوقوف في وجه وأنشطة الدول الغربية المستعدة للإقدام على أية مخاطرة –كشن نزاع نووي- من أجل تحقيق مشاريعهم العدوانية.

ففي ديسمبر عام 1945م علاوة على اتفاق الدول الإمبريالية على تزويد حلف شمال الأطلنطي بالسلاح النووي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبدأ "الضربة الذرية المكثفة" وأجرت العديد من تجارب السلاح النووي الأمر الذي أكسب سباق التسليح في عام 1955م مقاييس خطرة، وفي مثل هذه الظروف رأي السوفييت الأعلى[2] للاتحاد السوفيتي أن من واجبه أن يعلم شعوب وبرلمانات العالم بالأوضاع الصعبة الناشئة عن أعمال الحكومات الغربية، فأصدر بيانًا في 9 فبراير 1955م طالبت فيه بإنهاء سباق التسليح وحظر أسلحة الدمار والإبادة الشاملة، وأكدت على بيانها باقتراح أصدرته الحكومة السوفيتية في 18 فبراير من نفس العام بتصفية احتياطيات السلاح الذري والهيدروجيني، وعدم زيادة الأسلحة والقوات المسلحة، والدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي لتخفيض السلاح تخفيضًا عامًا وحظر الأسلحة الذرية[3].

واستمرارًا في مباحثات نزع السلاح قدمت الحكومة السوفيتية في 10 مايو 1950م برنامجًا واسعًا يشمل مواضيع تخفيض السلاح التقليدي ونزع السلاح الذري على حد سواء، وقد نصت المقترحات السوفيتية في هذا البرنامج على فرض رقابة فعالة على تنفيذ تدابير نزع السلاح، وإنهاء تجارب هذه الأسلحة وكذلك القضاء على جميع القواعد العسكرية الأجنبية في أراضي الغير ووقف الدعاية الحربية، كما نصت المقترحات السوفيتية على أن يتم إجراء التفتيش على أساس مستمر بالقدر

---

[1]- ثلاثي نيتروتولوين: مركب كيميائي صلب، أصفر اللون، يتميز بكونه مادة متفجرة، وله صيغة كيميائية هي C6H2(No2)3، وتعرف عادة بمادة T.N.Tللمزيد انظر:

Tadeusz and Urbanski M. Jurecki; Chemistry and Technology of Explosives, vol.1, Elsevier Publisher, 1963.

[2]- السوفييت الأعلى: - هي الهيئة التمثيلية العليا للشعب السوفيتي التي تتركز فيها كامل السلطات العليا للدولة، وتُعَد ملتقى كل أجهزة القيادة العليا للدولة السوفيتية، وتخضع كافة الهيئات العليا في الاتحاد السوفيتي لاستجوابها، وتتألف السوفييت الأعلى من مجلسين هما: سوفييت الاتحاد، وسوفييت القوميات، واللذان يتمتعان بحقوق وسلطات متساوية، وللسوفييت الأعلى الحق وحدها في إصدار القوانين، وهي المعبر عن إرادة وسيادة الجمهور السوفيتي بأسره، كما أنها تلعب دور هام وحيوي في تحديد السياسة الخارجية للدولة السوفيتية. انظر: مجموعة مؤلفين: النار والجليد الامبراطورية الحمراء من العهد إلى اللحد، مرجع سابق، ص ص 45: 48.

[3]- اسراعيلان وآخرون: مرجع سابق، ص285، 286.

اللازم لضمان تنفيذ اتفاقية نزع السلاح، وأن يكون للمراقبين إمكانية الوصول دون عائق في أي وقت إلى جميع الأشياء الخاضعة للمراقبة، كما نصت على إنشاء نظام تحذير ضد الهجمات المفاجئة من خلال إنشاء نقاط مراقبة في الموانئ الرئيسة وتقاطعات السكك الحديدية والطرق السريعة والمطارات، وفى الوقت نفسه يمنع استخدام آلية الرقابة لتنظيم التجسس والتدخل غير المبرر في الشئون الداخلية للدول[1]. كما نص البرنامج على أن تقوم الدول الكبرى بتخفيض قواتها المسلحة خلال عام 1950 بمقدار الثلث، على أن تُطرح مسألة إجراء المزيد من التخفيضات في القوات المسلحة للمناقشة في إحدى الدورات القريبة للجمعية العامة. ونظرًا للمسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول الكبرى في ضمان السلام، اقترح الاتحاد السوفيتي أن توحد الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا والصين والاتحاد السوفيتي جهودها في النضال من أجل السلام وأن تبرم فيما بينها ميثاقًا للسلام[2].

وسعيًا لتحسين الأوضاع الدولية وتعزيز السلام في جميع أنحاء العالم قدم وفد الاتحاد السوفيتي خلال الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 20سبتمبر 1950م مشروع "إعلان بشأن إزالة خطر الحرب الجديدة وتعزيز السلام والأمن للشعوب" الذي كان امتدادًا وتطويرًا للمقترحات التي سبق أن قدمها الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة[3].

وفي عام 1954م قدم الاتحاد السوفيتي إلى اللجنة الفرعية لنزع السلاح التابعة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة الأحكام الأساسية لمشروع اتفاقية دولية لحظر الأسلحة الذرية والهيدروجينية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من أجل إجراء تخفيض كبير في الأسلحة والقوات المسلحة، ولإقامة رقابة دولية على الالتزام بالاتفاقية. كانت هذه الوثيقة بمنزلة خلاصة لجميع المقترحات السوفيتية الرئيسة في السنوات الثماني الأولى بعد الحرب. ولقد أثارت المسودة السوفيتية جدلاً واسعًا بين الدول الغربية، مما أفضى إلى ظهور خطة أنجلو-فرنسية جديدة لنزع السلاح تضمنت هذه الخطة- من بين بنود أخرى- اقتراحًا بحظر إنتاج الأسلحة النووية واستخدامها. لكن هذا الاقتراح تعارض مع التوجه الأمريكي الذي سعى بشكل أساسي إلى فصل قضيتي نزع السلاح النووي والتقليدي. ومع ذلك تجنب ممثلو البيت الأبيض المعارضة العلنية للمذكرة الأنجلو-فرنسية آملين أن يرفضها الاتحاد السوفيتي. وفي خطوة نحو تلبية المقترحات البريطانية والفرنسية قدم الاتحاد السوفيتي إلى الأمم المتحدة في 10 مايو عام 1955م مسودة اتفاقية جديدة لنزع السلاح أخذت في الحسبان بنود الخطة الأنجلو-فرنسية[4].

وقد أوجدت المقترحات السوفيتية في 10 مايو 1955م ظروفًا مواتية للمفاوضات بشأن نزع السلاح، وقام سياسيون بارزون في العديد من البلدان بتقييم هذه المقترحات بشكل إيجابي، فعلى سبيل المثال قال رئيس الوزراء الهندي نهرو[5] Nehru "أعتقد أن المقترحات الأخيرة للاتحاد السوفيتي فيما

---

[1] -А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же, ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг. , с.239, 240 .

[2] - А. А. ЛАВРИЩЕВ и Л Г, ТОМАШЕВСКИЙ (Редакторы); Там же ,т. 2 (1950-1955 гг.), с. 82, 83.

[3]- См. Предложения советской делегации на пятой сессии Генеральной Ассамблеи: «Объединенные Нации. Генеральная Ассамблея. Пятая сессия», Нью-Йорк, 1950, док. A/1376.

[4]- The USSR Proposes Disarmament (1920s-1980s): Op. Cit, p.102 .

[5]- نهرو: اسم لاثنين من السياسيين الهنود يرجع أصولهما من بيت واحد، أحدهما موتى لال نهرو Moti Lal Nehru، والثاني جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru وهو سياسي بارز ورئيس وزراء الهند، وُلِدَ بمدينة الله أباد عام 1889م، وابن لموتى لال السالف ذكره، حصل على شهادته الجامعية في الحقوق من كلية كمبردج في انجلترا، وامتهن مهنة المحاماة، ومنذ العام 1918م أصبح من خاصة الزعيم غاندي Gandhi ومؤيديه حتى عام 1945م،دخل= = السجن تسع مرات بسبب نشاطه المعادي للإنجليز، وكان الرجل الثاني في الدولة بعد غاندي،

يتعلق بنزع السلاح ستؤدي إلى تقدم نحو حل هذه المشكلة المعقدة"، وفي الدول الغربية تم الاعتراف بالأهمية الإيجابية لهذه المقترحات السوفيتية، فلقد أشار نويل بيكر[1] Noel Baker إلى أن المقترحات كانت نقطة تحول في تاريخ مفاوضات ما بعد الحرب، وخطوة إلى الأمام نحو الاتفاق على المواقف بشأن أهم النقاط في معاهدة نزع السلاح، كما أعرب المندوب الأمريكي وادسورث Wadsworth عن ارتياح حكومته لمحتوى الاقتراح السوفيتي الجديد[2].

في اجتماع جنيف لرؤساء حكومات القوى الأربع –الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وفرنسا- بُحِثت مسألة نزع السلاح وارتأى الوفد السوفيتي أن يعترف المؤتمرون بضرورة إجراء بعض التدابير الأساسية في ميدان نزع السلاح والتي توافقت أو تقاربت فيها مواقف الدول، كما اقترح ضرورة تثبيت الاتفاق بصدد أعداد القوات المسلحة للدول الخمس الكبرى[3]، وكذلك بصدد موعد الحظر التام للسلاح النووي. ولما كان تنفيذ المقترح يتطلب وقتًا طويلًا، فقد اقترحت الحكومة السوفيتية أن يلتزم المؤتمرون-في المستقبل- بألا تكون دولهم أول من تستعمل الأسلحة النووية أو الهيدروجينية[4]. ومع إصرار القوى الغربية على تضمين بند في الاتفاق ينص على حظر استخدام الأسلحة النووية باستثناء حالات الدفاع ضد العدوان، فقد أصرت الحكومة السوفيتية هي الأخرى على ضرورة أن يتخذ مجلس الأمن قرارًا بذلك[5].

وبتحليل المقترح السوفيتي يتبين أن له دافعين: الدافع المعلن وهو تخفيف التوتر في أوروبا وتقليل خطر المواجهة. والدافع الكامن حيث كان الاتحاد السوفيتي يمتلك تفوقًا كبيرًا في القوات التقليدية على الناتو في أوروبا. هذا الاقتراح كان يهدف إلى تثبيت هذا التفوق أو حتى زيادته نسبيًا، مع إضعاف اعتماد الناتو على الأسلحة النووية التكتيكية لتعويض هذا الخلل. كما كان يهدف إلى تقليص الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا. لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق واسع النطاق بسبب خلافات حول آليات التحقق والتفتيش، وعدم ثقة الغرب في النوايا السوفيتية.

وفي مؤتمر جنيف الرباعي لوزراء خارجية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا والذي جرى عقده في الفترة من 27 أكتوبر -16 نوفمبر 1955م تضمن جدول

وتولى رئاسة حزب المؤتمر عام 1942م، وعُين وزيراً للخارجية في الحكومة الوطنية المؤقتة عام 1946م، ثم انتخب رئيساً للوزراء بعد حصول الهند على الاستقلال في أغسطس من نفس العام. للمزيد انظر: أحمد عطية الله: القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968م، ص 1207-1208.

[1]- نويل بيكر: بريطاني بارز وخبير في نزع الأسلحة.

[2] -А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.240.

[3]- أظهر الاتحاد السوفيتي مرونة في مقترحاته المقدمة في 10 مايو 1955م حيث وافق على نقطة التقاء مع الدول الغربية في منتصف الطريق بشأن هذه المسألة. فقد استجاب الاتحاد السوفيتي للمقترح الغربي الذي سبق أن تقدمت به الدول الغربية في 28 مايو 1952، والذي يتعلق بتحديد سقوف (مستويات) للقوات المسلحة للدول الخمس الكبرى. وبموجب هذا المقترح، تم تحديد الحد الأقصى لجيوش الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين بما يتراوح بين مليون ومليون ونصف المليون جندي لكل منها، بالإضافة إلى تحديد سقف لجيشي فرنسا وإنجلترا من 700 ألف إلى 800 ألف فرد. علاوة على ذلك، تم الربط بين تنفيذ برنامج الحد من الأسلحة التقليدية ومعالجة خطر الأسلحة النووية بهدف تيسير نجاح مفاوضات نزع السلاح. انظر:

А. А. ЛАВРИЩЕВ и Л Г, ТОМАШЕВСКИЙ (Редакторы) ;Там же, т. 2 (1950-1955 гг.), с.85. ; А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг. , с.239.

[4]- اسراعيلان وآخرون: مرجع سابق، ص290.

[5] -Президиум ЦК КПСС. 1954-1964.; Черновые протокольные записи заседаний. Стенограммы. Постановления. В 3 т. Т. 2. Постановления. 1954-1958. — М.: РОССПЭН, 2006, с. 603.

أعمال -مسألة نزع السلاح، وفيها أكد الوفد السوفيتي أنه قد تم الاتفاق على سقوف القوات المسلحة والتدابير الخاصة بمسألة نزع السلاح النووي التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر جنيف لرؤساء الحكومات[1]، إلا أن القوة الغربية عارضت بشدة حظر الأسلحة النووية، وركزوا بشكل رئيسي على الحد من الأسلحة التقليدية مشيرين إلى الاستحالة الفنية للتحكم في مخزون المواد النووية، وقال دالاس[2]Dulles "يكاد يكون من المستحيل فرض حظر على الأسلحة النووية"، كما اقترح المندوب البريطاني البدء في حل مسألة نزع السلاح عن طريق الحد من التسلح التقليدي دون التطرق إلى الأسلحة النووية[3].

أخذ الجانب السوفيتي هذا الاقتراح على محمل الجد وقدم في 27 مارس 1956م إلى لجنة فرعية تابعة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة خطة لخفض الأسلحة التقليدية، ومرة أخرى تعلن الدول الغربية- في تناقض صريح مع تأكيداتها السابقة- أنه لا يمكن بحث هذه المسألة بمعزل عن مشكلة نزع السلاح النووي. وهكذا اتضح بجلاء أن الدول الغربية لم تكن تنوي بأي شكل من الأشكال الموافقة على أي إجراءات حقيقية لنزع السلاح. بل كان الهدف من مشاركتها في المفاوضات حول هذه القضية هو إدخال الدول في دوامة لا تنتهي من النقاش المستمر بهدف تأخير إيجاد حل للمشكلة والتغطية على سباق التسلح المحموم الذي كان يشنه حلف الناتو[4].

وفي مسعى منها لإفشال المساعي السوفيتية الرامية إلى نزع السلاح لم تتوانَ القوى الغربية عن إعادة تداول حججها "البالية" واستحداث أخرى "جديدة"، فادعت أن نوايا الاتحاد السوفيتي تجاه نزع السلاح "غير نزيهة"، وأن سياساته تتسم بالعدوانية، وطرحت مسألة "الضمانات الأمنية" كشرط مسبق لنزع السلاح. ولترسيخ ادعاءات "الخطر السوفيتي" لجأت آلة الدعاية الغربية على نطاق واسع في فترة ما بعد الحرب إلى ترويج مزاعم زائفة مفادها أن الولايات المتحدة "متأخرة" عن الاتحاد السوفيتي من حيث حجم القوات المسلحة والتسليح. وكان الجيش الأمريكي نفسه يستغل هذه التلفيقات تحديدًا عندما كانت الولايات المتحدة على أعتاب تبني برامج جديدة لتطوير أنواع ومنظومات أسلحة حديثة وإطلاق جولات جديدة من سباق التسلح[5].

إن سياسة "موقع القوة" التي اعتمدتها الدوائر الحاكمة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ورغبتها في تعزيز التسلح الأمريكي باستمرار، أدت خلال سنوات الحرب الباردة إلى ترسيخ صور نمطية راسخة في الفكر السياسي الأمريكي بشأن تحديد "الأمن القومي" الأمريكي من منطلق القوة العسكرية[6]. وقد أعلن وزير القوات الجوية الأمريكي دونكولد أ. كوارلز Donqld A. Quarles (1955 -1957م) صراحةً أن "الولايات المتحدة ستبني أمنها ليس على إلغاء القوة، بل على

---

[1]- اسراعيلان وآخرون: مرجع سابق، ص294.

[2]- دالاس: هو جون فوستر دالاس John Foster Dulles، سياسي أمريكي، تولى الحقبة الوزارية لوزارة الخارجية الأمريكية 1953 -1959م في عهد الرئيس الأمريكي أيزنهاور، كان كارهًا للشيوعية وعُرف بعدائه الشديد لها، ولمحاولة كبح جماح المد الشيوعي أنشأ عدداً من المواثيق والأحلاف الإقليمية مع بعض دول قارة آسيا، أسفرت سياسته المعروفة بسياسة حافة الهاوية brink man ship باحتدام نار الحرب الباردة. انظر: منير البعلبكي: مرجع سابق، ص 184؛ وللمزيد عن نشأته وميلاده انظر سيرته الذاتية في الكونجرس الأمريكي على الرابط
https: // bioguide. Congress.gov/ scripts/ biodisplay. P1? index= D000522.

[3] -А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.244.

[4]- The USSR Proposes Disarmament (1920s-1980s): Op. Cit, p.102 .

[5]- Ibid; pp. 102, 103.

[6]- Ibid; p. 103.

الاحتفاظ بقوة جوية ذرية ساحقة؛ وليس على "نزع السلاح" بالمعنى التقليدي، بل على القدرة على الرد؛ وليس على "حظر" أو "تدمير" القنابل الذرية، بل على الاحتفاظ بها"[1].

لقد انطلقت الولايات المتحدة من فرضية أن الإمكانات العسكرية الأمريكية القوية ستكون ورقتها الرابحة في محادثات تسوية النزاعات الدولية، ولم تُخفِ واشنطن نيتها استخدام التفوق العسكري الأمريكي كحجة في هذه المحادثات. وفي محادثة مع المستشار الألماني الغربي السابق كونراد أديناور Konrad Adenauer (سبتمبر 1949م -أكتوبر 1963م) صرّح وزير الخارجية الأمريكي دالاس صراحةً بأنه "لا يمكن الحديث عن اتفاق شامل لنزع السلاح ما لم يتم حل القضايا السياسية أولاً"[2].

ولإبطال تلك المزاعم الغربية وجه السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي في 16 يوليو 1956م نداءًا إلى برلمانات بلدان العالم كافة حول نزع السلاح يتضمن الآتي:

"استرشادًا من السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي بأهمية تعزيز السلام بين الشعوب يحتم عليه واجبه أن يلفت انتباه شعوب وحكومات دول العالم إلى قضية تخفيض الأسلحة وتحريم السلاح الذري والهيدروجيني.... إن الاتحاد السوفيتي حرصًا منه على أمن وسلامة الشعوب قد عمد مسبقًا إلى تخفيض نفقاته وقدراته العسكرية على الحاجات العسكرية، واعتبر ذلك عملًا ينم عن إرادة طيبة وحلاً لقضية نزع السلاح حلًا عمليًا، ويدعو السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي كافة برلمانات الدول إلى بحث وتأييد هذه المبادرة من الجانب السوفيتي، وتتخذ بدورها إجراءات ناجحة لخفض الأسلحة والقوات المسلحة، والتي تسهم بقسط لائق في توطيد السلام وتخفيف التوتر الدولي"[3].

وفي 17 نوفمبر 1956م وضعت الحكومة السوفيتية على بساط بحث الدورة التاسعة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة مشروع تدابير بغرض نزع السلاح وتخفيف حدة التوتر الدولي، آخذة في الاعتبار المقترحات التي صدرت بخصوص هذه المسألة عن الدول الغربية، **وتضمنت المقترحات السوفيتية الآتي[4]: -**

1- تحديد سقف القوات المسلحة وتحديد عدد جنودها في ظرف سنتين بحوالي 1: 1.5مليون شخص لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والصين، وب 650 ألف شخص لدولتي فرنسا وبريطانيا، وحتى 150: 200 ألف شخص لباقي الدول.

2- حظر السلاح النووي والهيدروجيني وإتلاف الاحتياطي منه، وحذفه من سجلات أسلحة الدول في ظرف سنتين.

3- تخفيض القوات المسلحة التابعة لدول الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا في الأراضي الألمانية بمقدار الثلث في سنة 1957م، كما تخفض القوات المسلحة لتلك الدول في أراضي الدول الأعضاء بحلف الناتو، وتخفض القوات المسلحة للاتحاد السوفيتي في أراضي الدول الأعضاء بحلف وارسو تخفيضاً كبيراً، وتصفية القواعد الحربية في أراضي الدول الأخرى في مدة سنتين.

---

[1]- James Reston; “US and ‘Disarmament’. An Analysis of Washington’s Stand: Overwhelming Power Is Our Security”, The New York Times, September 6, 1955, p.8.

[2]- Konrad Adenauer. Erinnerungen, 1955-1959, Stuttgart, Deutsche Verlags-Anstalt GmbH, 1967, S. 309

[3]- نشرة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي عام 1956م، العدد 15، مجموعة الوثائق الأساسية للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي في قضايا السياسة الخارجية 1956 -1962م، دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية، موسكو، 1962م، ص ص 25: 27.

[4]- اسراعيلان وآخرون: مرجع سابق، ص ص299، 300.

4- تحييد ألمانيا عسكريًا والدول "المجاورة"، وحظر الأسلحة النووية في هذه المنطقة "المحايدة".
5- تخفيض النفقات على الأهداف والأغراض الحربية.
6- تشكيل مراقبة دولية شديدة وفعّالة على نزع السلاح، وإقامة خط يفصل بين القوات المسلحة التابعة للحلفين (الناتو، ووارسو) 800 كم إلى الشرق والغرب، مع استخدام التصوير الجوي وإنشاء مراكز مراقبة لدرء أي هجوم مفاجئ في مناطق وجود القوات المسلحة، وقد أشار هذا الاقتراح إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط أوروبا.

كانت هذه المقترحات ردًا على المقترحات الأمريكية التي اقترحها هارولد إي. ستاسن Harold E. Stassen كبير مندوبي الولايات المتحدة على أندريه أ. جروميكو نائب وزير الخارجية السوفيتي، منذ بدء المحادثات قبل أسبوعين وهي: 1-إنشاء مناطق "اختبار" لنزع السلاح تتراوح مساحتها بين 20,000 و 30,000 ميل مربع في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لتحديد كيفية عمل الضوابط.2 - تبادل المعلومات المسبقة حول تحركات القوات المخطط لها خارج المناطق الوطنية للبلدين.3- تبادل بعثات نزع السلاح الفنية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا وكندا.4 - تخفيض إجمالي عدد القوات المسلحة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى 2,500,000 رجل لكل منهما (كانت الولايات المتحدة 2,900,000 والاتحاد السوفيتي 4,000,000)[1].

ولقد أشار الفحص الأولي لمقترحات جروميكو إلى دافعين محتملين: الأول، أن استبعاد نزع السلاح النووي في المقترحات السوفيتية الجديدة كان له تأثير سيء على الرأي العام العالمي، فكان المبعوث السوفيتي يحاول إثارة الالتباس باتهام الغرب بعدم رغبته في نزع السلاح النووي. والثاني: قد يكون تكتيكًا سوفيتيًا للمساومة يهدف إلى تثبيط آمال الغرب في التعاون السوفيتي قبيل وصول المارشال بولجانين والسيد خروتشوف إلى بريطانيا بحجة جديدة لنزع السلاح. ومع تحليل لنقاط المقترح السوفيتي نجد أنها رغم كونها تبدو دعوات للسلام، إلا أنها تحمل في طياتها أهدافًا استراتيجية عميقة تسعى لتقويض الهيمنة الغربية وإعادة تشكيل ميزان القوى العالمي لصالح الاتحاد السوفيتي. فمثلًا التركيز السوفيتي على نزع السلاحين التقليدي والنووي معًا كان دافعه بناء الثقة وتقليل التوتر إذا كان الاتحاد السوفيتي مستعدًا للتفاوض بجدية على خفض الأسلحة النووية والتقليدية على حد سواء، فهذا يشير إلى رغبة حقيقية في بناء الثقة مع الغرب وتقليل خطر نشوب صراع واسع النطاق. فإن التخلص من جزء كبير من الترسانات النووية يقلل بشكل كبير من شبح "الفناء المؤكد المتبادل" Mutual Assured Destruction المشار إليه اختصارًا بـ (MAD) الذي خيم على فترة الحرب الباردة. وقد يكون لتخفيف الأعباء الاقتصادية فإن سباق التسلح، خاصة النووي منه، مكلف للغاية لكلا الجانبين. وقد تكون القيادة السوفيتية قد أدركت أن تخصيص جزء كبير من الميزانية للإنفاق العسكري، على حساب التنمية الاقتصادية الداخلية ورفاهية المواطنين، أصبح غير مستدام. ويمكن لخفض الأسلحة (سواء التقليدية أو النووية) أن يوفر موارد ضخمة يمكن توجيهها لتحسين الاقتصاد السوفيتي المتأزم. فقد يكون هناك ضغط متزايد من داخل الاتحاد السوفيتي للمطالبة بتحسين مستويات المعيشة والتركيز على الإصلاحات الاقتصادية ونزع السلاح يمكن أن يكون وسيلة للاستجابة لهذه المطالب وتوجيه الموارد نحو الأهداف المدنية. و بدلاً من الظهور كقوة عسكرية عدوانية تهدد الغرب، يمكن للاتحاد السوفيتي أن يقدم نفسه كداعية للسلام ونزع السلاح العالمي. هذا

[1]- Benjamin Welles; Showdown Looms on Disarmament; Soviet's Reply to West May Reveal This Week Whether It Really Wants Curbs Major Western Proposals Plan Offered by Soviet Gromyko's Attack Analyzed, New York Times, April 9, 1956.

يمكن أن يعزز مكانته الدبلوماسية ويجلب له دعمًا سياسيًا من دول عدم الانحياز والدول التي سئمت من التوتر بين القوتين العظميين. ومع تطور الأسلحة النووية، أصبح من الواضح أن أي حرب نووية واسعة النطاق لن يكون فيها منتصر، بل ستؤدي إلى دمار شامل للطرفين والعالم. قد يكون هذا الإدراك قد دفع القيادة السوفيتية إلى البحث عن سبل للحد من هذا الخطر الوجودي. وباختصار إذا كان الاتحاد السوفيتي يركز على نزع السلاح التقليدي والنووي معًا، فإن ذلك يشير إلى تحول استراتيجي كبير بعيدًا عن المواجهة المباشرة ونحو مسار يهدف إلى تحقيق الاستقرار والتعاون الدوليين، مع تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية داخلية.

وبالنسبة لمقترح خفض القوات المسلحة (بحوالي 1 :1.5 مليون جندي) فقد يُبنى على فرضيتين: الأولى، شكوك في قدرة الولايات المتحدة على تحمل الخفض فإن هذا سيعطي الاتحاد السوفيتي ميزة نسبية، حيث سيظهر بمظهر المتجاوب مع دعوات السلام ونزع السلاح، بينما تبدو الولايات المتحدة متمسكة بالتسليح. والفرضية الثانية، حشد الدعم العالمي للضغط على الولايات المتحدة لسحب جميع قواتها من الخارج، مما يعني عملياً: التخلي عن حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والتخلي عن حلف جنوب شرق آسيا (SEATO)، وتقليل النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأقصى. وهذا السيناريو سيؤدي إلى تراجع كبير في النفوذ الأمريكي العالمي وترك فراغ يمكن أن يملأه الاتحاد السوفيتي.

أما عن اقتراح "تحييد" ألمانيا مع حظر الأسلحة النووية فإن له هدفًا استراتيجيًا واضحًا هو: منع ألمانيا من امتلاك أو استضافة أسلحة نووية، مما يقلل من قوتها العسكرية ويحد من قدرتها على أن تكون قوة مستقلة. وجعل ألمانيا دولة محايدة، لا تنتمي لأي من الكتلتين (الشرقية أو الغربية) ومعنى هذا زوال فعلي للحلف الأطلسي إذا ما قبلته الولايات المتحدة" حيث كانت ألمانيا (وما زالت) ركيزة أساسية في الناتو، خاصة في مواجهة الكتلة الشرقية. وتحييدها يعني فقدان الناتو لأحد أهم أعضائه الاستراتيجيين، مما يضعفه بشكل كبير ويهدد وجوده وهو ما لن يحدث بالتأكيد لأن ذلك يمثل ضربة قاصمة لمصالحها الأمنية والاستراتيجية في أوروبا ويفكك حلف الناتو الذي كان حصنًا رئيسيًا ضد التوسع السوفيتي.

وفي تعليماتها للممثل السوفيتي في اللجنة الفرعية للجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح 26 فبراير 1957م أكدت الحكومة السوفيتية على أن : " الاتحاد السوفيتي باقتراحه عقد دورة للجنة الفرعية على مستوى وزراء الخارجية بمشاركة ممثلين مسؤولين عن الدوائر العسكرية - أعضاء اللجنة الفرعية، انطلق من حقيقة أن الحاجة قد أصبحت ملحة منذ فترة طويلة لإنهاء المناقشات العقيمة بشأن قضايا نزع السلاح والشروع في صياغة أحكام محددة ومقبولة للطرفين لاتفاق دولي ذي صلة بشأن خفض التسلح وحظر الأسلحة الذرية والهيدروجينية". وردًا على الموقف الغربي القائل بأنه في الظروف الحالية لا ينبغي الحديث عن "نزع السلاح"، بل عن "تسليح عادل" فمن الضروري "إظهار بطلان هذا النهج في تحديد مهام اللجنة الفرعية والأمم المتحدة ككل في قضايا نزع السلاح. فهو يتعارض بشكل صارخ مع مطلب وقف سباق التسلح، ومهمة تخفيض الأسلحة وحظر الأسلحة النووية، ومع قرارات الأمم المتحدة التي اتخذتها هذه المنظمة بالفعل بشأن قضايا نزع السلاح، ولا سيما قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخين في 14 ديسمبر 1946م و4 نوفمبر 1954م. ولا يمكن اعتبار محاولة تحديد مهام الأمم المتحدة بطريقة تبدو وكأنها تقتصر على إقامة "تسليح عادل" إلا محاولة للتهرب من حل المهمة الملحة المتمثلة في تخفيض أسلحة وقوات الدول المسلحة وحظر الأسلحة النووية وسعيًا إلى مواصلة سباق التسلح". مع الإعلان بأن الحكومة السوفيتية أولت

في الماضي وتولي الآن أهمية خاصة لقضية حظر الأسلحة النووية وسحب هذه الأسلحة من ترسانات الدول[1].

كما يقترح الاتحاد السوفيتي فصل قضية وقف التجارب النووية عن مشكلة نزع السلاح العامة والتوصل إلى اتفاق بشأنها بشكل مستقل وفوري، مشيرًا إلى أن الرقابة ليست ضرورية للكشف عن هذه التجارب. و إذا أصر الغرب على ربط وقف التجارب باتفاق شامل لنزع السلاح فيعلن الاتحاد السوفيتي موافقته على إدراج وقف التجارب كإجراء أولي في المرحلة الأولى من برنامج نزع السلاح، كما ورد في مقترحات عام 1955م. و يؤكد الاتحاد السوفيتي على أنه يؤيد حظر جميع أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الصواريخ ذات الرؤوس النووية، ويرى أن حل هذه القضية يجب أن يرتبط بحظر الأسلحة النووية بشكل عام، فالخطر يكمن في الرؤوس النووية وليس الصواريخ نفسها. و يتهم الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة بالاهتمام بأمنها فقط وتجاهل مصالح الدول الأخرى خاصة الأوروبية من خلال اقتراحها المحدود بشأن الصواريخ. و يقترح الاتحاد السوفيتي حظرًا شاملاً على الأسلحة النووية، بما في ذلك جميع أنواع الصواريخ بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى القادرة على حمل رؤوس نووية أو هيدروجينية بهدف ضمان أمن جميع الدول[2].

تواجدت بعض الاختلافات بين مقترحات الاتحاد السوفيتي الجديدة ومقترحاته السابقة بشأن نزع السلاح: فتقترح المقترحات السوفيتية الجديدة تعهدًا رسميًا من الدول بعدم استخدام الصواريخ ذات الرؤوس النووية، وتربط قضية الصواريخ بحظر الأسلحة النووية بشكل عام ومنع نشر الأسلحة النووية والقواعد العسكرية النووية خارج الحدود الوطنية. وتلزم المقترحات الجديدة الدول التي تمتلك أسلحة نووية بعدم نشر أي وحدات عسكرية نووية أو أي نوع من الأسلحة النووية خارج حدودها الوطنية. كما تنص المقترحات الجديدة على إنشاء رقابة دولية على الصواريخ الموجهة بالتزامن مع سحب الأسلحة النووية، لضمان استخدام جميع أنواع الصواريخ القادرة على حمل أسلحة نووية وهيدروجينية للأغراض السلمية فقط. وهذا يراعي اقتراح الولايات المتحدة السابق. ويقدم القسم الخاص بالرقابة الدولية في المقترحات الجديدة صيغة أكثر عمومية مقارنة بمقترحات عامي 1955م و 1956م، مع الإشارة إلى إمكانية الرجوع إلى التفاصيل الواردة في المقترحات السابقة عند الحاجة. ويضيف قسم منطقة الحد من التسلح والتفتيش في أوروبا، المأخوذ من مقترحات مارس، بنداً جديداً يلزم الدول الواقعة في المنطقة بالامتناع عن استخدام القوة في علاقاتها وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. مع تقديم جدول زمني مرحلي لتخفيض القوات في ألمانيا ودول حلفي وارسو والناتو، فبخلاف مقترحات نوفمبر 1956م التي نصت على تخفيض ثلث القوات الأجنبية في ألمانيا وتخفيضات كبيرة في قوات الناتو وحلف وارسو بشكل عام، تنقل المقترحات الجديدة هذه التخفيضات إلى المرحلة الأولى من برنامج نزع السلاح وتقترح تخفيضات إضافية في المرحلة الثانية لم تكن مذكورة سابقاً.

وبعد مماطلات أجابت الدول الغربية بأنه يجب الاتفاق على برنامج لنزع السلاح جزئيًا[3]، وقبلت الحكومة السوفيتية وتقدمت في 30 إبريل 1957م باقتراح لتدابير جزئية في نزع السلاح اشتملت على[1]:-

---

1 - Протокол № 80 от 4 марта. Приложение 1. Проект. Указания представителю СССР в Подкомитете Комиссии ООН по разоружению. [26 февраля 1957 г.]: Президиум ЦК КПСС. 1954-1964.; Там же, с. 601, 602.

2- Там же, с. 601, 603, 604.

3- قدم الوفد الأمريكي مذكرة إبرام اتفاق جزئي في مجال نزع السلاح خلال المفاوضات في اللجنة الفرعية للأمم المتحدة، والتي تنص على تحديد مستوى القوات المسلحة للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة عند 1.9 مليون شخص، وقد قبلت الحكومة السوفيتية اعتبار هذه المذكرة أساساً للاتفاق على تدابير جزئية في مجال نزع السلاح. انظر:

1- تخفيض حجم القوات المسلحة للدول الكبرى الخمس على مرحلتين، وتخفيض الأسلحة والميزانية العسكرية بنسبة 15% مبدئياً ثم بعد ذلك بمقادير تخضع للموافقة.
2- الالتزام باستحالة استخدام السلاح النووي والهيدروجيني، والسعي إلى إيجاد حل عاجل لمسألة وقف تجاربه.
3- تخفيض عدد القواعد الحربية في الأراضي الأجنبية.
4- إجراء تفتيش جوي في منطقة يتفق عليها في أوروبا، وكذلك في مناطق واسعة من الشرق الأقصى تضم جزءاً من أراضي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.
5- إقامة هيئة مراقبة دولية للإشراف على إجراء التدابير المشار إليها، وإنشاء مراكز مراقبة لدرء أي هجوم مفاجئ.

وفي 10 مايو 1957م يقرر السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي التصديق على سياسة حكومته وتدابيرها العملية في قضية الكف فوراً وفي كل مكان عن إجراء تجارب السلاح الذري والهيدروجيني، وفي ذات التاريخ يتوجه السوفييت الأعلى إلى الكونجرس الأمريكي والبرلمان البريطاني بنداء من أجل الإسهام في بلوغ اتفاق بين الحكومات الثلاث حول الكف فوراً عن التحضيرات الاختبارية للقنابل الذرية والهيدروجينية مع اتخاذ التدابير التي يعتبرونها ضرورية لهذا الغرض[2].

وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام مؤرخة بتاريخ 20 سبتمبر 1957م طلبت حكومة الاتحاد السوفيتي إدراج البند المعنون بـــ "وقف الأسلحة الذرية والهيدروجينية تحت الرقابة الدولية" في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وبدورها اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة القرار 1148 (د.12) المؤرخ 14 نوفمبر 1957م والذي حثت فيه الدول المعنية بالأمر على ضرورة التوصل إلى اتفاق لنزع السلاح ينص في مجمله على الوقف الفوري لتجارب الأسلحة النووية مع وضع ترتيبات المراقبة الدولية الفعالة على الفور، وفي ذات القرار، طلبت الجمعية العامة من هيئة نزع السلاح تشكيل فريق من الخبراء التقنيين لدراسة نظم التفتيش الخاصة بتدابير نزع السلاح التي قد يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها[3].

وفي 21 ديسمبر 1957م صدر قرار من السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي يصادق فيه كلية على نشاط الحكومة السوفيتية في ميدان السياسة الخارجية، كما يؤيد الاقتراحات الواردة في الرسائل والمذكرات التي وجهتها الحكومة السوفيتية إلى حكومات الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة

А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.247 .

[1]- اسراعيلان وآخرون: مرجع سابق، ص300؛ وللمزيد انظر:
Валерий Андреевич Зорин; Борьба Советского Союза за разоружение, 1946-1960 годы; Изд-во Ин-та международных отношений, М., 1961, с. 505: 511.

[2]- نشرة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي عام 1957م، العدد 11، (قرار السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي)، و(نداء السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي إلى كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية وبرلمان بريطانيا العظمى)، مجموعة الوثائق الأساسية، مصدر سابق، ص ص 42، 45.

[3] - Procedural History. Comprehensive Nuclear Test Ban Treaty (Arabic), United nation Audiovisual library of international law, copyright United nation, 2008, p.1, www. un. org/ law/ avl.

بوضعها اقتراحات من شأنها تخفيف حدة التوتر الدولي ووقف الحرب الباردة، وسعيًا منه إلى إرساء قواعد السلام وإنقاذ البشرية من خطر حرب ذرية فإنه يدعو إلى[1]:

1- امتناع الدول التي تمتلك السلاح الذري والهيدروجيني عن استخدام هذين النوعين من الأسلحة[2].

2- التزام الثلاثة الكبار -الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا- بالكف عن جميع التجارب النووية والهيدروجينية بدءاً من يناير 1958م.

3- اتفاق ذات الدول على الامتناع عن توزيع السلاح النووي في أراضي المانيا بشقيها وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا.

4- تخفيض عدد الأسلحة والقوات المسلحة للدول وبالأخص الدول الثلاث الكبرى التي تمتلك أقوى الأسلحة.

5- الوصول إلى اتفاق عدم اعتداء بين الدول الأعضاء في حلف الناتو وحلف وارسو.

6- الامتناع عن انتهاك استقلال دول الشرقين الأدنى والأوسط والامتناع عن استخدام القوة في حل القضايا المتعلقة بهذه المنطقة.

7- وقف الدعاية للحرب وتوسيع الصلات التجارية والعلمية بين الدول إلى أقصى حد.

وفي العام 1958م دعت كل من حكومتي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر للخبراء لتدارس إمكانية وقف التجارب النووية، على أن يكون مقره جنيف في الفترة من 1يولية إلى 21 أغسطس من العام نفسه، وعلى أثر النتائج الإيجابية التي أحرزها مؤتمر الخبراء اتفق كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا على بدء المفاوضات في جنيف في 31 أكتوبر 1958م من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة لوقف التجارب الذرية تخضع لمراقبة دولية فعالة، ولقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة القرار 1252 ب (د.13) المؤرخ 4 نوفمبر 1958م والذي رحبت فيه بعقد مؤتمراً في جنيف يخص مسألة تجارب السلاح النووي، ثم طلبت من الأطراف المعنية أن توافي الجمعية العامة بتقرير عما ستتمخض عنه المفاوضات[3].

كان لنشاط الاتحاد السوفيتي في السياسة الخارجية تأثيره على السياسة الداخلية والخارجية لبعض الدول الغربية الرئيسة، ويدل على ذلك زيارة ماكميلان[4] للاتحاد السوفيتي في فبراير/ مارس 1959م، وإقامة اتصالات وزيارات متبادلة بين الحكومتين السوفيتية والأمريكية، والتي على أثرها جرت زيارة الوفد السوفيتي برئاسة خروتشوف للولايات المتحدة في سبتمبر 1959م، وكانت الخطة التي طرحها السيد خروتشوف على الجمعية العامة (في الجلسة العامة 799) هي البرنامج الأكثر

---

[1]- قرار السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي في قضايا سياسة الحكومة السوفيتية الخارجية. أقر في 21 ديسمبر 1957م، نشرة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي، عام 1957م، العدد 28، مجموعة الوثائق الأساسية، مصدر سابق، ص ص53، 54.

[2]- لم يكن هناك حتى العام 1959م إلا ثلاث دول يضمهم النادي النووي، أقدمهم الولايات المتحدة الأمريكية والتي توصلت إلى اختراع هذا السلاح عام 1945م، ثم الاتحاد السوفيتي عام 1949م وتلتهما إنجلترا عام 1952م، وبدءًا من عام 1960م، اتسعت عضوية النادي النووي بانضمام فرنسا، ثم الصين 1946م، والهند 1975م، وباكستان 1998م. للمزيد انظر: محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية، منظور معاصر، مكتبة الانجلو مصرية، 2008م، ص842.

[3] - Procedural History: Op, Cit, p.1,2.

[4]- ماكميلان: هو هارولد ماكميلان Harold Macmillan، ولد في العام 1894م، سلك طريق السياسة وأصبح زعيم حزب المحافظين، تولى رئاسة وزراء بريطانيا (1957- 1963م) خلفاً لأنطوني إيدن Eden، عمل على تحسين علاقات بريطانيا بالولايات المتحدة الأمريكية بعد تأزم الموقف بينهما بعد حرب السويس 1956م، استقال من منصبه أثر معارضة الجنرال ديجول دخول بريطانيا السوق الأوروبية المشتركة، وتوفي في العام 1986م. انظر: منير البعلبكي، مرجع سابق، ص411.

جرأةً وشمولًا وواقعيةً لإلغاء الحرب[1]، وأسفرت المباحثات عن بلاغ مشترك نُشر في سبتمبر من نفس العام ورد فيه بأن جميع المسائل الدولية المعلقة يجب أن تحل بالطرق السلمية والمباحثات وليس باستخدام القوة، واستنتجت الحكومة السوفيتية بأن السبيل الوحيد للخروج من الأزمات الدولية الراهنة هو القمع التام للحرب ونزع السلاح العام والكامل[2]، لذا تقدمت إلى الأمم المتحدة في دورتها 14 ببرنامج يتضمن التدابير الآتية[3]:

1- حل جميع القوات المسلحة -البرية والبحرية والجوية- ومنع إعادة تشكيلها بأي شكل كان.

2- إتلاف جميع أنواع الأسلحة واحتياطيات العتاد الحربي، وحظر السلاح الذري والهيدروجيني وتصفية احتياطياته ووقف إنتاج جميع أنواع السلاح الصاروخي، ووسائل الحرب الكيماوية والبكتريولوجية وإتلافها، ووقف الإنتاج الحربي.

3- إلغاء وزارات الحربية والأركان العامة وغيرها من المنظمات العسكرية وشبه العسكرية.

4- وقف صرف الموارد على الاغراض الحربية بأي شكل كان.

5- تصفية القواعد الحربية الأجنبية وأجهزة إطلاق الصواريخ.

6- الكف عن تعليم فنون الحرب وإلغاء الخدمة العسكرية ومنع الدعاية للحرب وحظر تربية الشباب بالروح العسكرية.

7- سن قوانين بمعاقبة كل من يخالف أي تدبير من هذه التدابير أشد العقاب.

ونظراً لأن البرنامج السوفيتي يرمي إلى تخليص البشرية من خطر الحروب الماحقة والتخلص من عبء النفقات الحربية، فلقد نال تأييد الدول الاشتراكية الأخرى حيث أعلنت عن دعمها الكامل لهذا الاقتراح ودعت بنشاط إلى تنفيذه، وأعلنت على أن "اقتراح نزع السلاح الذي قدمته الحكومة السوفيتية في الأمم المتحدة يعبر عن الموقف المشترك للدول الأعضاء في حلف وارسو وجميع الدول الاشتراكية الأخرى، كما أعلنت دول الهند وأفغانستان، وإندونيسيا، وغانا، وغينيا والجمهورية العربية المتحدة تأييدها لهذا البرنامج، وفي انجلترا طالب حزب العمال بأن تقبل الحكومة من حيث المبدأ المقترحات السوفيتية التي طُرحت في الأمم المتحدة، كما طالب حزب العمال الاسترالي بمناقشة هذه المقترحات في الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى حل كامل، بل إن المجلس الاستشاري للجنة الوطنية للحزب الديمقراطي للولايات المتحدة -الذي كان معارضاً في ذلك الوقت- قال بأن حكومة الولايات المتحدة يجب أن تستخدم المقترحات السوفيتية لنزع السلاح كأساس للتفاوض، وكتبت صحيفة نيويورك تايمز New York بشأن المقترح السوفيتي بأنه "ترك انطباعًا كبيرًا لدى الكثيرين، خاصة في البلدان المحايدة" وهو نفس ما كتبته صحيفة Popular المكسيكية في أوائل نوفمبر 1959م بأن الخطة السوفيتية لنزع السلاح، قد تغلغلت بعمق في قلوب جميع الشعوب. وأصبح عشرات وعشرات الملايين من الناس مؤيدين لتلك الفكرة. وأقرت الجمعية العمومية قرارًا بالإجماع يؤيد فكرة نزع السلاح الكامل والتام في 20 نوفمبر 1959م والذي أشار إلى أن "مسألة نزع السلاح العام والكامل

---

[1]- United Nations, GENERAL ASSEMBLY, FOURTEENTH SESSION, Official Records, FIRST COMMITTEE, 1034th MEETING, Agenda item 70 :General and complete disarmament (A/4218, A/4219, A/ C.1/818, A/C.1/820, A/ C. l/821) (continued), New York, Tuesday, 27 October 1959, p. 43.

[2] -Ibid, 1039th MEETING, A/C.1/SR. 1039, Friday, 30 October 1959, p. 66.

[3]- اسراعيلان وآخرون: مرجع سابق، ص ص344: 347. ؛ Mikhail Shmelyov ; Op. Cit, p. 35.

هي المسألة الأكثر أهمية التي تواجه العالم اليوم"[1]، ولأول مرة حددت الأمم المتحدة بأصوات جميع أعضائها هدفاً واضحاً -نزع السلاح العام والكامل- ودعت الدول إلى تحقيق هذا الهدف في أقرب وقت ممكن، ولقد عزز هذا موقف مؤيدي نزع السلاح على خصومهم[2].

وكثيراً ما شكلت المقترحات السوفييتية الأساس للمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل معاهدة القارة القطبية الجنوبية في 1 ديسمبر لعام 1959م. وقد جعلت هذه الاتفاقية- وهي أول اتفاقية لنزع السلاح بعد الحرب، والتي وقّعتها اثنتا عشرة دولة شاركت في السنة الجيوفيزيائية الدولية (١٩٥٧-١٩٥٨)- أنتاركتيكا منطقةً خاليةً من الأسلحة النووية. أي إنها أسست القارة القطبية الجنوبية كمنطقة للسلام والبحث العلمي فقط بمنعها أي نشاط عسكري بما في ذلك التجارب النووية أو التخلص من النفايات المشعة في القارة. وبذلك تُعَدُّ مثالًا فريدًا على التعاون الدولي للحفاظ على منطقة شاسعة من العالم لأغراض سلمية[3].

ومن الجدير بالذكر أن الأحداث السياسية في عام 1956م مثل أزمة السويس والثورة المجرية وحادثة يو-2 أدت إلى تعقيد محادثات نزع السلاح بشكل أكبر، والتي انسحب منها الاتحاد السوفيتي في عام 1957م.

وتكمن الأهمية التاريخية لنضال الاتحاد السوفيتي لحل هذه القضية في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي في أن المسودات السوفيتية لاتفاقية دولية بشأن نزع السلاح التي قُدمت إلى الأمم المتحدة، ورغبة الاتحاد السوفيتي في تلبية رغبات نظرائه الغربيين في المفاوضات من جانب واحد، والتفسير السوفيتي لمسودات موسكو لنزع السلاح النووي، قد حشدت الرأي العام الواسع الذي خلق ضغطه على حكومات الدول الإمبريالية صعوبات معينة للسياسة الإمبريالية من "موقع قوة". علاوة على ذلك فإن سلوك الدول الغربية، وخاصة أمريكا، في الأمم المتحدة، والذي اقتصر على مقاطعة المقترحات السوفيتية، أظهر تردد الغرب الواضح في الموافقة حتى على أدنى التدابير في مجال نزع السلاح النووي، وأشار بوضوح إلى أن الولايات المتحدة وشركاءها في حلف الناتو هم من فرضوا سباق التسلح على الاتحاد السوفيتي، وليس العكس، كما زعم المؤرخون الغربيون لاحقًا[4].

وبتحليل الدعوة السوفيتية للوقف الشامل لجميع التجارب النووية يظهر أن الغرض المعلن منها هو تقليل التهديد النووي وحماية البيئة، لكن قد يكون الدافع الكامن من مبادرات حظر التجارب النووية أواخر الخمسينيات يتمثل في وقف تجارب الولايات المتحدة التي كانت قد أجرت عددًا أكبر من التجارب النووية وكانت متقدمة تقنيًا في هذه الفترة، وأن يحد من قدرتها على تطوير أجيال جديدة من الأسلحة النووية، بينما كان الاتحاد السوفيتي قد حقق تقدمًا كبيرًا في برامجه الخاصة. كما كانت محاولة لكسب التأييد الدولي خاصة من الدول النامية التي عانت من تداعيات التجارب النووية.

---

[1]- United Nations Resolutions Adopted by the General Assembly during Its 14th Session 15.IX-13.XII. 1959. General Assembly. Official Records: 14th Session. Supplement No. 16 (A/4354), New York, 1960, p. 3.

[2] -А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.370:372.

[3] - President of the United States. (1959, December 1). The Antarctic Treaty: A Message from the President of the United States Transmitting Certified Copy of the Antarctic Treaty, Signed at Washington on December 1, 1959, by the Plenipotentiaries of the United States of America and Eleven Other Countries. DOC. File Senate, 86th Cong., 2nd Session.Executive B, pp. 1-13.

[4]- The USSR Proposes Disarmament (1920s-1980s): Op. Cit, pp. 103, 104.

الاتحاد السوفيتي ونزع السلاح في ستينيات القرن العشرين

شهدت بدايات العام 1960م بعض الاستقرار والدفء في المناخ الدولي، وأصبح صوت الاتحاد السوفيتي مسموعًا بشكل أكبر داعيًا شعوب وحكومات العالم إلى السلام وتدمير جميع أنواع الأسلحة من أجل تخليص الشعوب إلى الأبد من أهوال حرب الصواريخ النووية، ولقد لاقت دعوات الاتحاد السوفيتي صداها في مارس/ إبريل 1960م عندما قبلت الحكومة السوفيتية دعوة الرئيس الفرنسي شارل ديجول Charles de Gaulle (1959 -1969م) لإجراء مباحثات مشتركة أختتمت بالبيان السوفيتي -الفرنسي المشترك الصادر في 3 إبريل من نفس العام والذي جاء فيه أن الحكومات الفرنسية والسوفيتية اتفقت على وجوب حل المسائل الدولية عن طريق المفاوضات دون اللجوء إلى استخدام القوة، وكانت تلبية الحكومة السوفيتية للدعوة الفرنسية مدفوعة بالرغبة في الاستفادة من جميع الإمكانيات لتدعيم السلام وتحسين العلاقات بين البلدين، علاوة على أنه يمكن للزيارة أن تكون لها قيمة وأهمية إيجابية في مؤتمر باريس المزمع عقده في أواسط العام 1960م[1].

إلا أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حالت دون تخفيف التوتر الدولي وسارت في اتجاه إحباط مؤتمر رؤساء الحكومات والذي تقرر عقده في 16 مايو 1960م بباريس والحول دون اتخاذ أي قرارات متفق عليها، ثم قامت الدبلوماسية الأمريكية بعدد من المناورات الاستفزازية كإنشاء قوة ذرية في أوروبا الغربية وهو ما نص عليه مشروع نورستيد مارس 1960م، وكم جرى التأكيد في دورات مجلس حلف الناتو والسنتو علي ضرورة زيادة القوات العسكرية وانتهاج سياسة التعنت تجاه الدول الاشتراكية، ووصل التوتر إلى ذروته أول مايو باختراق طائرة تجسس أمريكية للأجواء السوفيتية لتصوير الأهداف العسكرية والصناعية للسوفييت، إلا أن الطائرة قد أسقطت على أيدي رجال الصواريخ السوفييت في منطقة سفيردلوفسك، وتعللت الخارجية الأمريكية بأن الطائرة "لوكهيد يو -2" Lockheed U-2 كانت تقوم بدراسات جوية في الطبقات العليا من الجو في المنطقة الحدودية السوفيتية -التركية، لكن الطيار قد ضل طريقه نتيجة عطل في جهاز الأكسجين، وأسفرت التحقيقات السوفيتية عن اعتراف قائد الطائرة بأن هدف المهمة هو جمع المعلومات عن القذائف الموجهة ومحطات الرادار السوفيتية، وما إن انكشف أمر الحكومة الأمريكية حتى أعلنت أن تحليقات التجسس تستدعيها حاجات الدفاع الوطني ولهذا ستستمر[2].

ومع ذلك لم تسمح الحكومة السوفيتية لنفسها بالاستفزاز، وجددت تأكيد رغبتها في التوصل إلى اتفاق بشأن نزع السلاح، لذا فقد تقدمت في 2 يونيو 1960م باقتراحات حول الموضوعات الأساسية لمعاهدة نزع السلاح العام والكامل، وقد أخذت في الاعتبار رغبة الرئيس الفرنسي ديجول في بدء نزع السلاح من خلال القضاء بالفعل على وسائل إيصال الأسلحة النووية -الطائرات العسكرية والسفن الحربية والصواريخ وغيرها- حتى قبل تدمير الأسلحة النووية نفسها، وأيدت الحكومة السوفيتية استعدادها للقيام بذلك من أجل الإسراع في تحقيق اتفاق نزع السلاح، على الرغم من تفوق الاتحاد السوفيتي في أحدث وسائل إيصال الأسلحة النووية وخاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (ICBMs)[3].

لكن ما الجديد في هذه المقترحات قياسًا إلى المقترحات التي تقدم بها الاتحاد السوفيتي في الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1959م؟

---

[1]- اسراعيلان وآخرون: مرجع سابق، ص350.

[2]- نفسه، ص ص351: 353.

[3] -А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.374,375.

حقيقة لقد طرأ على هذه المقترحات قياسًا على سابقتها أربعة تغيرات هي[1]:

1- قُبلت الرغبات التي أبداها ديجول في أن يبدأ نزع السلاح العام والكامل بحظر وإتلاف وسائل نقل السلاح النووي، وبذلك أبدى الاتحاد السوفيتي المتفوق في هذا المجال استعداده للتنازل عن هذا التفوق العسكري المهم شريطة أن يتم في وقت واحد مع القضاء على القواعد الحربية الأجنبية وسحب القوات من الأراضي الأجنبية.

2- يتم تحقيق نزع السلاح العام والكامل في مدة أربع سنوات أو في مدة أخرى يتم الاتفاق عليها بين جميع الأطراف (لم تكن الدول الغربية توافق على مدة الأربع سنوات). ويتكون البرنامج السوفيتي من ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (15 شهرًا): وتشمل تدمير جميع وسائل إيصال الأسلحة النووية (السفن والطائرات والصواريخ) وحل القواعد العسكرية الأجنبية. وخفض القوى العاملة التقليدية إلى نحو 1.7 مليون لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، بالإضافة إلى التخفيضات المتناسبة في الأسلحة والميزانيات. وحظر إجراء التجارب النووية وإطلاق أسلحة الدمار الشامل.

المرحلة الثانية (15 شهراً): وتشمل إزالة الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية؛ ووقف إنتاج الأسلحة النووية؛ وتخفيض القوى العاملة إلى مليون فرد.

المرحلة الثالثة (سنة واحدة): وتشمل إلغاء الآليات العسكرية باستثناء الحد الأدنى من القوات من أجل الحفاظ على النظام الداخلي وحفظ السلام الدولي.

وتضمنت الخطة إنشاء منظمة دولية لنزع السلاح للتحقق من الالتزام، مع ضرورة موافقة أغلبية القوى الكبرى الثلاث (الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة) على تصويت مجلس الرقابة. كما شملت المقترحات السوفييتية الإضافية لتقليل خطر اندلاع الحرب حظر التدريبات العسكرية المشتركة، والإخطار المسبق بالمناورات، وتبادل المهام العسكرية، وقنوات الاتصال السريعة بين الحكومات.

ومن الجدير بالذكر أن الخطة السوفييتية دعت إلى خفض جميع الأسلحة بنسبة 30% في المرحلة الأولى ، وهو ما يختلف عن الخطط الغربية التي أكدت على إمكانية التحقق وركزت على الأسلحة الرئيسة التي يمكن ملاحظتها بسهولة – الأمر الذي أثار تحديات التحقق.

وقد قوبلت هذه المقترحات الطموحة بقدر من المقاومة الغربية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى المخاوف المتعلقة بالثقة والتحقق، والبيئة السياسية للحرب الباردة[2].

3- أخذ ضمانات تمنع العدوان في المناطق المنزوعة السلاح، كان الدافع وراءها هو تخوف البلدان الصغيرة على أمنها طبقًا لما أبداه مندوبوهم في الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد انتهز دبلوماسيي الغرب هذه المشاعر واقترحوا تشكيل قوات مسلحة دولية. وقبلت الحكومة السوفيتية على أن تقدم إلى مجلس الأمن تشكيلات الوحدات البوليسية أو الميليشيا التي تبقى لدي كل دولة على حدة، مع استخدام القوات لكي تكفل حقوق الشعوب، ويدعم السلام دون التدخل في الشئون الداخلية للدول.

---

[1]- اسراعيلان وآخرون: مرجع سابق، ص ص355، 356؛

А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.375.

[2]- Joseph L. Nogee; Neiteer War nor Peace: The Soviets at Geneva 1962-1964, Center for International Studies, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, Massachusetts, 1965, pp. 9, 10.

4- إنشاء منظمة رقابة دولية لتنفيذ أوسع رقابة دولية وأكثرها صرامة على جميع أنشطة نزع السلاح، كما اقترحت الحكومة السوفيتية وضع مفتشين دوليين في أراضي الدول حتى يتمكنوا من البدء في أداء وظائفهم في نفس اللحظة التي تبدأ فيها الدول تنفذ تدابير نزع السلاح، وفي هذا إدحاض لتخرّصات الدول الغربية الزاعمة بأن مواقف الاتحاد السوفيتي في مسألة الرقابة غير واضح وأن التوصيات الصادرة عنه غير محددة تحديدًا كافيًا.

وفي الدورة الخامسة عشرة للجمعية العمومية الأمم المتحدة طرح الوفد السوفيتي على بساط البحث في 23 سبتمبر الأحكام الأساسية لمعاهدة نزع السلاح العام والكامل وكان أساس هذا الطرح مقترحات الاتحاد السوفيتي الصادرة في 2 يونيو 1960م، وتعثرت المباحثات من جديد، وفي الدورة السادسة عشرة للجمعية أعاد الوفد السوفيتي طرح نفس الاحكام علاوة على مذكرة في التدابير الرامية إلى تخفيف حدة التوتر الدولي[1]، فضلاً عن بيان مشترك سوفيتي –أمريكي في المبادئ التي يجب اتباعها لمباحثات نزع السلاح العام والكامل، كان قد سبق الاتفاق عليه بين حكومتي الدولتين في صيف وخريف عام 1961م التي عُرفت باتفاقية ماكلوي-زورين[2] McCloy-Zorin Agreement of 1961، وقد جاء فيه "أن نزع السلاح سيكون عامًا وكاملًا وأن الحرب لن تكون بعد الآن وسيلة لحل المشاكل الدولية، لذلك يجب حل القوات المسلحة وتصفية المؤسسات الحربية بما فيها القواعد، واحتياطيات أسلحة الإبادة ووقف إنتاجه وإتلاف وسائل نقله، ويجب أن يتم ذلك تحت مراقبة دولية، وقد أوصت الجمعية العامة في دورتها هذه بالإجماع على اتخاذ هذه المبادئ أساساً لأي مباحثات تالية[3].

---

[1]- تضمنت هذه المذكرة المقترحات الآتية: - تجميد الميزانيات العسكرية للدول اعتبارًا من 1 يناير 1961م، والتخلي عن استخدام الأسلحة النووية، وتحريم الدعاية الحربية، وإبرام معاهدة عدم اعتداء بين دول الناتو وحلف وارسو، وانسحاب القوات الأجنبية من أراضي الغير، ومكافحة انتشار الأسلحة النووية، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، واتخاذ إجراءات تقليل خطر الهجوم المفاجئ. انظر: =

=A. A. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.381,382.

[2]- تمثلت الجوانب الرئيسة لاتفاقية ماكلوي-زورين لعام 1961م في الآتي:

1- إلغاء الحرب كأداة سياسية: أعلنت الاتفاقية بشكل قاطع أن الحرب "لا ينبغي أن تكون بعد الآن أداة لتسوية المشاكل الدولية"، مما يشير إلى التزام مشترك بالسلام وحل النزاعات من خلال الوسائل الدبلوماسية.

2- نزع السلاح العام والكامل: دعا إلى تفكيك المنشآت العسكرية ، ووقف إنتاج الأسلحة، والقضاء على كل مخزونات الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

3- التسوية السلمية للنزاعات: أكدت الاتفاقية على أن نزع السلاح يجب أن يكون مصحوبًا بإجراءات موثوقة لحل النزاعات سلميًا ، وتعزيز دور القانون الدولي والمؤسسات الدولية.

4- الرقابة والتحقق الدوليان: اقترح إنشاء آليات دولية فعالة للرقابة والتفتيش لضمان الامتثال لتدابير نزع السلاح، مع التحذير من أن مثل هذه الضوابط لا ينبغي أن تصبح أدوات لجمع المعلومات الاستخباراتية خارج أغراض نزع السلاح.

5- الإنفاق العسكري والقوى العاملة: حثت الاتفاقية على وقف الإنفاق العسكري وتصورت جعل القوى العاملة العسكرية المتفق عليها متاحة للأمم المتحدة من أجل قوة السلام الدولية. انظر:

F.R.U.S 1961-1963, Vol. VII, VIII, IX, Arms control; National Security Policy; Foreign Economic Policy Microfiche Supplement, Department of State, Washington, 1997, pp. 153- 156.

[3]- اسراعيلان وآخرون: مصدر سابق، ص357، 367، 368؛ ومن مباحثات نزع السلاح ووقف التجارب النووية للعام 1961م انظر: حمدي حافظ، مرجع سابق، ص ص349، 350.

في 15مارس 1962م تقرر عقد اجتماع للجنة نزع السلاح المؤلفة من ثمانية عشر بلداً[1] و(المشار إليها باسم ENDC) في جنيف، وقررت اللجنة إنشاء لجنة فرعية تعني بمناقشة وقف تجارب الأسلحة النووية تتألف من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا، وتتعهد الدول الأطراف في هذه المعاهدة رسميًا بما يلي:. القيام- على مدى أربع سنوات- بنزع السلاح العام والكامل في وقت واحد على ثلاث مراحل متتالية على أن تتعهد الدول الأطراف في المعاهدة رسميًا بتنفيذ جميع تدابير نزع السلاح من البداية إلى النهاية تحت رقابة دولية صارمة، ولتنفيذ الرقابة على نزع السلاح تُنشأ منظمة دولية لنزع السلاح تضم جميع الدول الأطراف في المعاهدة في إطار الأمم المتحدة وتبدأ عملها بمجرد الشروع في تدابير نزع السلاح.وتتعهد الدول الأطراف في المعاهدة رسميًا أيضًا في سياق نزع السلاح العام والكامل وبعده بأن تُقيم علاقاتها مع بعضها البعض على مبادئ التعايش السلمي والودي والتعاون، وألا تلجأ إلى التهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية أي نزاعات دولية قد تنشأ، وأن تستخدم لهذه الأغراض الإجراءات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ومن أجل ذلك تقوم بحل جميع القوات المسلحة ومنع إعادة إنشائها بأي شكل من الأشكال، وحظر وتدمير جميع مخزونات كل أنواع الأسلحة البيولوجية والإشعاعية ووقف تصنيعها، إضافة إلى ذلك تتفق الدول الموقعة على هذه المعاهدة على إنهاء وجود جميع سبل نقل الأسلحة النووية والقواعد العسكرية الأجنبية الموجودة في دول أخرى بشكل متزامن. كما تتضمن الاتفاقية سحب جميع القوات الأجنبية من تلك الأراضي، وتقليل حجم قواتها المسلحة وأسلحتها التقليدية وإنتاجها، بالإضافة إلى خفض الإنفاق العسكري وغيرها من بنود[2].

وفي الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة اتخذت الجمعية بناء على توصية اللجنة الأولى[3] القرار رقم 1767 (د-17) المؤرخ ب 21 نوفمبر 1962م وفيه يتم إبلاغ الجمعية وإعلامها بعمل اللجنة الفرعية عن طريق تقارير دورية تقدمها الأخيرة إلى الجمعية العامة[4].

في عام 1963م اتخذت حكومة الاتحاد السوفيتي خطوة جديدة لحث القوى الغربية على اتخاذ حل عملي لمسألة إنهاء التجارب النووية قدر الإمكان، و في الفترة من 16 يوليو إلى 25 يوليو 1963م أجريت مفاوضات في موسكو بين ممثلي حكومات الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا، انتهت هذه المناقشات بتوقيع معاهدة موسكو لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء وذلك في 5 أغسطس من نفس العام، وكان الهدف وراء تلك المعاهدة هو الوصول إلى أقرب وقت ممكن لاتفاق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية

---

[1]- خلال عامي 59/ 1960م اتفقت الحكومتان السوفيتية والأمريكية على تشكيل لجنة العشرة لنزع السلاح The Ten Nation Committee on Disarmament، ثم تحولت هذه اللجنة إلى لجنة الثمانية عشرة عملا بقرار الجمعية العامة تحت رقم 1722 (د-16) المؤرخ ب 20 ديسمبر 1961م، وظلت تحت هذا المسمى في الفترة من 62- 1969م، ثم زيد عدد أعضائها في العام 1969م إلى 26 عضواً وتغيير اسم اللجنة إلى "مؤتمر لجنة نزع السلاح" Conference of the Committee on Disarmament، وفي العام 1975م تغير اسمها من جديد إلى لجنة نزع السلاح فقط Committee on Disarmament وزيد عدد أعضائها إلى 31 عضواً أسهمت في تنشيط الجهود وعقد عدد من الاتفاقيات. انظر: حسن نافعة: مرجع سابق، ص198.؛ Joseph L. Nogee; Op. Cit, p. 4.

[2]- The USSR Proposes Disarmament (1920s-1980s),pp.145-178.

[3]- اللجنة الأولى The First Committee: هي إحدى اللجان السبع الرئيسة التي تشكل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعني بمناقشة القضايا الأمنية والسياسية وفي مقدمتها قضايا نزع السلاح. انظر: حسن نافعة: مرجع سابق، ص199.

[4] -Procedural History- Comprehensive Nuclear Test- Ban Treaty: Arabic., United Nation Audiovisual library of international law, 2008, p.2: Retrieved from https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ctbt/ctbt_ph_a.pdf.

صارمة، وفي 10 أكتوبر 1963م دخلت معاهدة موسكو حيز التنفيذ بعد تبادل وثائق التصديق بين الأطراف الثلاثة، وفي غضون شهرين وقعت أكثر من مائة دولة على معاهدة موسكو، وهذا يدل على انتصار السياسة السوفيتية الداعية إلى السلام وإثبات إرادة الشعوب[1].

لكن أثبتت حوادث أعوام (64 -1967م) توتر الوضع الدولي في العالم، فلقد شنت القوى الغربية هجوماً عسكرياً على جمهورية فيتنام الديمقراطية، كما بدأت في الاستعداد للتسليح النووي للجيش الألماني لألمانيا الغربية، والسعي لإنشاء قوات نووية متعددة الأطراف تابعة لحلف شمال الأطلسي، كما كثف المعسكر الامبريالي هجومه على حركات التحرر الوطني للشعوب، ونظم مؤامرات وانقلابات معادية للثورة في عدد من الدول المحررة في آسيا وإفريقيا كإندونيسيا وغانا وأحداث الشرق الأوسط صيف 1967م في ظل هذه الظروف عملت السياسة السوفيتية على التعزيز الشامل للدفاع عن العالم الاشتراكي وزيادة حشد صفوفه ومساعدة الشعوب ضد العدوان الغربي، كما لم تتوان الدولة السوفيتية عن جهودها الهادفة إلى حل مشكلة نزع السلاح وتخليص البشرية من خطر اندلاع حرب عالمية جديدة، فأعلن ليونيد بريجينيف في 8 مايو 1965م: "نحن نكافح وسنناضل من أجل السلام ونزع السلاح الكامل والعام....نحن نؤيد حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها...، سنواصل الكفاح من أجل حل هذه المهمة التي تقلق البشرية جمعاء، نحن على ثقة من أن ضغط الشعوب المحبة للسلام سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى كسر السد الذي أقامته الدوائر العسكرية الإمبريالية على طريق نزع السلاح وتدمير الأسلحة النووية"[2].

في عام 1966م تم توقيع اتفاقية المبادئ المنظمة للفضاء الخارجي والتي تمنع وضع الأسلحة النووية أو أسلحة الإبادة الشاملة في مدارات حول الأرض أو القمر أو غيرها من الأجرام السماوية.... إلخ، وهدفت هذه الاتفاقية إلى وضع القواعد والمبادئ العامة التي تنظم اكتشاف الفضاء[3]، وفي 14 فبراير 1967م فُتح باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعروفة بمعاهدة تلاتيلولكو[4] Tlatelolco وهي أول معاهدة سعت إلى إنشاء منطقة لا نووية في المناطق الآهلة بالسكان[5].

وفي غرة يوليو 1968م عُقدت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[6] والتي بدأ توقيعها الدول الثلاث الكبار ثم وصل عدد أطرافها بحلول نهاية عام 1968م 83 دولة، وكان جوهر هذه المعاهدة

---

[1]- А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.393.

[2] -А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.394,395.

[3]- عبد المجيد العبدلي: مرجع سابق، ص ص365، 366.

[4]- عن معاهدة تلاتيلولكو: انظر قاعدة بيانات معاهدات الأمم المتحدة لنزع السلاح http://dis weapon. Un. Org/ Treaties/ t/ Tlatelolco.

[5] - Chen Kane; planning Ahead: A Blueprint to Negotiate and implement A weapon-of Mass- Destruction- free zone in the Middle East, James Martin center for Non Proliferation Studies (CNS),2015, p.4; hTTP:// www.jstor.com/ resrep 09914.7؛ Farhad Malekian; principles of Islamic International criminal law (A comparative search): unlawful use of weapons, Brill,2011, p.209, www. Jstor. org/ stable/ 10.1163/ j. ctt1 w8h3dt-17.

[6]- للمزيد عن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) the treaty on "Non- proliferation of Nuclear weapons"

انظر: إدريس قادر رسول: مدى كفاية إجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) المستخدمة لمنع الانتشار النووي وحفظ السلم والأمن الدوليين (دراسة تحليلية)، كلية القانون والعلاقات الدولية، جامعة سودان، ج22، العدد 4، 2018م، ص183: 188.

هو أنها تحظر دون قيد أو شرط أي نوع -مباشر أو غير مباشر- من نقل الأسلحة النووية إلى الدول غير النووية، وتعهدت الدول الموقعة غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم إنتاج مثل هذه الأسلحة أو قبولها من الآخرين[1]، كما تنظم هذه المعاهدة امتلاك الدول غير النووية للتكنولوجيا النووية من أجل الأغراض السلمية، وقد دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في 5 مارس 1970م[2].

ولو أن لجنة الأمم المتحدة للطاقة الذرية في عام 1948م- قبل 20 عامًا من إبرام معاهدة عدم الانتشار، في وقت لم تكن فيه سوى دولة واحدة تمتلك أسلحة نووية ومخزونًا صغيرًا من القنابل- قد وافقت على مبادئ معاهدة مماثلة، ولو أن هذه المعاهدة قد حظيت بالتزام عالمي، لكان من الممكن إبطاء سباق التسلح النووي وتسارعه المأساوي بشكل كبير أو حتى تجنبه. هذا ليس حلماً من الخيال التاريخي، حيث قدم الاتحاد السوفيتي في عام 1947م اقتراحًا إلى لجنة الأمم المتحدة للطاقة الذرية يحمل تشابهًا كبيرًا مع معاهدة عدم الانتشار[3].

وفي أعقاب إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اقترحت الحكومة السوفيتية على جميع الدول اتخاذ خطوات فورية وملموسة نحو إنهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح الشامل والكامل. وتشدد على ضرورة الموافقة على تنفيذ التدابير العاجلة التالية في المستقبل القريب[4]:

*- عقد مفاوضات في لجنة الدول الثماني عشرة لنزع السلاح بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن استخدام قاع البحار والمحيطات خارج نطاق المياه الإقليمية القائمة للأغراض السلمية فقط، وحظر أي أنشطة عسكرية فيه.

*- تنشيط المفاوضات في لجنة الدول الثماني عشرة لنزع السلاح بشأن مشكلة نزع السلاح العام والكامل، وبذل قصارى الجهود لتحقيق نتائج ملموسة في هذا الصدد.

*- تأييد تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح، والإسراع في التحضير لهذا المؤتمر الذي تعتبره الحكومة السوفيتية خطوة مهمة نحو تحقيق نزع السلاح.

*- دعوة جميع الدول انطلاقًا من مسؤوليتها تجاه السلام والأمن الدوليين إلى التعاون البناء واتخاذ الإجراءات اللازمة للتوصل إلى اتفاقات فعالة بشأن وقف سباق التسلح وتنفيذ تدابير نزع السلاح.

وتؤكد الحكومة السوفيتية على أن هذه التدابير العاجلة- بالإضافة إلى معاهدة عدم الانتشار- ستساهم بشكل كبير في الحد من خطر الحرب النووية وتعزيز السلام والأمن على الصعيد العالمي.

وقد أعرب أ. ن. كوسيجين* Alexei Nikolayevich Kosygin عن ارتياح الاتحاد السوفيتي العميق وقال " مع دخول المعاهدة حيز التنفيذ، أصبح الالتزام بوقف انتشار الأسلحة النووية

---

[1]- مجموعة مؤلفين: إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: النظم الدولية لمنع الانتشار والتجارب الإقليمية، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، جينيف، سويسرا، 2004، ص3.؛
A. A. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.399.

[2]- عبد المجيد العبدلي: مرجع سابق، ص366.

[3]- Bertrand Goldschmidt; Op. Cit, p. 58.

[4] -№ 13, Меморандум Правительства СССР о некоторых неотложных мерах по прекращению гонки вооружений и разоружению. [1 июля 1968 г.]: Собрание постановлений правительства СССР за 1968 г. № 1-23. — М.: Юрид. лит., б. г. , с. 327-332.

* - أليكسي نيكولاييفيتش كوسيجين: (1904- 1980م)، عضو بالحزب الشيوعي السوفيتي منذ العام 1927م، أصبح فوميسارا للشعب لصناعة التسليح عامي39/ 1940م، ثم نائباً لرئيس مجلس قوميساري الشعب (مجلس الوزراء) السوفيتي بين أعوام 1940- 1960م، وفي نفس الوقت (43- 1946م) رئيساً لمجلس وزراء روسيا الاتحادية، وتقلد وزارتي المالية 1948م، والسلع الاستهلاكية 1953- 1954م، وأصبح رئيساً لمجلس

أحد أهم قواعد القانون الدولي، وتلك الدول التي ليست أطرافاً في المعاهدة لا يمكنها إلا أن تحسب حساب هذا المعيار القانوني الدولي[1]".

الاتحاد السوفيتي ونزع السلاح في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين

ومع أواخر الستينيات وبداية السبعينيات ترسخ دور النظام الاشتراكي العالمي كقوة فاعلة في مسيرة التنمية العالمية. وقد تجلى ذلك في إعلان مؤتمر موسكو للأحزاب الشيوعية والعمالية عن أفول المبادرة التاريخية للإمبريالية وتصاعد تأثير النظام الاشتراكي والقوى الثورية في رسم معالم التطور العالمي. ومما عزز هذا الدور للاشتراكية، الاعتراف بالتكافؤ الاستراتيجي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من قبل الرئيس نيكسون. شكّلت بداية الوفاق الدولي دافعًا قويًا لحل مشاكل الحد من الأسلحة ونزع السلاح. ولأول مرة في التاريخ، تم التوصل إلى عدة اتفاقيات لم تقتصر على تقييد نطاق سباق التسلح النووي، بل كانت أيضًا أولى التدابير الفعلية التي تنطوي على نزع السلاح الفعلي. ويتعلق هذا بشكل رئيسي باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية Toxin Weapons وتدميرها (الموقعة في 10 أبريل 1972م)، ومعاهدة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة للحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية SALT I (26 مايو 1972م)، والاتفاق المؤقت بشأن تدابير معينة للحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (26 مايو 1972م)، وبروتوكول معاهدة الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (3 يوليو 1974م)[2].

وعلى الرغم من ارتفاع التسليح بين المعسكرين الشرقي والغربي والذي تجلت مظاهره في تدفق الأسلحة بين طرفي النزاع العربي/ الإسرائيلي في العام 1973م إلا أن هذا لم يمنع من استمرار عقد المعاهدات متعددة الأطراف على المستوى العالمي، ففي أثناء القمة السوفييتية الأميركية التي عقدت في صيف عام 1974م وقع الجانبان أيضًا معاهدة بشأن الحد من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض (3 يوليو 1974م) وبموجبها واصلا محادثات إضافية أسفرت عن معاهدة بشأن التفجيرات النووية تحت الأرض للأغراض السلمية (28 مايو 1976م)[3]، كما عُقِدَت معاهدة حول خطر استخدام ظواهر التغيير في البيئة لأهداف عسكرية أو عدائية في العام 1977م، كما أبرمت في 18 يونيو 1979م في فيينا معاهدة SALT II، وفي18 ديسمبر من العام نفسه اتفاقية الأجرام السماوية التي تُعد تكميلًا لمعاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967م. وفي عام 1981م عقدت معاهدة الأسلحة اللاإنسانية والتي يمكن تصنيفها أنها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لما تسببه للإنسان من إصابات يصعب اكتشافها مثل الألغام والفخاخ أو الشراك ولقد دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ بداية من 2 ديسمبر 1983م باشتراك 32 دولة[4]، ووقعت معاهدة راروتونجا Rarotonga في عام 1985م الخاصة بإخلاء منطقة جنوب المحيط الهادي من الأسلحة الذرية[5].

الوزراء السوفيتي في الفترة من 64- 1980م. انظر: ليونيد بريجينيف: فترة الركود، مقالات مختارة، مصدر سابق، ص 58، 59.

[1] -А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); Там же ،ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., с.400 .

[2]- حسن نافعة: مرجع سابق، ص202؛ مجموعة مؤلفين: إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: مرجع سابق، ص6؛ The USSR Proposes Disarmament (1920s-1980s),Op. Cit, pp. 192, 193

[3]- The USSR Proposes Disarmament (1920s-1980s),Op. Cit, p. 193.

[4]- عبد المجيد العبدلي: مرجع سابق، ص ص367، 368.

[5] - Chen Kane; Op. Cit, Loc. Cit.

وفي القمة السوفيتية-الهندية عام 1982م اقترح الاتحاد السوفيتي أن تمتنع جميع الدول التي تستخدم سفنها مياه المحيط الهندي، حتى قبل عقد المؤتمر، عن أي خطوات قد تؤدي إلى تفاقم الوضع في المنطقة. ويجب على الدول المعنية عدم إرسال تشكيلات بحرية كبيرة أو إجراء تدريبات عسكرية هناك، ويجب على تلك الدول غير الساحلية التي لديها قواعد عسكرية في المنطقة ألا توسعها أو تحدثها. ولقد أُعلنت الخطة السوفيتية في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، ومثّلت مبادرة شاملة ومُصاغة بعناية تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية متعددة[1]. ويمكن رؤيتها على أنها محاولة سوفيتية لتقديم نفسها كقوة عالمية مسؤولة تسعى للسلام ونزع السلاح، بينما تسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق مكاسب جيوسياسية وتقويض نفوذ خصومها خاصة الولايات المتحدة وحلف الناتو بتقليل الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة و الحد من قدرة الولايات المتحدة على التحكم في الممرات البحرية الحيوية للتجارة النفطية والشحن العالمي، وكسب نفوذ في الدول الساحلية التي تسعى للاستقرار وتجنب التنافس بين القوى العظمى.

وفي العام 1987م اجتمعت مجموعة ال 23 (دول حلف الناتو ودول حلف وارسو) للمرة الأولى على إفطار عمل بتاريخ 23 فبراير لتحديد الصلاحيات التي عُرفت فيما بعد باسم محادثات الصلاحيات أو مفاوضات الإفطار أو كما كنّاها البعض مجموعة الفجر، وقد أقرت الصلاحيات الخاصة بمفاوضات معاهدة القوى التقليدية في أوروبا في 15 يناير 1989م[2].

كذلك تم توقيع معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (Intermediate-Range Nuclear Forces Treaty - INF) في 8 ديسمبر 1987م في واشنطن العاصمة من قبل الرئيس الأمريكي رونالد ريجان Ronald Reagan والأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ميخائيل جورباتشوف Mikhail Gorbachev. ودخلت حيز النفاذ في 1 يونيو 1988م. وكانت أول معاهدة تُلغي فئةً كاملةً من الأسلحة النووية، حيث حظرت تحديدًا جميع الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز cruise missiles التي تُطلق من الأرض، بالإضافة إلى منصات إطلاقها، التي يتراوح مداها بين 500 و5500 كيلومتر (حوالي 311 إلى 3420 ميلًا)[3]. وقد تطلبت المعاهدة تدمير كل الصواريخ النووية والتقليدية متوسطة وقصيرة المدى التي تمتلكها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، بما في ذلك 1752 صاروخًا سوفييتيًا و859 صاروخًا أمريكيًا، في غضون ثلاث سنوات من دخول المعاهدة حيز التنفيذ في يونيو 1988م[4].

وفي 31 يوليو 1991م تم التوقيع على معاهدات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (Strategic Arms Reduction Treaty - START) وهي سلسلة من المعاهدات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (وروسيا لاحقًا) تهدف إلى الحد من الأسلحة النووية الهجومية الاستراتيجية عن طريق تحقيق تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وتعتبر هذه المعاهدات حجر الزاوية في جهود الحد من التسلح بعد الحرب الباردة[5].

---

[1]- The USSR Proposes Disarmament (1920s-1980s),Op. Cit, p. 327.

[2]- مجموعة مؤلفين: إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار: مرجع سابق، ص8.

[3] - Kramer, Andrew E., Specia, Megan; "What Is the I.N.F. Treaty and Why Does It Matter?", The New York Times, 1 February 2019.

[4]- Stults, Taylor; Intermediate-Range Nuclear Forces Treaty, 2023, Retrieved from https://www.ebsco.com/research-starters/military-history-and-science/intermediate-range-nuclear-forces-treaty

[5] - أشهر هذه المعاهدات: 1- معاهدة START I: التي حددت عدد الرؤوس الحربية النووية المنشورة بـ 6000 رأس حربي لكل جانب، وحددت عدد منصات الإطلاق (الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، الصواريخ الباليستية

وعلى الرغم من التحول الإيجابي الكبير الذي شهده عقد السبعينيات في كبح جماح سباق التسلح وتهيئة الأرضية لمزيد من التقدم، فإن جهود الاتحاد السوفيتي اللاحقة لتحقيق وفاق عسكري موازٍ للوفاق السياسي على الساحة الدولية اصطدمت بعقبات جمة. فقد أفشلت المقاومة العنيدة من جانب القوى الرجعية الدولية التي سعت لتقويض مفاوضات نزع السلاح وإشعال فتيل مرحلة جديدة من التنافس التسليحي معظم المبادرات السوفيتية في هذا الإطار. ففي صيف عام 1977م وتحت ضغط أمريكي مباشر وافقت لجنة تخطيط الدفاع التابعة لحلف الناتو على مطالبة الدول الأعضاء بزيادة ميزانياتها العسكرية بنسبة 3% سنويًا حتى عام 1984م. وأعقب ذلك إعلان القائد الأعلى لقوات الناتو في أوروبا عن اتفاق الدول الأعضاء على 140 إجراءً لرفع مستوى جاهزية الغرب العسكرية. وفي مايو 1978م تبنى مجلس الناتو في اجتماعه بواشنطن برنامجًا طموحًا وغير مسبوق لتطوير وتحديث الأسلحة. وتوجت هذه الخطوات في 12 ديسمبر 1979م بموافقة وزراء خارجية ودفاع الحلف- تحت ضغط أمريكي صريح- على إنتاج ونشر 108 قاذفات "بيرشينج-2" Pershing-2 و464 صاروخًا مجنحًا في عدة دول أوروبية غربية[1].

اتخذت إدارة ريجان (من 1981 – 1989م) مسارًا أكثر صرامة في السياسة الخارجية. فمنذ البداية اتجهت نحو تعزيز القوة العسكرية الأمريكية وتحقيق التفوق في القوات الهجومية الاستراتيجية بهدف العمل من "موقع قوة". وتحقيقًا لهذه الغاية ارتفعت النفقات العسكرية الأمريكية خلال السنة الأولى من رئاسة ريجان إلى ما يصل إلى 186 مليار دولار، وخلال السنة الثانية إلى 226 مليار دولار. وكان من المقرر استخدام كل هذه الاعتمادات لبرنامج استراتيجي أمريكي جديد للثمانينيات الذي بموجبه تقوم واشنطن أولًا وقبل كل شيء بتعزيز قواتها الهجومية الاستراتيجية بسرعة بما في ذلك صاروخ إم إكس الباليستي العابر للقارات MX intercontinental ballistic missile، وصاروخ ميدجتمان the Midgetman missile، وغواصات أوهايو الجديدة التي تعمل بالطاقة النووية والمجهزة بالصواريخ new nuclear- powered Ohio class missile submarines ، وقاذفات بي-1 بي B-1B وستيلث الاستراتيجية الجديدة Stealth strategic bombers، ونظام مكوك الفضاء متعدد الأغراض، وصواريخ كروز بعيدة المدى launched cruise missiles التي تطلق من الجو والبحر والأرض[2].

التي تطلق من الغواصات (SLBMs) ، والقاذفات الثقيلة) بـ 1600 لكل جانب، وتضمنت آليات تحقق واسعة النطاق، بما في ذلك تبادل البيانات وعمليات التفتيش في الموقع. 2- معاهدة START II:وكانت تهدف إلى إجراء تخفيضات أعمق في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وخاصة حظر الصواريخ الباليستية العابرة للقارات ذات الرؤوس المتعددة القادرة على استهداف أهداف= =مستقلة (MIRVed ICBMs). 3- معاهدة موسكو Treaty - (SORT) on Strategic Offensive Reductions: والتي ألزمت كل طرف بخفض عدد الرؤوس الحربية النووية المنشورة لديه إلى ما بين 1700 و 2200 رأس حربي. لكنها لم تتضمن نفس آليات التحقق الصارمة لـ START I. 4- معاهدة نيو ستارت (New START): والتي تهدف إلى مواصلة تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية وتوفير الشفافية والثقة بين الولايات المتحدة وروسيا. انظر:

Strategic Arms Reduction Treaties, 1991 and 1993: Retrieved from https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/time/pcw/104210.htm ; Fact Sheet: Strategic Offensive Reductions Treaty (SORT): Retrieved from https://armscontrolcenter.org/fact-sheet-strategic-offensive-reductions-treaty-sort/ ; New START Treaty: Retrieved from https://www.state.gov/new-start-treaty

[1]- The USSR Proposes Disarmament (1920s-1980s); p. 193.

[2]- Ibid; pp. 193, 194.

وفي الوقت نفسه وامتثالاً لقرار الرئيس ريجان يجري العمل بنشاط على إنشاء نظام دفاعي مضاد للصواريخ بمكونات فضائية، يُعرف باسم "حرب النجوم". وتُطوّر واشنطن نظام دفاع صاروخي أرضي وفضائي على أملٍ واهٍ بتوجيه ضربة نووية أولى دون عوائق. وسيعتمد هذا النظام على أسلحة الطاقة الموجهة وحزم الجسيمات، والليزر، وتكنولوجيا الحاسوب. وترافق كل هذه الإجراءات تصريحات أمريكية صريحة متشددة مفادها أن السلام ليس هو المهم وأن الحرب ليست بتلك الفظاعة التي تبدو عليها، وهي تصريحات تهدف بوضوح إلى ترهيب الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى والضغط عليها. كما تُشير هذه التصريحات إلى رغبة الإمبريالية الأمريكية في الخروج من حالة "الردع المتبادل" التي نشأت عن إرساء توازن عسكري بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى ضمان قدرة الولايات المتحدة على توجيه ضربة نووية أولى ضد الاتحاد السوفيتي. وتُظهر عقائد واشنطن العدوانية الجديدة، المدعومة بسباق تسلح غير مُقيد، أن الإمبريالية لم تتخلَّ عن محاولاتها لتغيير التوازن الاستراتيجي القائم لصالحها، وحل النزاع التاريخي بين النظامين الاجتماعيين بالقوة. في الوقت نفسه، تعكس هذه التصريحات رغبةً في الضغط النفسي على الدول الاشتراكية، وبالأخص على الاتحاد السوفيتي. يعتقد الاستراتيجيون الغربيون أن التفوق العسكري لحلف الناتو على دول حلف وارسو، وقدرة التحالف على توجيه ضربة قاضية ضدها، من شأنهما ممارسة ضغط عسكري ونفسي على خصومهم لجعلهم أكثر خضوعًا[1].

وكرد فعل على الممارسات الغربية أجرى الاتحاد السوفيتي 39 من أصل 60 اختبارًا نوويًا مسجلًا، فيما وصفه تقرير SIPRI* لعام 1979م بأنه أكثر برامج الاختبار كثافة منذ عام 1963م. وبالمثل فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية في الفضاء، فمن بين 112 قمراً صناعياً عسكرياً تم إطلاقها في عام 1978م جاء 91 منها من الاتحاد السوفيتي. ويكشف ذات التقرير لعام 1979م أيضاً أن الاتحاد السوفيتي أجرى اختبارات لـ "الأقمار الصناعية القاتلة"** killer satellites بين عامي 1976م و1978م، مما فتح الطريق أمام سباق تسلح في الفضاء.

خلاصة القول: فإنه على الرغم من الجهد المبذول من جانب الدول المحبة للسلام، ومن جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة تم التوصل إلى كم هائل من المبادرات والمعاهدات الهامة والتي احتوت بعضها على آليات قانونية ملزمة، إلا أن ظروف الحرب الباردة حالت دون نزع السلاح، وأصبحت فترة الحرب الباردة ما هي إلا فترة سلام طويل امتدت تقريبًا لمدة نصف قرن.

كما أثبتت قنبلتي هيروشيما وناجازاكي أن الدول الكبرى الديمقراطية التي تنادي بالسلام وتتشدق بحقوق تقرير المصير وحقوق الإنسان وكرامته لا تتهاون في مصالحها ولو على حساب جثث ملايين البشر، وإن استخدام السلاح النووي في العام 1945م كان بمثابة البذرة التي أنبتت شجرة الشكوك والتوتر في العلاقات الدولية وخاصة بين قطبي العالم آنذاك.

إلا أن الاتحاد السوفيتي كان أصدق في مجال الدعوة إلى نزع السلاح، فبعكس الاقتراحات الأمريكية التي كانت على السلاح الذري فقط لتظل هي الدولة الوحيدة المالكة له، طالب الاتحاد السوفيتي بنزع السلاح النووي والهيدروجيني وتقليص حجم الأسلحة التقليدية أيضًا، إلا أن احتكار

---

[1] - Ibid; pp. 194, 195.

* تقرير SIPRI) Stockholm International Peace Research Institute -): هو تقرير سنوي يصدره معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

** - يشير مفهوم "الأقمار الصناعية القاتلة" إلى الأقمار الصناعية المسلحة القادرة على مهاجمة الآخرين، و تدمير الرؤوس الحربية من البلدان المعادية، ولكن خلال الحرب الباردة، استُخدمت الأقمار الصناعية السوفييتية والأمريكية بشكل أساسي للاستخبارات الاستراتيجية والمراقبة وليس للحرب الفضائية الهجومية. انظر Nature; Vol. 271, 26 January 1978, p. 293, 294.

الولايات المتحدة للسلاح الذري كان هو الدافع وراء توصل السوفييت لذلك السلاح وإجراء تفجيرها النووي الأول عام 1949م ثم الانطلاق لغيره من الأسلحة ذات التكنولوجيا الفائقة.

إن قضايا نزع السلاح التي وضعها الاتحاد السوفيتي على جدول الأعمال الدولي قابلة للحل إذا أبدت الدول المعنية حسن النية.

وتُظهر تجربة سبعينيات القرن الماضي بوضوح أن الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة يمكنها إيجاد مناهج مقبولة بشكل متبادل لحل قضايا نزع السلاح. ويتجلى ذلك في العدد الهائل من الاتفاقيات ذات الصلة التي وُقّعت خلال تلك السنوات. علاوة على ذلك، تؤكد الخبرة المتراكمة في اجتماع مدريد لمشاركي مؤتمر هلسنكي أن اختلاف السياسات، والتقييمات المتعارضة للشؤون الدولية الراهنة، والتوترات العالمية القائمة، ليست مشاكل قابلة للحل فيما يتعلق بصياغة قرارات من شأنها أن تُنير آفاق السياسة العالمية.

أما الاتحاد السوفيتي، فهو لا يقترح برنامجًا شاملاً من التدابير للحد من سباق التسلح فحسب، بل هو مستعد أيضًا لإجراء محادثات عملية حول كل خطوة من هذه الخطوات. أي فكرة بناءة، بغض النظر عن مصدرها، تلقى، وستلقى دائمًا، تفهمًا سوفيتيًا، ولا يوجد نوع من التسلح إلا وكان الاتحاد السوفيتي مستعدًا للحد منه أو حظره على أساس المعاملة بالمثل.

التدابير أحادية الطرف من جانب الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى لتخفيض القوات المسلحة

في ندائهم إلى برلمانات العالم كله، أقر السوفييت في 16 يوليو 1956م بأن قيام كل دولة منفردة بتخفيض الأسلحة لهو تدبير فائق الأهمية يوفر شروط تحقيق برنامج عام لنزع السلاح، وتقع مسئولية حفظ السلام وتأكيده في العالم أجمع على عاتق الدول الكبرى التي تملك أضخم القوات المسلحة، عن طريق اتخاذ أولى الخطوات في تخفيض القوات وحجم التسليح[1].

تُظهر المراسلات والمقابلات السوفيتية في الفترة من أواخر عام 1956م إلى أوائل عام 1957م، وتحديدًا رسالة رئيس الوزراء نيكولاي بولجانين إلى الرئيس أيزنهاور في 17 نوفمبر 1956م، وتأكيد نيكيتا خروتشوف على المقترح في مقابلة مع جوزيف ألسوب في 19 فبراير 1957م، طرحًا سوفيتيًا لخفض التصعيد العسكري الدولي. اقترح بولجانين تخفيضًا "كبيرًا" في قوات حلف الناتو والقوات السوفيتية المتمركزة في الخارج خلال عام 1957م، وصولاً إلى تصفية "القواعد العسكرية والبحرية والجوية الأجنبية على أراضي الدول الأخرى" في غضون عامين. ووضح خروتشوف أن هذا يشمل انسحاب القوات السوفيتية من الدول الأوروبية وانسحاب قوات دول أوروبا الغربية من أراضي بعضها البعض، بالإضافة إلى سحب القوات الأمريكية من أوروبا وآسيا، بالتزامن مع تصفية جميع القواعد العسكرية الأجنبية[2].

ويمكن تحليل هذا العرض من عدة زوايا، حيث يُحتمل أن يكون جدياً في جوهره، مع اعتبار الإشارة إلى الانسحاب الأمريكي من آسيا وتصفية جميع القواعد الأجنبية بمثابة ورقة تفاوضية. ومن المرجح أن تكون الثورة المجرية عام 1956م قد كشفت للقيادة السوفيتية أن الجيوش التابعة في أوروبا الشرقية لم تعد موثوقة، بل أصبحت شعوبها عبئاً عسكرياً واقتصادياً، مما يشير إلى أن استئناف تحصيل الجزية من دول مثل المجر وبولندا سيستغرق وقتاً طويلاً. ومع ذلك فإن الانسحاب السوفيتي الأحادي من أوروبا الوسطى والشرقية كان مستحيلاً؛ لأنه سيمثل اعترافاً بالفشل والضعف،

---

[1]- مجموعة الوثائق الأساسية للسوفييت الأعلى في قضايا السياسة الخارجية: مصدر سابق، ص 26.

[2]- James E. McSherry; Soviet Diplomacy from Stalin to Suez, U.S. Naval Institute Proceedings, Vol. 83/12/658, December 1957.

مما قد تكون له تداعيات وخيمة داخل روسيا، حيث لا يستطيع نظام شمولي أن يعتذر عن وحشيته أو يعترف بالعجز. بالمقابل، فإن الانسحاب المتبادل بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كان من الممكن تصويره داخلياً على أنه انتصار دبلوماسي كبير للقيادة السوفيتية "المحبة للسلام".

تكمن المشكلة الجوهرية في مقترح الانسحاب العسكري المتبادل من المنظور الغربي في عدم التكافؤ الجغرافي واللوجستي بين القوتين. ففي حين أن القوات السوفيتية ستنسحب مسافة تتراوح بين ثلاثمائة وأربعمائة ميل فقط، مما يتيح لها القدرة على العودة بقوة إلى أوروبا في غضون أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، ستضطر القوات الأمريكية للانسحاب عبر المحيط الأطلسي. هذا الانسحاب يعني أن إعادة نشر القوات الأمريكية في أوروبا سيستغرق أشهراً أو حتى سنوات، مما يخلق تفوقًا استراتيجيًا واضحًا لصالح الاتحاد السوفيتي في حالة تجدد أي صراع. علاوة على ذلك يمثل التأثير النفسي لانسحاب القوات الأمريكية على الحلفاء الأوروبيين اعتراضًا رئيسيًا. فقد يُفسر هذا الانسحاب على أنه تخلي الولايات المتحدة عن أوروبا في أوقات الأزمات، وهو ما سيعيد إلى الأذهان الانطباع الذي سعى ستالين إلى ترسيخه في عام 1948م، بأن الولايات المتحدة تغادر أوروبا. مثل هذا التصور قد يدفع الدول الأوروبية إلى البحث عن سبل لتأمين مستقبلها من خلال التقارب مع المعسكر الشرقي أو الانضمام إلى الأحزاب الشيوعية المحلية، مما يقوض التحالفات الغربية ويغير موازين القوى في القارة بشكل جذري[1].

ومما يؤكد الرغبة السوفيتية في حل مشكلة نزع السلاح في أسرع وقت ممكن، هي التدابير التي اتخذتها الحكومة السوفيتية منذ السنين الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية من تسريح عدد كبير من قواتها المسلحة دون انتظار اتفاقية دولية حول نزع السلاح، وقد أقدم الاتحاد السوفيتي على ذلك أملًا في أن تحذو الدول الغربية حذوه وتخفف من حدة التوتر الدولي مدفوعًا برغبته في الإسهام بقسط جديد في قضية تأمين السلام وإنشاء أفضل الظروف لبلوغ اتفاق حول نزع السلاح، لذلك وبين عامي 1955- 1960م أجرت حكومة الاتحاد أربعة تخفيضات كبيرة قُدِرت بالآتي:

1- في العام 1955م أجرى تخفيض على القوات المسلحة بمقدار 640 ألف رجل.
2- في العام 1957م خفضت القوات المسلحة بمقدار مليون و200 ألف رجل.
3- في العام 1958م خفضت القوات المسلحة بمقدار 300 ألف رجل[2].
4- في العام 1960م قرر الاتحاد السوفيتي إجراء تخفيض كبير في قواته المسلحة يقدر بمليون و200 ألف شخص، متبوعًا بتسريح العدد المناسب من وحدات الجيش وقطع الأسطول، وتخفيض الأسلحة بالقدر المناسب، وكذلك تخفيض حجم الإنفاق العسكري من ميزانية الاتحاد مع تكليف مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي بتأمين العمل في وظائف الاقتصاد الوطني لأفراد القوات المسلحة المسرحين، والإبقاء على الضروري من قوات الاتحاد السوفيتي المسلحة والأسلحة للحفاظ على مستوى قدرة البلاد الدفاعية ما لم يتم التوصل إلى اتفاق دولي ملزم حول نزع السلاح العام والكامل[3].

كما اتخذت الحكومة السوفيتية تدابير أخرى لتخفيف حدة التوتر الدولي، ففي العام 1955م تخلي الاتحاد السوفيتي عن قاعدته العسكرية في شبه جزيرة بوركالا- أود Porkkala- Udd الفنلندية[4]. وفي 31 مارس 1958م قرر السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي وقف تجارب جميع أنواع السلاح الذري والهيدروجيني كخطوة في طريق تعزيز السلام العام في الأرض وإنقاذ البشرية من خطر

---

[1]- Ibid; Loc. Cit.

[2]- اسراعيلان، وآخرون: مصدر سابق، ص302.

[3]- حول تخفيض قوات الاتحاد السوفيتي المسلحة تخفيضاً كبيراً جديداً، قانون أقر 15 يناير 1960م، (نشرة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي عام 1960م، العدد 3): مجموعة الوثائق الأساسية للسوفييت الأعلى في قضايا السياسة الخارجية: مصدر سابق، ص ص227، 228.

[4]- أ-بيريزكين، وآخرون: مرجع سابق، ج2، ص103.

الحرب الذرية، وفي ديسمبر 1958م تقدم الاتحاد السوفيتي باقتراح يقضي بتحويل برلين الغربية إلى مدينة حرة منزوعة السلاح بغية حدوث انفراج في الوضع الدولي وإنهاء حالة الحرب الباردة، ورغبة في استئناف العلاقات الودية بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية[1]. كما خفضت الدول الاشتراكية الأخرى قواتها المسلحة تخفيضًا كبيرًا، فخفضت جمهورية بولندا الشعبية قواتها بمقدار 161.5 ألف رجل، وألمانيا الشرقية 30 ألف رجل، ورومانيا الشعبية 115 ألف رجل، والمجر الشعبية 35 ألف، وبلغاريا الشعبية 41 ألف، وتشيكو سلوفاكيا الاشتراكية 64 ألف، وبذلك بلغ مجموع ما نقص من جيوشها 446.500 شخص[2]

المقترحات السوفيتية بشأن المناطق اللاذرية:

اشتملت معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية على مفهوم المناطق اللاذرية، وكانت أولى المعاهدات هي معاهدة تلاتيلولكو، وكانت الأخيرة هي معاهدة بليندابا Pelindaba[3]، غير أن أول اقتراح صدر بخصوص إنشاء مناطق لاذرية تقدمت به الحكومة البولندية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط أوروبا، وذلك عندما صرح راباتسكي Rabatsky[4] أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 أكتوبر 1957م بأن بولندا مستعدة لعدم إنتاج أو استخدام السلاح الذري شريطة امتناع كلتا الدولتين الألمانيتين عن إنتاج أو استعمال هذا السلاح. وقد أيد الاتحاد السوفيتي الاقتراح البولندي، وأعلنت حكومته في 20 فبراير 1958م استعدادها بأن تلتزم بمجموعة التزامات لو تقيدت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بالشيء نفسه[5].

وأمام الرفض الأمريكي -بحجة أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة الذرية في وسط أوروبا غير مفيد من الناحية العسكرية حيث إن كتلة وارسو تمتلك قوات مسلحة كبيرة تهدد المنطقة- تقدمت بولندا في نوفمبر 1958م بمشروع مبادرة جديدة يهدف إلى إنشاء منطقة لا ذرية على مرحلتين الأولى: يحظر فيها إنتاج السلاح الذرى في أراضي بولندا وتشيكوسلوفاكيا والألمانيتين الديمقراطية والاتحادية، والالتزام بعدم تقديم هذا السلاح إلى الجيوش التي لا تملكه. والمرحلة الثانية: وفيها يتم سحب السلاح النووي والصاروخي بشكل كامل، كما تخفض أعداد القوات المسلحة العادية. وقد أضافت الحكومة السوفيتية إلى المشروع البولندي اقتراحًا بإنشاء منطقة لا ذرية ولا صاروخية في منطقة البلقان وبحر الأدرياتيك، مع التزام دول هذه المنطقة وكذلك إيطاليا بعدم إنشاء أي قواعد ذرية وصاروخية على أراضيها[6].

كما اقترح الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول الاشتراكية إعلان منطقة البحر البلطي منطقة سلام، وفي العام 1958م نادى السوفييت بتحويل منطقة الشرقين الأدنى والأوسط إلى منطقة سلام،

1- قرار السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي في قضية الكف عن تجارب السلاح الذري والهيدروجيني وفي قضية برلين: أقر في 25 ديسمبر 1958م: مجموعة الوثائق الأساسية للسوفييت الأعلى: مصدر سابق، ص85، 89. ويمكن الرجوع إلى نفس المصدر ص 58.

2- اسراعيلان، وآخرون: مصدر سابق، ص303.

3- مجموعة مؤلفين: إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار: مرجع سابق، ص7. ؛

ومعاهدة بليندابا: سميت على اسم مركز الأبحاث النووي في جنوب إفريقيا، وهي تهدف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في قارة إفريقيا، وتم التوقيع عليها في القاهرة بتاريخ 11 إبريل 1996م (الجلسة 3651). انظر: مرجع ممارسات مجلس الأمن، 25531-09، ص 1210. من الموقع الالكتروني:
https://main.un.org/securitycouncil/sites/default/files/ar/sc/repertoire/96-99/Chapter%208/Thematic/96_99_8_Thematic_36_Signature%20of%20the%20African%20Nuclear.pdf.

4-راباتسكي: وزير خارجية بولندا.

5- اسراعيلان، وآخرون: مصدر سابق، ص ص305، 306.

6- اسراعيلان، وآخرون: مصدر سابق، ص307.

كما نادوا في يناير 1959م بإنشاء منطقة سلام في الشرق الأقصى وكذلك حوض المحيط الهادي أيضًا[1].

إذًا هدف الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية من وراء إنشاء مناطق خالية من التسليح النووي والصاروخي وخاصة في أوروبا إلى إنشاء قطاع أرضي عريض بمنع الاحتكاك بين دول المعسكرين، وهذا يدل على حرص السوفييت على دعم السلام وتوطيده في أرجاء المعمورة.

والخلاصة: إن المشكلة الرئيسة التي تواجه جميع شعوب ودول الكوكب هي مسألة الحرب والسلام. وإن إنقاذ البشرية من الحرب النووية وبذل كل ما في وسعها لإنقاذها من خطر الدمار، وإنقاذ الحضارة البشرية هو أهم مهمة. فتتطلب الحياة نفسها من المجتمع الدولي كسرًا جذريًا للصور النمطية المعتادة ومقاربات مشاكل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فهي تتطلب وعيًا عميقًا للمجتمع الدولي والدول والشخصيات السياسية والعامة لحقائق عصر الفضاء النووي. في العقل الجماعي للبشرية، يتزايد تأكيد فهم الحاجة إلى إنشاء عالم دائم خالٍ من الأسلحة النووية - عالم قائم على نبذ العنف واستخدام القوة والتهديد به.

تستند السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي على وجه التحديد إلى هذا النهج تجاه المشاكل الدولية. "إن مسار حزبنا ودولتنا في السياسة العالمية سلمي على الدوام"، هكذا جاء في خطاب اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي إلى الشعب السوفيتي بمناسبة الذكرى السبعين لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى. - نتعامل مع المشكلات الدولية بواقعية ومرونة ونسترشد بفكر سياسي جديد. سنعمل بثبات من أجل حقيقة أنه عند عتبة الألفية الثالثة، ستقوم الدول بإسقاط دروعها النووية لمنع الأسلحة من دخول الفضاء وتقليلها وتدميرها في نهاية المطاف على الأرض. لطالما كان النضال من أجل التعايش السلمي بين الدول هو الخط الاستراتيجي الرئيس للسياسة الخارجية السوفيتية، وظل في جميع الظروف التاريخية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتطور العملية الثورية العالمية وتعزيز مواقف الاشتراكية العالمية.

تشكل مبادئ الأممية البروليتارية والتعايش السلمي- وهما في وحدة جدلية لا تنفصم- جوهر السياسة الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. إنها حقيقة لا جدال فيها أن أفعاله في السياسة الخارجية كانت دائمًا موجهة نحو إنجاز المهام المتعلقة بصون السلام وتعزيز التضامن مع القوى التقدمية. يشهد تاريخ السياسة الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والعلاقات الدولية على ثبات مبادئ السياسة الخارجية التي وُضعت في الأصل في أساسها وتم تكريسها قانونيًا لاحقًا في الدستور الجديد (القانون الأساسي) لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. في المادة 28 من الدستور يقول: "إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ينتهج بثبات سياسة السلام اللينينية، ويدافع عن تعزيز أمن الشعوب والتعاون الدولي الواسع."

ويبقى الإجابة على مجموعة تساؤلات:

1- ما هي الانتقادات الرئيسة لمقترحات الاتحاد السوفييتي بشأن نزع السلاح؟

تركزت الانتقادات الرئيسة لمقترحات الاتحاد السوفييتي بشأن نزع السلاح على عدة نقاط رئيسية:

- النهج الانتقائي للقوات التقليدية: جادل النقاد وخاصةً في الغرب بأن الاتحاد السوفييتي كان متردداً في الدخول في مفاوضات جادة بشأن القوات التقليدية، وخاصةً في أوروبا، حيث كان يتمتع بتفوق عسكري. واعتُبر هذا التردد مُقوّضاً لجهود نزع السلاح المتوازنة، ومُثيراً مخاوف بشأن الهيمنة السوفييتية في المنطقة.
- فصل نزع السلاح النووي عن التقليدي: لقيَت الاستراتيجية السوفيتية لفصل نزع السلاح النووي عن الأسلحة التقليدية نظرةً متشككة. واحتجّ ممثلو الدول الغربية على غياب بنودٍ

[1]- نفسه: ص308.

لتقليص الأسلحة النووية في بعض المقترحات السوفيتية، مُفسّرين ذلك على أنه تكتيكٌ لتجنب نزع السلاح الشامل، وللاستفادة من التركيز على التدابير الجزئية. وقد اشتبه بعض المعلقين الغربيين في أن المقترحات السوفييتية لم تكن تهدف في واقع الأمر إلى نزع السلاح العام بل إلى إضعاف الدفاعات العسكرية الغربية إلى الحد الذي لن يخشى فيه الاتحاد السوفيتي نتيجة أي حرب قد تطلقها سياساته أو سياسات جيرانه[1].

- مقترحاتٌ تبدو تبسيطيةً ومثالية: رفضت بعض الوفود الغربية المقترحات السوفيتية لنزع السلاح العام والكامل (مثل خطة نزع السلاح في المحيط الهندي لعام ١٩٨٢م) باعتبارها مفرطة في التبسيط والمثالية، أو مصممةً لإقناع الرأي العام وإثارة الإعجاب أكثر من تحقيق نتائج عملية. على سبيل المثال، رُفضت المسودات السوفيتية المبكرة التي دعت إلى الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة والمؤسسات العسكرية، باعتبارها غير واقعية[2].
- مخاوف بشأن النوايا السوفيتية وضماناتها الأمنية: ساد الشك حول الدوافع الحقيقية للاتحاد السوفيتي، حيث أشار النقاد إلى أن المقترحات السوفيتية كانت تهدف أحيانًا إلى الحفاظ على موقعها الاستراتيجي أو تعزيزه تحت ستار نزع السلاح. إضافةً إلى ذلك أثار غياب ضمانات أمنية واضحة وقابلة للتنفيذ في الخطط السوفيتية شكوكًا حول صدقها ونزاهتها. ولقد جادل النقاد بأن الاتحاد السوفيتي طالب الدول الأخرى بالتخلي عن الأسلحة النووية كليًا قبل موافقته على الرقابة الدولية أو عمليات التفتيش. واعتُبر هذا الموقف "الكل أو لا شيء" غير واقعي، إذ لا يمكن لأي دولة نزع سلاحها دون ضمان قيام الدول الأخرى بالمثل. كما شككت القوى الغربية في استعداد الاتحاد السوفيتي لإجراء تفتيش وإنفاذ دوليين فعالين لمنع الأنشطة النووية السرية. وكانت مأساة لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في التوصل إلى توافق في الآراء مأساة انعدام ثقة متبادلة، وإحدى المظاهر المبكرة للحرب الباردة. وقد نتجت عن استحالة التوصل إلى أي اتفاق أمريكي-سوفيتي، سواءً بشأن نوع المنظمة التي ستشرف على التطوير السلمي للقوة الجديدة وتتحكم فيه على نطاق عالمي، أو بشأن تحديد المراحل التي ستتخلى فيها الولايات المتحدة عن أسلحتها القليلة الموجودة. لم يتجاوز عدد هذه الأسلحة حوالي ست قنابل في منتصف عام ١٩٤٦م عندما اجتمعت لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة لأول مرة، وحوالي عشرين قنبلة بحلول منتصف عام ١٩٤٨م عندما أعلنت اللجنة عن طريق مسدود. وكان الحجم المحدود لهذا المخزون سيجعل من المستحيل تمامًا على الحكومة الأمريكية، حتى لو رغبت في ذلك، إخفاء عدد كبير من القنابل المجهولة. مع فشل لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة، تلاشت الفرصة الأخيرة للبشرية للعودة إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى[3].
- غياب آليات الرقابة الفعالة: فقد تعرضت المقترحات السوفييتية لانتقادات لعدم تضمينها وسائل فعالة للكشف عن الانتهاكات أو فرض الامتثال لتدابير نزع السلاح، وخاصة فيما يتصل بالسيطرة على الأسلحة النووية.
- عدم المساواة في المعاملة في اتفاقيات الحد من الأسلحة: أشارت بعض الدول الاشتراكية وبعض النقاد إلى أن المعاهدات المدعومة من الاتحاد السوفيتي، مثل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)، عكست وضعًا غير متكافئ لصالح الاتحاد السوفيتي والقوى

---

[1]- United Nations; General Assembly, Twelfth session,Official Records, first Cohhittee 872nd meeting, New York, Wednesday, 16 October 1957, p. 30.

[2]- The USSR Proposes Disarmament (1920s-1980s); p. 10.

[3] - Bertrand Goldschmidt; Op. Cit, p. 58.

النووية الأخرى، مما حدّ من فعالية المعاهدة ونزاهتها. وكان هذا التفاوت مصدر انتقادات داخلية داخل الكتلة الاشتراكية نفسها .

- المقاومة الغربية والسياق السياسي: إن الغرب الرأسمالي رفض في كثير من الأحيان المقترحات السوفييتية، واعتبرها ذات دوافع سياسية أو غير عملية، مما ساهم في فشل مؤتمرات نزع السلاح والمفاوضات المبكرة.

باختصار،كانت الانتقادات الرئيسة لمبادرات نزع السلاح السوفييتية هي أنها كانت تُرى في بعض الأحيان على أنها أنانية استراتيجيًا، وغير شاملة بما فيه الكفاية (وخاصة فيما يتصل بالأسلحة النووية)، ومثالية بشكل مفرط، وتفتقر إلى ضمانات أمنية متوازنة، مما أدى إلى انعدام الثقة والرفض من جانب القوى الغربية وبعض الحلفاء

2- ما هي الحجج الرئيسة التي استخدمها الاتحاد السوفييتي لتبرير مقترحاته بشأن نزع السلاح؟

برر الاتحاد السوفييتي مقترحاته بشأن نزع السلاح بعدد من الحجج الرئيسة التي ترتكز على الأيديولوجية والاعتبارات العملية والمخاوف الأمنية الدولية:

أ- نزع السلاح أساسٌ للسلام والأمن: لم ينظر الاتحاد السوفييتي إلى نزع السلاح كمجرد كلام، بل باعتباره أساسًا جوهريًا وماديًا للأمن الدولي والسلام الدائم. وقد أكد واضع مبادئ السياسة الخارجية السوفيتية وطرق انتهاجها فلاديمير لينين –التي كانت رؤيته لنزع السلاح العالمي دقيقة ومبنية على فهمه للواقع الاجتماعي والسياسي في عصره- أن نزع السلاح هدفٌ مثاليٌ وشعارٌ طبيعيٌ وأساسيٌ للمجتمع الاشتراكي، وضروريٌ لبناء نظامٍ يضمن سلامًا شاملًا وعادلًا ودائمًا بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة[1].

ب- عملية واقعية طويلة الأمد: صاغ المفهوم السوفييتي نزع السلاح كعملية تدريجية ومتدرجة تتطلب جهدًا متواصلًا ضد القوى العسكرية، وليس حدثًا لمرة واحدة. وقد قُدِّم هذا النهج على أنه قابل للتطبيق ويعكس بموضوعية الاحتياجات الملحة للتنمية السلمية.

ت- إجراءات عملية وملموسة: منذ البداية، ركزت المقترحات السوفيتية على إجراءات ملموسة، مثل التخفيضات النسبية للأسلحة، وحظر أشد الأسلحة وحشية (مثل الغازات السامة، والهجمات الجوية ضد المدنيين)، وإلغاء المنشآت العسكرية. ركز الاتحاد السوفيتي على الأفعال بدلًا من الأقوال، ساعيًا إلى خطوات واضحة وقابلة للتنفيذ.

ث- التعايش السلمي والتعاون: ارتبط نزع السلاح باستراتيجية أوسع للتعايش السلمي، مما يُحسّن فرص التعاون متعدد الجوانب بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة. وصُوّر الحد من سباق التسلح ووقفه على أنه في مصلحة جميع الدول المحبة للسلام.

ج- الدعم الشعبي كقوة مادية: أكدت الحجة السوفييتية على دور الرأي العام والحركات الجماهيرية في تعزيز نزع السلاح، معتبرة الرغبة الشعبية الواسعة النطاق في السلام قوة قوية في السياسة العالمية.

ح- الأمن والتوازن: غالبًا ما فصلت المقترحات السوفيتية بين نزع السلاح التقليدي ونزع السلاح النووي لتسهيل التوصل إلى اتفاق، مما يعكس فهمًا واقعيًا للمخاوف الأمنية. جادل الاتحاد السوفيتي بأن ربط السلاحين كان عقبة رئيسية، وأن التدابير الجزئية (مثل تجميد القوات وحظر التجارب النووية) تُعدّ خطوات عملية نحو نزع سلاح أوسع.

[1] - V.I. Lenin; Disarmament and War Imperialist War and Class War Are Sharply Contrasted (October 1916), The Militant, Vol. VI No. 41, 2 September 1933, p. 3.

خ- الأمن والاستقرار المتبادل: أكد الاتحاد السوفييتي على أن نزع السلاح ينبغي أن يقوم على مبادئ تضمن الأمن غير المنقوص لجميع الأطراف، بهدف منع أي قوة من الحصول على ميزة استراتيجية وبالتالي الحفاظ على الاستقرار الدولي.

باختصار برر الاتحاد السوفييتي مبادراته لنزع السلاح باعتبارها نهجاً ضرورياً وواقعياً ومرحلياً لتحقيق السلام والأمن العالميين، ويرتكز على المبادئ الاشتراكية والتدابير العملية وتعبئة الدعم الشعبي.

3- ما هي التغييرات الرئيسة في مقترحات نزع السلاح التي قدمها الاتحاد السوفييتي من الخمسينيات إلى الثمانينيات؟

يمكن تلخيص التغييرات الرئيسة في مقترحات نزع السلاح التي قدمها الاتحاد السوفييتي منذ الخمسينيات وحتى الثمانينيات في التحول من المطالبات الواسعة المثالية إلى تدابير أكثر عملية ومرحلية وجزئية تهدف إلى تحقيق تخفيضات في الأسلحة يمكن تحقيقها في السياق الجيوسياسي للحرب الباردة.

فقد دعا الاتحاد السوفييتي في البداية إلى نزع السلاح الفوري والكامل والعام، بما في ذلك القضاء التام على الأسلحة الذرية والهيدروجينية، وخفض القوات التقليدية بشكل جذري، وحظر التجارب النووية. وتضمنت المقترحات المبكرة تخفيضات تفصيلية على مراحل للقوات المسلحة والنفقات العسكرية، مع أهداف طموحة مثل تقليص القوات في أوروبا وإنشاء آليات دولية للرقابة والتحقق. وكثيراً ما رفضت القوى الغربية هذه المقترحات باعتبارها غير واقعية أو ذات دوافع سياسية، وواجه الاتحاد السوفييتي صعوبات في التوصل إلى اتفاق بشأن نزع السلاح الشامل .

وبحلول سبعينيات القرن العشرين، أصبح النهج السوفييتي أكثر براجماتية، مع التركيز على اتفاقيات ثنائية للحد من الأسلحة مع الولايات المتحدة، مثل معاهدتي SALT I وSALT II. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى الحد من عدد وأنواع الأسلحة النووية الاستراتيجية بدلاً من إزالتها بشكل كامل، مما يعكس حقائق سباق التسلح النووي المستمر والردع المتبادل. لقد قبل الاتحاد السوفييتي الحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي وركز على التحقق والقيود بدلاً من نزع السلاح الكامل.

وفي ثمانينيات القرن العشرين، وخاصة بعد رفض المقترحات الشاملة السابقة، تحول الاتحاد السوفييتي نحو الدعوة إلى اتخاذ تدابير نزع السلاح الجزئي كخطوات عملية نحو نزع السلاح العام. ففي عام 1986م اقترح مشروع اتفاقية سوفييتية تخفيضات تدريجية ومتناسبة لجميع الأسلحة، مع تخفيضات بنسبة النصف، والثلث، والربع اعتمادًا على حجم ترسانات الدول، على أن يتم تحقيق ذلك في غضون عامين. كما دعم الاتحاد السوفييتي معاهدات مثل معاهدة القوى النووية متوسطة المدى (INF) 1987م، والتي أدت إلى القضاء على فئة كاملة من الأسلحة النووية في أوروبا وفرضت تدابير تحقق شاملة. وشهدت هذه الفترة استعدادًا متزايدًا للتفاوض بشأن تخفيضات ملموسة في الأسلحة وبروتوكولات التحقق، الأمر الذي مثل انتقالًا من المطالب الإيديولوجية إلى إنجازات ملموسة في مجال ضبط الأسلحة.

4- ما هي الاختلافات الرئيسة بين مقترحات نزع السلاح الأولية التي قدمها الاتحاد السوفييتي ومقترحاته اللاحقة؟

إن الاختلافات الرئيسة بين مقترحات الاتحاد السوفييتي الأولية لنزع السلاح (في المقام الأول في أوائل إلى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين) ومقترحاته اللاحقة (من منتصف الخمسينيات وحتى الثمانينيات) تعكس تحولاً من المطالب الواسعة النطاق نحو نهج أكثر عملية ومرحلية وقابلية للتفاوض:

المقترحات السوفييتية الأولية لنزع السلاح (من أوائل إلى منتصف الخمسينيات)

*- نزع السلاح الشامل والفوري: دعت المقترحات المبكرة إلى التدمير الفوري لجميع المخزونات النووية ، وتجميد القوات التقليدية والميزانيات العسكرية، وعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح دون تأخير. وطالب الاتحاد السوفيتي بالقضاء التام على جميع الأسلحة والمؤسسات العسكرية ووزارات الحرب، مما يعكس رؤية مثالية وشاملة لنزع السلاح.
*- ربط نزع السلاح التقليدي ونزع السلاح النووي: كان الموقف السوفييتي الأولي يربط بقوة بين خفض القوات التقليدية ونزع السلاح النووي، وأصر على حزمة شاملة تتضمن كلا الأمرين.
*- الاستعداد المحدود للتفتيش والرقابة: كانت المقترحات المبكرة مترددة في قبول عمليات التفتيش الدولية التدخلية، مما يعكس عدم الثقة والمخاوف بشأن السيادة .
*- الرفض من جانب القوى الغربية: كثيرًا ما رفضت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ودول أخرى هذه المقترحات باعتبارها مفرطة في التبسيط أو المثالية أو ذات دوافع سياسية، وبالتالي فشلت في اكتساب الدعم.
مقترحات نزع السلاح السوفييتية اللاحقة (منتصف الخمسينيات إلى الثمانينيات)
*- التحول إلى تدابير تدريجية وجزئية: منذ عام ١٩٥٥م فصاعدًا، بدأ الاتحاد السوفييتي يدعو إلى نزع السلاح التدريجي بدءًا بتجميد القوات والميزانيات العسكرية، متبوعًا بتخفيضات تدريجية في الأسلحة التقليدية والنووية. كان هذا توجّهًا نحو تدابير جزئية بدلًا من نزع السلاح الكامل الفوري.
*- الفصل بين نزع السلاح التقليدي ونزع السلاح النووي: إدراكًا للصعوبات التي تعترض التوصل إلى اتفاقيات شاملة، اقترح الاتحاد السوفييتي فصل نزع السلاح النووي عن تخفيض الأسلحة التقليدية لتسهيل المفاوضات .
*- قبول آليات التحقق والرقابة: أظهرت المقترحات اللاحقة انفتاحًا أكبر على عمليات التفتيش والرقابة الدولية، بما في ذلك الوصول غير المحدود إلى الوحدات العسكرية والقواعد ومصانع الأسلحة، مما يعكس نهجًا أكثر براجماتية للتحقق .
*- التركيز على التطبيق العملي والقابلية للتفاوض: لقد تبنى الاتحاد السوفييتي بعض المواقف الغربية فيما يتصل بالتوقيت ومستويات القوة وأجهزة السيطرة، مما يشير إلى استعداده للتنازل عن التفاصيل من أجل التوصل إلى اتفاقيات .
*- التخفيضات النسبية على أساس حجم الترسانة: اقترحت المسودات اللاحقة تخفيضات نسبية في الأسلحة والنفقات العسكرية (على سبيل المثال، تخفيضات بمقدار النصف، أو الثلث، أو الربع اعتمادًا على حجم الترسانات)، على أن يتم تنفيذها في إطار زمني محدد، مع التركيز على العدالة والتقدم التدريجي .
*- المشاركة في المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف: بحلول سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، أصبحت المقترحات السوفييتية جزءًا لا يتجزأ من مفاوضات الحد من الأسلحة مثل معاهدة الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى، مع التركيز على الحدود الواقعية القابلة للتحقق بدلاً من الإزالة الكاملة .

5- <u>كيف اختلف نهج الاتحاد السوفييتي تجاه نزع السلاح عن نهج الدول الغربية؟</u>

لقد اختلف نهج الاتحاد السوفييتي في مجال نزع السلاح عن نهج الدول الغربية في عدة جوانب أساسية، مما يعكس الأولويات الاستراتيجية المتناقضة، والأيديولوجيات السياسية، وتكتيكات التفاوض. كانت أهم هذه الجوانب:

<u>نطاق وتوقيت التخفيضات:</u>

دعا الاتحاد السوفييتي إلى نزع السلاح العام والكامل في إطار زمني قصير نسبيا ومتدرج (حوالي 4 سنوات)، مع تخفيضات سريعة ومتناسبة في جميع الأسلحة، بما في ذلك أنظمة توصيل الأسلحة النووية والقوات التقليدية في وقت واحد، وأن يتم التنفيذ تحت رقابة دولية؛ مع امتلاك الدول لقوات

أمن داخلية بحجم متفق عليه فقط؛ وألا يُقاطع بأي شرط غير مشمول في المعاهدة. بالإضافة إلى ذلك تم اقتراح ما يسمى "بالإجراء الملموس". ولدعم الاتفاق على المبادئ بوثيقة رسمية اقترح الاتحاد أن تُعلن الدول الحائزة للأسلحة النووية "رسميًا" أنها لن تكون البادئة باستخدامها[1]. في حين فضل النهج الغربي نزع السلاح بشكل تدريجي وعلى مراحل دون تحديد موعد نهائي ثابت؛ وكانت التخفيضات انتقائية في البداية، مع التركيز على الأسلحة الرئيسة التي يمكن التحقق منها بسهولة بدلاً من التركيز على جميع الفئات مرة واحدة[2].

تسلسل نزع السلاح:

بينما أصر الاتحاد السوفيتي على أن القضاء على وسائل نقل الأسلحة النووية (السفن والطائرات والصواريخ) وتفكيك القواعد العسكرية الأجنبية يجب أن يتم في المرحلة الأولى، وربط التخفيضات التقليدية بهذه الإجراءات، ويعني هذا أن السوفييت لن يقللوا من قوتهم التقليدية الضخمة (مثل الدبابات والمدافع والجنود) إلا بعد أن يتم نزع سلاح الغرب النووي أو تقويضه بشكل كبير. يعكس هذا النهج رغبة سوفيتية في إزالة التهديد النووي الأمريكي المباشر أولاً، والذي كان يُنظر إليه على أنه ميزة نوعية للغرب.. في حين اقترح النهج الغربي أن تكون مراحل نزع السلاح مشروطة -هذا يعني أن التقدم في مراحل نزع السلاح (مثل الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية) لن يكون تلقائيًا. بل سيعتمد على تحقيق شروط معينة، أهمها انضمام جميع القوى العسكرية الكبرى. وكانت الصين هنا نقطة خلاف رئيسية، حيث كانت قوة نووية صاعدة ولم تكن جزءًا من المحادثات الأولية، وكان الغرب يرى أنه لا يمكن تحقيق نزع سلاح حقيقي دون مشاركتها- والتركيز أولًا على حظر التجارب النووية والسعي للوصول إلى حالة توازن في القوة بين الطرفين. وبالتالي يمكن القول إن الاتحاد السوفيتي كان يسعى إلى تجريد الغرب من تفوقه النووي المباشر كشرط مسبق لأي تخفيضات، بينما كان الغرب يفضل نهجًا تدريجيًا ومشروطًا يركز على بناء الثقة والاستقرار من خلال حظر التجارب وضمان توازن القوى قبل أي خطوات جذرية. وهذا الاختلاف في الأولويات والمفاهيم كان عقبة رئيسية في مفاوضات نزع السلاح خلال الحرب الباردة[3].

ربط نزع السلاح التقليدي والنووي

ربطت الخطط السوفييتية بين نزع الأسلحة التقليدية ونزع الأسلحة النووية بشكل وثيق، وسعت إلى تحقيق تخفيضات متناسبة في كلا الجانبين للحفاظ على التوازن الاستراتيجي. وكثيراً ما كانت المقترحات الغربية تتناول نزع الأسلحة التقليدية بشكل منفصل وبحذر أكبر، مع التركيز في البداية على السيطرة على الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها[4].

التحقق والتفتيش

كان الاتحاد السوفييتي مترددًا في قبول تدابير التحقق التدخلية وخاصة على أراضيه، وشدد على نزع السلاح تحت رقابة دولية صارمة ولكن مع قدر أقل من التفتيش على النمط الغربي. وطالبت

---

[1] - F.R.U.S; 1958–1960, Volume III, National Security Policy; Arms Control and Disarmament, Microfiche Supplement, Department of State, Washington, 1998, p. 2131.

[2]- F.R.U.S; 1958–1960, Op. Cit ,Volume III, p. 2133.

[3] - Walter C. Clemens Jr.; Soviet Disarmament Policy, 1917-1963: An Analysis of Soviet Approaches to Disarmament and Arms Control, Stanford, Calif. : Hoover Institution on War, Revolution and Peace, 1965, Chapter 2, 3.

[4] - F.R.U.S; 1958–1960, Op. Cit ,Volume III, p. 2130.

الدول الغربية بأنظمة قوية للتحقق والتفتيش لضمان الامتثال، مع التركيز على الشفافية، وخاصة فيما يتصل بالأسلحة النووية وأنظمة توصيلها[1].

الموقف تجاه التدابير الجزئية

لقد تطور الاتحاد السوفييتي من المطالبة بنزع السلاح الكامل إلى تأييد التخفيضات الجزئية المتناسبة كنهج عملي لتحقيق نزع السلاح التدريجي. وكانت الدول الغربية متشككة في كثير من الأحيان في المقترحات السوفييتية، واعتبرتها ذات دوافع سياسية أو مفرطة في التبسيط، وفضلت اتفاقيات ضبط الأسلحة خطوة بخطوة مع التحقق الواضح والقدرة على التنفيذ[2].

السياق السياسي والاستراتيجي

اعتبر الاتحاد السوفييتي نزع السلاح وسيلة لتعزيز السلام والأمن الدوليين ، مؤكدًا على دور نزع السلاح في منع الحرب وتعزيز التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة. وكثيرًا ما كانت الدول الغربية تنظر إلى مقترحات نزع السلاح من خلال عدسة المنافسة الاستراتيجية والحرب السياسية ، حيث كانت مهتمة بالحفاظ على التفوق العسكري وردع التوسع السوفيتي[3].

أسلوب التفاوض وأهدافه

لقد جمع النهج السوفييتي بين الالتزام الأيديولوجي بنزع السلاح والحساب الاستراتيجي مستخدمًا مقترحات نزع السلاح كأداة لكسب النفوذ السياسي والتأثير على الترتيبات الأمنية العالمية. وكانت الدول الغربية أكثر حذرًا بشكل عام حيث ركزت على التحقق والتدرج والحفاظ على الردع الموثوق ، وكثيرًا ما نظرت إلى المقترحات السوفييتية باعتبارها محاولات لإضعاف القدرات الدفاعية الغربية[4].

وبالجملة، اتبع الاتحاد السوفيتي نهجًا معقدًا في محادثات الحد من التسلح ونزع السلاح، حيث جمع بين أهداف واستراتيجيات متنوعة تطورت بمرور الوقت، هَدَفَ من خلالها إلى:

*- المساواة والأمن المتكافئ: كان هذا مبدأً مؤكدًا باستمرار. فقد أصر السوفييت على أن أي اتفاقيات للحد من التسلح يجب ألا تمنح ميزة أحادية للولايات المتحدة أو حلف شمال الأطلسي (الناتو). ولقد سعوا إلى تحقيق التكافؤ في القوات الاستراتيجية.

*- منع الحرب النووية: كان تجنب صراع نووي كارثي شاغلًا بالغ الأهمية. وكان يُنظر إلى الحد من التسلح على أنه أداة حاسمة لتقليل التوترات وخطر التصعيد.

*- نزع السلاح العام والكامل: على الرغم من أنه كان غالبًا هدفًا طموحًا طويل الأجل وأداة دعائية قوية، فقد اقترح الاتحاد السوفيتي رسميًا وخاصة في عهد خروتشوف نزع السلاح العام والكامل. ومع ذلك غالبًا ما نوقشت تفاصيل وجدوى مثل هذه المقترحات.

*- إضعاف الخصم: كان يُنظر إلى الحد من التسلح أيضًا كوسيلة لتقييد الحشد العسكري للولايات المتحدة وحلفائها، مما قد يحرر الموارد السوفيتية ويؤثر على ميزان القوى العالمي.

---

[1]- Ibid, pp. 2133, 2134.

[2]- see: The Soviet Position on arm Control and Disarmament Negotiations and Propaganda 1954-1964, Center for international Studies ,Massachusettsinstiut of Tichnology, 1965.

[3] - see: Leffler, Melvyn P. ;For the Soul of Mankind: The United States, the Soviet Union, and the Cold War ,Hill and Wang ,New York, 2007.

[4] - لفهم السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي انظر، علاء نسيم عرابي: السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي تجاه الشرقين الأوسط والأقصى (1945-1991م) دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب – جامعة طنطا، 2024م، ص ص 1-44.

*- تعزيز التعايش السلمي: خاصة خلال فترات الانفراج، قُدم الحد من التسلح كوسيلة لإدارة التنافس في الحرب الباردة وتعزيز بيئة دولية أكثر استقرارًا.

وقد تبع الاتحاد السوفيتي مجموعة من التكتيكات والاعتبارات منها:

- التأكيد على المعاهدات الرسمية: فضل الاتحاد السوفيتي عمومًا المعاهدات الملزمة قانونًا مع آليات التحقق.
- المساومة والربط: غالبًا ما ربطوا التقدم في قضايا معينة بالتقدم في قضايا أخرى، باستخدام نفوذ تفاوضي.
- الدعاية والدبلوماسية العامة: استُخدمت مقترحات الحد من التسلح بشكل متكرر للتأثير على الرأي العام الدولي وتصوير الاتحاد السوفيتي على أنه بطل للسلام.
- عدم الثقة ومخاوف التحقق: على الرغم من الدعوة إلى الحد من التسلح إلا أن عدم الثقة العميق في الغرب والمخاوف بشأن التحقق غالبًا ما عقّدت المفاوضات.
- الاعتبارات السياسية الداخلية: حملت فصائل مختلفة داخل القيادة السوفيتية وجهات نظر متباينة بشأن الحد من التسلح مما أثر على المواقف التفاوضية.

وعليه فإن النهج السوفيتي في محادثات الحد من التسلح ونزع السلاح كان متعدد الأوجه، مدفوعًا برغبة في الأمن، وحاجة إلى إدارة سباق التسلح المكلف، ومصلحة استراتيجية في التأثير على النظام العالمي. وعلى الرغم من أنه اتسم غالبًا بالمنافسة الأيديولوجية والشك، إلا أن العملية أدت في النهاية إلى اتفاقيات تاريخية شكلت المشهد النووي بشكل كبير.

وباختصار لما سبق فلقد مثّلت جهود الاتحاد السوفيتي لتخفيف التوتر الدولي وتحقيق نزع السلاح الشامل في النصف الثاني من القرن العشرين سياسةً معقدةً ومتعددة الجوانب، متداخلةً بعمق مع سياسته الخارجية واعتباراته الاستراتيجية الأوسع. واتسمت جهود الاتحاد السوفيتي لتخفيف التوتر الدولي وتحقيق نزع السلاح الشامل في النصف الثاني من القرن العشرين بمبادرات سلام متسقة واستباقية ركزت على نزع السلاح النووي والحد من التسلح. وقد جمعت هذه الجهود بين مقترحات طموحة لنزع السلاح والمشاركة في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف للحد من التسلح والتزامات تعاهدية ملموسة، مما عكس الأهداف الأيديولوجية والاستجابات العملية لديناميكيات الحرب الباردة. وتكشف خطط الاتحاد السوفيتي لنزع السلاح منذ منتصف القرن العشرين فصاعدًا عن نمطٍ ثابتٍ من الدعوة إلى تخفيض تدريجي ومتناسب وقابل للتحقق للأسلحة، مع التركيز الشديد على الاتفاق العالمي والرقابة الدولية. ويُظهر التحليل المُفصّل لهذه الخطط المراحل والخصائص الرئيسة التالية: وشملت الإجراءات السوفيتية الرئيسة ما يلي:

- في يونيو 1946م اقترح الاتحاد السوفييتي اتفاقية دولية لحظر إنتاج واستخدام الأسلحة الذرية للتدمير الشامل.
- اقترح الاتحاد السوفييتي في البداية التدمير الفوري لجميع المخزونات النووية وتجميد القوات التقليدية والميزانيات العسكرية اعتبارًا من الأول من يناير 1955م وعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح على الفور. وقد نشأ نهج تدريجي لنزع السلاح، حيث يكون تجميد القوات والنفقات العسكرية هو الخطوة الأولى، تليها تخفيضات تدريجية، وكانت المقترحات السوفييتية متوافقة مع بعض الخطط الغربية بشأن تجميد القوات أولاً، لكن تواجدت خلافات حول توقيت وقف إنتاج الأسلحة النووية. وكان الشرط الذي يقضي بأن يتم استخدام المواد النووية الموجودة حصرياً للأغراض السلمية من الأولويات السوفييتية.

وعمومًا ركزت المقترحات السوفيتية الأولية غالبًا على حظر الأسلحة النووية وتخفيضات كبيرة في القوات التقليدية. وقد نُظر إلى هذه المقترحات أحيانًا على أنها جهود دعائية، نظرًا للتفوق التقليدي السوفيتي في ذلك الوقت. لكن كل هذه المقترحات كانت تهدف إلى بناء الثقة من خلال نزع السلاح القابل للتحقق والمنظم بعناية، ولكنها واجهت تشككًا غربيًا حيث تذبذبت المفاوضات بين الاستعداد السوفييتي والتراجع عنه.

- طوال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، شارك الاتحاد السوفييتي في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرهم، على الرغم من أن الأحداث السياسية مثل الثورة المجرية وحادثة يو-2 تسببت في انتكاسات.
- لقد دافع الاتحاد السوفييتي عن نزع السلاح الكامل واقترح إلغاء جميع المعدات الحربية والجيوش والأسلحة النووية والصاروخية والهياكل العسكرية، مؤكداً أن نزع السلاح الشامل والكامل هو الطريقة الأكثر موثوقية لضمان السلام الدائم.
- وكثيرًا ما شكلت المقترحات السوفييتية الأساس للمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام 1963م ومعاهدة القارة القطبية الجنوبية لعام 1959م التي أسست القارة القطبية الجنوبية كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.
- في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين انخرط الاتحاد السوفييتي في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (SALT I وII): سالت 1 (1969-1972): التي أسفرت عن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للصواريخ Anti-ballistic missile (ABM) واتفاقية مؤقتة للحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وأعطى السوفييت الأولوية للحد من أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكية. وسالت 2 (1972-1979): التي هدفت إلى معاهدة أكثر شمولاً وطويلة الأجل بشأن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، حيث أدخلت سقوفًا على مركبات الإطلاق وأنظمة الرؤوس الحربية المتعددة المستهدفة بشكل مستقل (MIRV). وعلى الرغم من توقيعها إلا أن الكونجرس الأمريكي لم يصدق عليها. وفي وقت لاحق في معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF) مع الولايات المتحدة، والتي كانت اتفاقية تاريخية للقضاء على فئة كاملة من الصواريخ النووية مما يمثل انخفاضًا تاريخيًا في الأسلحة النووية وتخفيف التوترات الأوروبية .
- كما دعم الاتحاد السوفييتي التخفيضات الأحادية الجانب في القوات المسلحة، مثل القرار بخفض قواته المسلحة بمقدار الثلث في عام 1960م كخطوة بناءة نحو نزع السلاح .
- وعلى الرغم من فترات التوتر وانعدام الثقة حافظ الاتحاد السوفييتي على سياسة السلام والصداقة مع جميع الدول، ساعيًا إلى تطوير علاقات قائمة على نزع السلاح وإلغاء الحرب كأداة سياسية . واتسمت جهود نزع السلاح السوفييتي بالاستمرارية والالتزام الأساسي بالقضاء على الأسلحة النووية كوسيلة لمنع الحرب وتعزيز الأمن الدولي.
- تخفيض عدد وأنواع الأسلحة النووية، وخاصة بموجب معاهدتي تخفيض الأسلحة النووية المتوسطة المدى وتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (START).
- إنشاء آليات التحقق والتفتيش المتبادل التي تبني الثقة.
- إنشاء أطر للحوار المستمر بشأن الاستقرار الاستراتيجي، والذي استمر بعد الحرب الباردة مع روسيا.

- ومع ذلك غالبًا ما كانت هذه الجهود مقيدة بالشكوك المتبادلة، والتنافسات الجيوسياسية، والتنافس التكنولوجي. وكان نزع السلاح أحد عناصر السياسة الخارجية السوفيتية الأوسع، والتي شملت أيضًا التحديث العسكري والتنافس الاستراتيجي.

ومن البحث نستنتج النتائج التالية:

*- تُنسب فكرة عقد مؤتمر برلين إلى الدبلوماسية السوفيتية بُغية التوصل إلى حل للمسائل الدولية.

*- بعد وفاة ستالين تعامل القادة السوفييت مع المشاكل المعقدة التي يطرحها الوضع الدولي على أساس مفهوم الانفراج أو استراتيجية القنوات السلمية لتحقيق ما عجز ستالين عن تحقيقة بالحرب أو القوة، فكان من الطبيعي بالنسبة لهم أن يريدوا هدنة مع العالم الخارجي في وقت تزايدت فيه الصعوبات الداخلية بشكل حاد. فلقد حاول خلفاؤه الخروج من هذه الأزمة دون التنازل عن أي شيء من خلال اتخاذ المبادرة وتوسيع العلاقات الدولية واللجوء إلى دبلوماسية أكثر مرونة وأقل توجهاً نحو الدفاع من دبلوماسية ستالين. وكان هذا الاختيار وحده يعني مراجعة حاسمة للأساليب التي استخدمها ستالين زمن الحرب الباردة. وبالتالي تُعد الدبلوماسية السوفيتية في مؤتمر برلين مدخلًا لسياسة التعايش السلمي مع الدول ذات الأنظمة الإجتماعية المختلفة التي أطلقها الاتحاد السوفيتي زمن الحرب الباردة.

*- حرصت الدبلوماسية السوفيتية على إشراك الصين ضمن قائمة القوى العضمى لضمان كسب صوت يؤيدها في مواجهة الدول الغربية الثلاث.

*- كانت ألمانيا قلب الصراع الأوروبي خلال الحرب العالمية الثانية، وخسائر الاتحاد السوفيتي بسبب الغزو الألماني كانت هائلة. وبعد الاستسلام غير المشروط لألمانيا، تم تقسيمها إلى أربع مناطق احتلال (أمريكية، بريطانية، فرنسية، وسوفيتية)، وتم تقسيم برلين بدورها. ولقد تمثلت الأهداف السوفيتية الرئيسة تجاه القضية الألمانية في:

- التعويضات الضخمة: كان الهدف الأبرز والأكثر إلحاحًا للاتحاد السوفيتي هو الحصول على تعويضات هائلة من ألمانيا لإعادة بناء اقتصاده المدمر. فقام السوفييت بتفكيك المصانع والمنشآت الصناعية في منطقتهم ونقلها إلى الاتحاد السوفيتي.
- إضعاف ألمانيا ومنع صعودها: أراد ستالين تفكيك ألمانيا وإضعافها بشكل دائم لضمان عدم تهديدها لأمن الاتحاد السوفيتي في المستقبل. وكان هذا يعني نزع السلاح بالكامل (Demilitarization) وتصفية النازية (Denazification).
- إقامة نظام شيوعي: سعى الاتحاد السوفيتي إلى إقامة نظام شيوعي في منطقة احتلاله، يكون تابعاً لموسكو، لإنشاء منطقة نفوذ سوفيتية واسعة في أوروبا الشرقية.
- وحدة ألمانيا المحايدة (مرحلياً): على المدى البعيد، كان الاتحاد السوفيتي يفضل ألمانيا موحدة ومحايدة، ولكن بشروط تضمن نفوذاً سوفيتياً كبيراً عليها، وأن تكون خالية من أي تهديد عسكري للاتحاد السوفيتي. وقد اقترح السوفييت مراراً وتكراراً توحيد ألمانيا على أساس حيادها، لكن الغرب رفض ذلك دون ضمانات للانتخابات الحرة.

***- أدت التناقضات بين أهداف الحلفاء الغربيين والاتحاد السوفيتي إلى انقسام ألمانيا ولقد ساهمت عدة عوامل في ذلك وهي:**

- الخلافات الاقتصادية: أصر الاتحاد السوفيتي على تعويضات ضخمة، بينما ركز الغرب على إعادة بناء الاقتصاد الألماني ليكون قادرًا على الاعتماد على نفسه ومنع تكرار الأزمة الاقتصادية التي ساهمت في صعود النازية. ولقد أدت سياسات السوفييت في منطقتهم إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية هناك.

- خلافات برلين: كانت برلين الواقعة داخل المنطقة السوفيتية نقطة توتر رئيسية. وقد أظهر حصار برلين عامي 1948-1949م من قبل السوفييت- كرد فعل على الإصلاح النقدي في المناطق الغربية- عمق الانقسام.
- تشكيل الكتلتين: مع تصاعد الحرب الباردة أدت الاختلافات الأيديولوجية والسياسية إلى تشكيل كتلتين متنافستين. وفي 1949م تأسست جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) المدعومة من الغرب، وتلتها جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) المدعومة من الاتحاد السوفيتي.
- التسليح والانضمام للأحلاف: عارض الاتحاد السوفيتي بشدة إعادة تسليح ألمانيا الغربية وانضمامها إلى حلف الناتو عام 1955م. وكرد فعل على ذلك أسس الاتحاد السوفيتي حلف وارسو في نفس العام ودمج ألمانيا الشرقية في نظامه العسكري والاقتصادي.

*- رغم تأسيس ألمانيا الشرقية لم يتخل الاتحاد السوفيتي تمامًا عن فكرة ألمانيا موحدة ولكن فقط إذا كانت هذه الوحدة تخدم المصالح السوفيتية أي (بشروط سوفيتية). كانت المقترحات السوفيتية لوحدة ألمانيا تتضمن شروطاً مثل نزع السلاح الكامل والحياد الصارم، وهو ما كان يعني عملياً إبعاد ألمانيا عن النفوذ الغربي وإبقائها تحت تأثير سوفيتي.

*- بعد إدراك السوفييت صعوبة تحقيق وحدة ألمانيا بشروطهم، خاصة مع تزايد قوة ألمانيا الغربية واندماجها في الكتلة الغربية ركزوا على تعزيز ألمانيا الشرقية كنقطة ارتكاز لنفوذهم في أوروبا الوسطى وهذا ما يُعرف بالواقعية السياسية.

*- أصبحت ألمانيا الشرقية دولة حاجزة حيوية للاتحاد السوفيتي تمنع أي تهديد محتمل من الغرب وتوفر له قاعدة عسكرية وسياسية متقدمة.

*- لولا تقسيم ألمانيا لما تمكنت الولايات المتحدة من إعادة العسكريين الألمان إلى سدة الحكم وجعلهم حلفاء لها في القتال ضد الاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان الاشتراكية.

*- إن رفض المقترحات السوفييتية بشأن المسألة الألمانية في شهري مارس وأبريل 1952م يشكل دليلاً واضحاً على معارضة القوى الغربية لوجود ألمانيا موحدة وديمقراطية ومحبة للسلام.

*- فيما يتعلق بإحياء العسكرة في جمهورية ألمانيا الاتحادية وتحويلها إلى قوة ضاربة تابعة لحلف شمال الأطلسي، فإن الموقف الثابت والمستقر للاتحاد السوفييتي أجبر حكومات القوى الغربية على تأجيل تنفيذ خططها باستمرار والبحث عن حلول بديلة لتنفيذها. لو لم تكن هناك سياسة للاتحاد السوفييتي تجاه المسألة الألمانية، لكان من الممكن تنفيذ عسكرة جمهورية ألمانيا الاتحادية في وقت أبكر وعلى نطاق أوسع مما حدث بالفعل.

***- تمثلت الأهداف السوفيتية الأولية تجاه قضية النمسا في:**

- التعويضات (Reparations): سعى الاتحاد السوفيتي للحصول على تعويضات كبيرة من النمسا عن الأضرار التي لحقت به خلال الحرب. تمثلت هذه التعويضات في مصادرة الأصول الألمانية في منطقة الاحتلال السوفيتي، والتي فسرها السوفييت على أنها "أي ملكية كانت مملوكة للألمان أو مستثمرين ألمان في نهاية الحرب".
- تأمين النفوذ: حاول ستالين إقامة حكومة صديقة للسوفييت في النمسا واتخاذ إجراءات لتعزيز النفوذ السوفيتي، على أمل تحويلها إلى "ديمقراطية شعبية" (نموذج شيوعي).
- بقاء القوات: استخدم الاتحاد السوفيتي احتلال النمسا كمبرر قانوني للإبقاء على قواته في أوروبا الشرقية.

*- وعلى الرغم من الأهداف السوفيتية الأولية المتمثلة في (التعويضات، بقاء القوات، تأمين النفوذ)، فإن النمسا لم تتبع مسار ألمانيا نحو الانقسام. ولقد ساهمت في ذلك عدة عوامل:

- الموقع الجيوسياسي: كانت النمسا أبعد عن الحدود السوفيتية مقارنة بألمانيا، ولم تكن تشكل نفس الأهمية الاستراتيجية في منطقة نفوذ الاتحاد السوفيتي.
- الاحتلال الرباعي: بسبب تقسيم النمسا بين القوى الأربع، لم يتمكن الاتحاد السوفيتي من السيطرة الكاملة على البلاد وضمها إلى كتلته الشرقية بسهولة.
- الحياد: مع تصاعد الحرب الباردة بدأت النمسا بقيادة حكومتها المنتخبة في الدفع بقوة نحو الحياد كحل لإنهاء الاحتلال. وكان هذا الموقف جذابًا للسوفييت الذين رأوا فيه وسيلة لإبعاد النمسا عن المعسكر الغربي (حلف الناتو).
- معاهدة الدولة النمساوية 1955م (Austrian State Treaty): بعد سنوات من المفاوضات المتعثرة، وفي ظل تغير القيادة في الاتحاد السوفيتي (بعد وفاة ستالين)، توصلت الأطراف إلى اتفاق. بموجب هذه المعاهدة التي وُقعت في 15 مايو 1955م استعادت النمسا سيادتها الكاملة بشرط إعلان "حيادها الدائم". وفي المقابل وافق الاتحاد السوفيتي على سحب قواته من النمسا بحلول أكتوبر 1955م في مقابل حصوله على بعض التعويضات الاقتصادية مثل الامتيازات النفطية وحقوق الملكية لبعض الشركات.

*- يمكن اعتبار الموقف السوفيتي من النمسا براجماتيًا. فبدلًا من الإصرار على ضمها أو فرض نظام شيوعي كامل، فضّل السوفييت ضمان حياد النمسا، مما منعها من الانضمام إلى الناتو وشكل منطقة عازلة بين الكتلتين. لقد كان هذا حلًا وسطًا سمح للاتحاد السوفيتي بتحقيق بعض مكاسبه الاقتصادية وتأمين جزء من أهدافه الأمنية دون الدخول في مواجهة مفتوحة مع الغرب حول النمسا.

*- يكمن الاختلاف الجوهري بين الموقف السوفيتي من النمسا وألمانيا في:

- الأهمية الاستراتيجية: كانت ألمانيا ذات أهمية استراتيجية أكبر بكثير للاتحاد السوفيتي من النمسا نظرًا لموقعها الجغرافي وحجمها وقوتها الصناعية المحتملة.
- مستوى التهديد: كانت ألمانيا (وخاصة ألمانيا النازية) هي التي شنت حربًا مدمرة على الاتحاد السوفيتي، مما جعل السوفييت أكثر حذرًا وتشددًا في التعامل معها. بينما كانت النمسا تعتبر "ضحية" إلى حد ما.
- نتائج الاحتلال: أدى الاحتلال الرباعي في كلتا الدولتين إلى مسارات مختلفة. ففي النمسا سمح التوافق على الحياد باستعادة السيادة الكاملة. وفي ألمانيا أدت الخلافات العميقة حول التعويضات والمستقبل السياسي إلى الانقسام الدائم تقريبًا حتى نهاية الحرب الباردة.
- المرونة السوفيتية: أظهر الاتحاد السوفيتي مرونة أكبر في قضية النمسا حيث قبل بحلها كدولة محايدة. أما في قضية ألمانيا فقد كان موقفه أكثر تصلبًا، مما ساهم في الانقسام وقيام دولتين ألمانيتين متعارضتين أيديولوجيًا.

وبشكل عام يعكس الموقف السوفيتي من كلتا الدولتين مزيجًا من الأيديولوجية الشيوعية (محاولة نشر النفوذ وبناء دول شيوعية تابعة)، والبراجماتية السياسية (تأمين الحدود، الحصول على تعويضات)، والمخاوف الأمنية العميقة المتجذرة من الغزو الألماني. وكانت النتيجة النهائية هي تباين مصير البلدين، حيث استعادت النمسا سيادتها كدولة محايدة، بينما ظلت ألمانيا مقسمة لعقود، وباتت رمزًا حياً للصراع بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة.

*- لقد كان مشروع المعاهدة السوفييتية بشأن نظام الأمن الجماعي في أوروبا يمثل بديلًا صحيًا في السياسة الخارجية لسياسة تشكيل التكتلات العسكرية وتقسيم أوروبا وتصعيد خطر الحرب.

*- أدت المقترحات السوفييتية الرامية إلى توسيع عضوية معاهدة الأمن الجماعي الأوروبية وإدراج الولايات المتحدة فيها إلى إخراج سلاح الجدل السياسي من أيدي معارضي الأمن الأوروبي، الذين

زعموا أن الاتحاد السوفييتي يريد إزالة الولايات المتحدة بالكامل من المشاركة في الشؤون الأوروبية، وإخضاع أوروبا تحت علم النظام الأمني.

*- هدفت تحركات السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي خلال هذه الفترة فيما يتصل بأهم المشاكل الأوروبية إلى فضح الخطط الإمبريالية وتعطيلها وتحقيق نتائج إيجابية محددة في تعزيز السلام. وكانت مقترحات الاتحاد السوفييتي بشأن قضايا الأمن الأوروبي والمشكلة الألمانية التي صيغت وطرحت في الفترة 1953-1955م جزءًا من هجومه العام في السياسة الخارجية الذي تطور في تلك السنوات، وهو أحد جوانب النضال من أجل تخفيف التوترات الدولية.

*- إن أحد أهم مجالات نشاط السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى في فترة ما بعد الحرب هو نضالها المستمر من أجل نزع السلاح، ومنع إنتاج واستخدام أسلحة الدمار الشامل للبشرية. وقد اكتسب هذا الصراع أهمية خاصة فيما يتصل بتشكيل كتلة شمال الأطلسي العدوانية وسباق التسلح وظهور الأسلحة النووية وتحسينها.

وفي أوائل الخمسينيات من القرن العشرين وصلت الاستعدادات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى أبعاد هائلة. فلقد اشتدت وتيرة سباق التسلح بشكل حاد، وتزايدت معدلات إنتاج الأسلحة الذرية، وتوسعت شبكة القواعد العسكرية الأمريكية على الأراضي الأجنبية، والتي كانت تستهدف في المقام الأول الاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان الاشتراكية. لقد ارتفعت النفقات العسكرية المباشرة للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وحدها من 18.5 مليار دولار في عام 1949م إلى 52.9 مليار دولار في عام 1955م. كما زادت النفقات العسكرية المباشرة للولايات المتحدة ثلاثة أضعاف خلال نفس الفترة، من 13.3 مليار دولار إلى 40.5 مليار دولار، وتضاعفت نفقات إنجلترا أكثر من الضعف، من 2.2 مليار دولار إلى 4.8 مليار دولار. كل هذا أدى إلى زيادة التوترات الدولية بشكل خطير وخلق تهديد اندلاع حرب جديدة.

*- لقد بذل الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى كل جهد ممكن لإخراج مسألة نزع السلاح من مأزق المناقشات غير المثمرة وإجبار الولايات المتحدة وإنجلترا وحلفائهما في الكتل العسكرية على حل مشكلة نزع السلاح لصالح السلام وأمن الأمم. حتى في المرحلة الأولية من مفاوضات نزع السلاح بعد الحرب والتي بدأت في عام 1946م برز خطان متعارضان تماما. فمن ناحية كان هناك خط الاتحاد السوفييتي وكل القوى المحبة للسلام التي كان هدفها نزع السلاح الحقيقي، ومن ناحية أخرى خط الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى التي عملت كمحرضين على سباق التسلح وعملت على تخريب الحل الملموس لمشكلة نزع السلاح. وبسبب موقف الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى تعطل عمل لجان الطاقة الذرية والأسلحة التقليدية التي أنشئت في السنوات الأولى بعد الحرب، وفي عام 1950م توقفت اجتماعات هذه الهيئات. وظلت الولايات المتحدة متمسكة بعناد بـ"خطة باروخ" التي كانت تأمل من خلالها ضمان هيمنة الشركات الأمريكية على اقتصادات البلدان الأخرى والاحتفاظ لنفسها باحتكار الاستمرار في إنتاج القنابل الذرية لفترة غير محددة. وفيما يتعلق بتقليص القوات المسلحة والتسليح طرحت القوى الغربية أطروحة خاطئة مفادها أنه لا يمكن اتخاذ تدابير عملية لتقليص الجيوش إلا بعد ضمان "الأمن الدولي"، ولتحقيق هذه الأغراض يتعين استيفاء عدد من "الشروط الأولية" منها إنشاء قوة مسلحة دولية تابعة للأمم المتحدة، واعتماد "خطة باروخ"، وإبرام معاهدات سلام مع ألمانيا واليابان بشروط القوى الغربية.

*- تميزت جهود الاتحاد السوفييتي لتخفيف التوتر الدولي وتحقيق نزع السلاح العام بما يلي:

أ- الدعوة المبكرة والمستمرة وأحادية الجانب إلى الحد من الأسلحة على الصعيد العالمي وحظر الأسلحة اللاإنسانية. مما يُظهر شجاعة وجرأة الاتحاد السوفيتي ويضع الطرف الآخر في موقف دفاعي.

ب- مقترحات بشأن إجراءات نزع السلاح على مراحل وبشكل متناسب.

ج- ربط نزع السلاح بالسلام والأمن والتقدم الاجتماعي.
د- المشاركة الفعالة في المحافل والمعاهدات الدولية المتعلقة بضبط التسلح.
ه- الدعوة إلى حظر الأسلحة النووية، وحظر التجارب النووية، وخفض القوات في المناطق الحساسة.
و- استخدام مجموعة من التكتيكات في صياغة خططه والتي من أهمها: المبادرة أحادية الجانب، والخطاب الاتهامي الموجه لخصومه بعرقلة المحادثات والمسؤولية عن التوتر وتصعيد التسلح، استخدام استراتيجيات شاملة بربط القضايا بعضها ببعض مثل قضية نزع السلاح والمحيطات أو إنشاء مناطق لاذرية، واستخدام عبارات تنم عن الأخلاق والقيم مثل "منع كارثة نووية" و"حماية السلام"، و"التعايش السلمي" وغيرها، وربط الماضي بالحاضر والتذكير دائمًا بالتهديد النووي المروع لأرض اليابان وتعزيز الحاجة الملحة لنزع السلاح.

***- لقد تشكلت سياسة نزع السلاح السوفييتية من خلال مزيج من الالتزام الأيديولوجي بالسلام والمخاوف الاستراتيجية العملية:**

- الالتزام الأيديولوجي : صور الاتحاد السوفييتي نفسه باعتباره بطل السلام ونزع السلاح، وسعى إلى إلغاء الحرب كأداة سياسية وتقليل خطر الفناء النووي.
- الاستقرار الاستراتيجي : سعى الاتحاد السوفيتي إلى الحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، مع منع سباقات التسلح المزعزعة للاستقرار. على سبيل المثال، اعتمدت القوات السوفيتية بشكل كبير على الصواريخ الباليستية العابرة للقارات قصيرة المدى، والتي كانت حساسة لمخاطر الضربة الأولى، مما جعل ضبط الأسلحة أمرًا حيويًا لأمنها.
- قضايا التحقق والثقة : غالبًا ما تضمنت المقترحات السوفيتية نزعًا شاملًا للأسلحة النووية، إلا أن التحقق كان نقطة خلاف. سعى الاتحاد السوفيتي إلى رقابة دولية صارمة، بينما شددت الولايات المتحدة على التخفيضات التدريجية مع التحقق. أدت هذه الاختلافات إلى تعقيد المفاوضات
- السياق الجيوسياسي : أدت أحداث مثل نشر الولايات المتحدة لصواريخ بيرشينج 2 في أوروبا ومبادرة ريجان للدفاع الاستراتيجي إلى زيادة المخاوف الأمنية السوفييتية وأثرت على ديناميكيات ضبط الأسلحة خلال الثمانينيات.

لقد مثّلت جهود الاتحاد السوفيتي لنزع السلاح في النصف الثاني من القرن العشرين سياسةً مستدامةً ومتطورةً تجمع بين مقترحاتٍ جريئةٍ لنزع السلاح العام، ومفاوضاتٍ فاعلةٍ بشأن المعاهدات، واتفاقياتٍ عمليةٍ للحد من التسلح. وقد عكست هذه السياسة هدفًا مزدوجًا يتمثل في تعزيز السلام الدولي والحفاظ على الأمن الاستراتيجي في خضم توترات الحرب الباردة، مما ترك أثرًا دائمًا على أنظمة الحد من التسلح العالمية.

*- تُظهر الخطط السوفيتية لنزع السلاح تحولًا كبيرًا عبر العقود. في البداية (الخمسينيات والستينيات)، كانت المقترحات غالبًا ما تكون تكتيكية، تهدف إلى استغلال نقاط القوة السوفيتية (التفوق التقليدي) أو نقاط ضعف الغرب (قضايا التجارب النووية)، وكسب النقاط الدعائية. في السبعينيات، تحول التركيز إلى "احتواء" سباق التسلح النووي بعد الوصول إلى مستويات خطيرة. أما في الثمانينيات، خاصة مع جورباتشوف، أصبحت الدوافع أكثر إلحاحًا وصدقًا، مدفوعة بالحاجة الماسة لإنقاذ الاقتصاد السوفيتي وإنهاء الحرب الباردة. وبشكل عام، كانت التحديات الرئيسة التي واجهت **هذه الخطط هي:**

- قضية التحقق والتفتيش: كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يطالبون بآليات تحقق وتفتيش صارمة لضمان الامتثال، بينما كان الاتحاد السوفيتي مترددًا في السماح بمثل هذا المستوى من التدخل في سيادته.

- انعدام الثقة المتبادل: شكك كل طرف في النوايا الحقيقية للآخر، مما عرقل التقدم في كثير من الأحيان.
- الخلافات حول التفوق العسكري: سعت كل قوة للحفاظ على نوع من التفوق أو التوازن الذي يخدم مصالحها، مما جعل المفاوضات معقدة.
- ربط نزع السلاح بقضايا أوسع: غالبًا ما ربط الاتحاد السوفيتي نزع السلاح بقضايا أوسع مثل حظر استخدام القوة، أو القضايا الإقليمية، مما أضاف تعقيدًا للمفاوضات.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن العديد من المبادرات السوفيتية، بالتعاون مع جهود الغرب، أدت إلى إبرام معاهدات مهمة ساعدت في احتواء سباق التسلح النووي والحد من مخاطر الحرب النووية خلال الحرب الباردة.

*- وُصفت بعض خطط نزع السلاح السوفيتية مثل نظيراتها الغربية، فلم تكن سوى مخطط لأحكام أساسية تُدرج في معاهدة مستقبلية. ومثل نظيرتها الغربية، كانت الخطة السوفيتية مراجعة موسعة للمقترحات السابقة. وكانت أهدافها شاملة، كما يوحي بذلك كل من كلمتي "عام" و"كامل": فكلمة "عام" تعني أن كل دولة تمتلك أسلحة يجب أن تنزع سلاحها، وكلمة "كامل" تعني الإلغاء التام لجميع الأسلحة. تجدر الإشارة هنا إلى أنه على عكس محادثات حظر التجارب، فإن تلك التي تنطوي على نزع السلاح العام لم تصل أبدًا إلى مرحلة المفاوضات الجادة. ونادرًا ما انتقلت المناقشات من التعميمات العامة إلى التحديدات. وقد استعد كل جانب خطابات مطولة صُممت إما للدفاع عن موقفها أو لمهاجمة موقف المعارضة، ولكنها لم تُعنَ قط باستكشاف موقف وسط مقبول. باختصار، كانت مناقشات نزع السلاح العام أقرب إلى مونولوجات متوازية منها إلى حوار.

*- قد يصعب على البعض حين النظر إلى حقائق السلوك السوفيتي مقابل خطاباته تحديد ما إذا كان الاتحاد السوفيتي بطل نزع السلاح أم إعادة التسلح. فعلى الرغم من كل "مزاعمه" ونداءاته بالسلام، فإنه كان دولة ذات نفقات دفاعية ضخمة ومتزايدة، ومستمرًا في تكديسه للأسلحة النووية والتقليدية المتطورة. وعلى الصعيد الخارجي يشجع دوره كمورد للأسلحة حتمًا دول العالم الثالث على تسوية نزاعاتها بوسائل القوة، وهناك إغراء لاستخدام قوته العسكرية لتعزيز مصالحه السياسية حول العالم. وهذا ليس بالعيب فهو من باب (وأعدوا) في عالم لا يفهم سوى القوة لغةً ولا يحترم إلا الأقوياء. ولما لا! فهل تقتصر القوة على الولايات المتحدة فقط التي حاولت أكثر من مرة الخروج على قاعدة "الردع المتبادل" إلى ضمان قدرة الولايات المتحدة وتفوقها العسكري والنووي على الاتحاد السوفيتي.

الملاحق:

Draft International Convention
on the Prohibition of the Production and z Use of Weapons Based on Employing Atomic Energy for Mass Destruction
Submitted by the USSR Delegation
to the UN Atomic Energy Commission on June 19, 1946
(List of States Parties to this Convention)
Profoundly aware of the enormous significance of great scientific discoveries involving the fission of the atomic nucleus and the generation and use of atomic energy for raising the welfare and living standards of peoples throughout the world, and for developing culture and science for the benefit of mankind;
Inspired by the desire to do everything possible to promote the fullest use by all peoples of scientific discoveries in the sphere of atomic energy for improving the life and welfare of all peoples and for the further progress of human culture;
Clearly aware that great scientific discoveries in the sphere of atomic energy constitute a significant danger, primarily to peaceful cities and the civilian population if these discoveries were used to employ atomic weapons for purposes of mass destruction;
Recognising the importance of the fact that existing international agreements have already banned the use in war of asphyxiating, toxic and other similar gases, as well as all similar liquids, substances and processes, and bacteriological weapons that have been justly condemned by public opinion in the civilised world, and believing that the international prohibition of the use of atomic weapons for mass annihilation of people corresponds to the aspirations and conscience of all the world's peoples to even a greater measure; and
Inspired by the firm intention to prevent the threat of use of these scientific discoveries to the detriment and against the interests of mankind; Have resolved to conclude a Convention on the prohibition of the production and use of weapons based on the use of atomic energy, and, to that end, have appointed their plenipotentiary representatives (list of plenipotentiary representatives to follow), who, having submitted their cre- ; dentials, found to be in complete order, have agreed upon the following:

Article 1

The High Contracting Parties solemnly declare their unanimous resolve to prohibit the production and use of weapons based on the use of atomic energy, and to that end pledge:
(a): under no circumstances to use atomic weapons;
(b): to prohibit the production and storage of weapons based on the use of atomic energy;
(c): to destroy, within a three-month period as of the date on which this Convention goes into effect, all their stockpiles of complete and incomplete atomic weapons.

Article 2

The High Contracting States declare that any violation of Article 1 of this Convention shall be a very grave international crime against humanity.

Article 3

The High Contracting States, within a six-month period as of the date from which the present Convention goes into effect, shall promulgate laws stipulating the severe punishment of violators of the provisions of this Convention.

Article 4

This Convention shall be of unlimited duration.

Article 5

This Convention shall be open for accession to any State, both member and non-member of the United Nations Organisation.

Article 6

This Convention shall go into effect after approval by the Security Council, and following ratification by half of the signatory States, including all the UN member-states listed in Article 23 of the UN Charter and after their deposit of the instruments of ratification with the Secretary-General of the United Nations.

Article 7

After its entry into force, the present Convention shall be binding for all States, both members and non-members of the United Nations Organisation.

Article 8

This Convention, the Chinese, English, French, Russian, and Spanish texts of which are authentic, shall be drawn up in one copy and deposited in the records of the Secretary- General of the United Nations. The Secretary-General shall forward certified copies to all the Parties to the Convention.

ملحق مسودة الاتفاقية الدولية لحظر إنتاج واستخدام الأسلحة القائمة على استخدام الطاقة الذرية لأغراض الدمار الشامل/مقدمة من وفد الاتحاد السوفيتي إلى لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في 19 يونيو 1946م . من المصدر

The USSR Proposes Disarmament (1920s-1980s), Translated from the Russian Designed by Vladimir Gordon, Progress Publishers, Moscow, 1986, p 106-108

Proposals Concerning Atomic Energy Controls

Submitted by the USSR Delegation to the UN Atomic Energy Commission on June 11, 1947

The Soviet Government, in addition to and in development of its proposal concerning the conclusion of an international convention banning atomic and other basic weapons of mass destruction submitted on June 19, 1946 for consideration by the Atomic Energy Control Commission, also submits for examination by the aforementioned Commission the following basic provisions that should underlie an international agreement or convention on atomic energy control.

.1 :To ensure the use of atomic energy exclusively for peaceful purposes, in accordance with the international convention banning atomic and other basic types of weapons of mass destruction, in order to prevent violations of the convention banning atomic weapons, and to protect states that observe the terms of the convention from the risk of infringement and digression thereof, strict international controls shall be imposed simultaneously over all enterprises engaged in the extraction of atomic raw materials, producing atomic materials, and generating atomic energy.

.2:To implement measures for controlling atomic energy enterprises, an International Commission for Atomic Energy Control called the International Control Commission shall be established within the framework of the Security Council.

.3:The International Control Commission shall have its own inspection staff.

.4:The terms and organisational principles of the international control of atomic energy, and the composition, rights and duties of the International Control Commission, as well as the provisions on the basis of which it shall conduct its activities, shall be determined by a special International Convention on Atomic Energy Control to be concluded in accordance with the Convention Banning Atomic Weapons.

.5:To ensure effective international control over atomic energy, the following basic provisions shall underlie the Convention on Atomic Energy Control:

(a): The International Control Commission shall be composed of representatives of states represented in the Atomic Energy Control Commission established by a General Assembly decision of January 24, 1946, and the former may establish any subsidiary bodies it shall find necessary for exercising its functions.

(b): The International Control Commission shall establish its own rules of procedure.

(c): The staff of the International Control Commission shall be selected on an international basis.

(d): The International Control Commission shall periodically inspect enterprises which extract atomic raw materials, produce atomic materials and generate atomic energy.

.6: In inspecting atomic energy enterprises, the International Control Commission shall:

(a): Examine the activities of enterprises that extract atomic raw materials, produce atomic materials and generate atomic energy, and their records;

(b): Check available reserves of atomic raw materials, materials and unfinished products;

(c): Study their production operations within the scope necessary to control the utilisation of atomic materials and atomic energy;

(d): Observe the implementation of the rules stipulated by the Control Convention for operating those enterprises, and work out and prescribe technological control regulations for such enterprises;

(e): Collect and process information on the extraction of atomic raw materials, production of atomic materials, and generation of atomic energy;

(f): Conduct special inspections in the event of the suspicion of violations of the convention banning atomic weapons;

(g): Make recommendations to governments on questions relating to the production, storage and utilisation of atomic materials and atomic energy; and

(h): Make recommendations to the Security Council on preventive and punitive measures against parties violating the conventions banning atomic weapons and on the control of atomic energy.

.7: To perform the control and inspection tasks entrusted to the International Control Commission, the latter shall have the right to:

(a): Access to any enterprise engaged in the extraction, production and storage of atomic resources and materials, or using atomic energy;
(b): Familiarise itself with production operations at atomic energy enterprises within the scope necessary for controlling the utilisation of atomic materials and energy;
(c): Weigh, measure and perform various kinds of analyses of atomic resources, materials, and unfinished products;
(d): Demand from the government of any state and verify various kinds of information and reports on the activity of atomic energy enterprises;
(e): Demand various kinds of explanations on questions relating to the activity of atomic energy enterprises;
(f): Give recommendations and presentations to governments on the production and utilisation of atomic energy; and
(g): Submit for examination by the Security Council of recommendations on measures against Parties violating the conventions banning atomic weapons and on control over atomic energy.
.8: In accordance with the tasks of international control of atomic energy, the following provisions shall underlie research activity in the field of atomic energy:
(a): Research work in the field of atomic energy shall be governed by the need to observe the Convention banning atomic weapons and to prevent the utilisation of such research for military purposes.
(b): States that have signed the convention banning atomic weapons shall have the right to conduct unrestricted research in the field of atomic energy in order to find ways to use it for peaceful purposes.
(c): In the interests of the effective implementation of its control and inspection functions, the International Control Commission shall have the opportunity to conduct research activity to find ways to use atomic energy for peaceful purposes. Such activity would permit the Commission to be aware of the latest achievements in the field; the Commission would employ its own skilled international staff necessary for the practical implementation of control and inspection measures.
(d): In conducting research work in atomic energy, a major task of the International Control Commission shall be to ensure a broad international exchange of information in this field and to provide all necessary assistance through consultations to those States Parties to the Convention which may need such assistance.

(e): The International Control Commission shall possess the necessary material resources, including scientific laboratories and experimental facilities, for the suitable organisation of its research activities.

ملحق (المقترحات المتعلقة بضوابط الطاقة الذرية التي قدمها وفد الاتحاد السوفييتي إلى لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في 11 يونيو 1947) من المصدر The USSR Proposes Disarmament (1920s-1980s),p.109-112

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: الوثائق:

- قرار السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي في قضايا سياسة الحكومة السوفيتية الخارجية. أقر في 21 ديسمبر 1957م، نشرة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي، عام 1957م، العدد 28، مجموعة الوثائق الأساسية للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي في قضايا السياسة الخارجية 1956 -1962م، دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية، موسكو، 1962م.
- نشرة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي عام 1956م، العدد 15، مجموعة الوثائق الأساسية للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي في قضايا السياسة الخارجية 1956 -1962م، دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية، موسكو، 1962م.
- نشرة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي عام 1957م، العدد 11، (قرار السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي)، و(نداء السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي إلى كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية وبرلمان بريطانيا العظمى)، مجموعة الوثائق الأساسية للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي في قضايا السياسة الخارجية 1956 -1962م، دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية، موسكو، 1962م.
- FRUS 1961-1963, Vol. VII, VIII, IX, Arms control; National Security Policy; Foreign Economic Policy Microfiche Supplement, Department of State, Washington, 1997.
- FRUS; 1958–1960, Volume III, National Security Policy; Arms Control and Disarmament, Microfiche Supplement, Department of State, Washington, 1998.
- No. 529: Memorandum of Discussion at the 186th Meeting of the National Security Council, Friday, February 26, 1954, FRUS, 1952–1954, Germany and Austria, Volume VII, Part 1, United States Government Printing Office, Washington, 1986.
- No.59: Editorial Note, FRUS, Eastern Europe; Soviet Union; Eastern Mediterranean, Volume VIII; 1988.
- №. 337. Заявление ТАСС по вопросу о границах Германии, 16 сентября 1955 г: Министерство иностранных дел СССР, Министерство иностранных дел ГДР; Отношения СССР ГДР 1949-1955 гг. Лонументы и материалы, Издательство политической литературы, Москва, 1974. (Затем он сокращается до: Отношения СССР ГДР.)
- № 13, Меморандум Правительства СССР о некоторых неотложных мерах по прекращению гонки вооружений и

разоружению. [1 июля 1968 г.]: Собрание постановлений правительства СССР за 1968 г. № 1-23. — М.: Юрид. лит., б. г.

- №. 338. Заявление Премьер-министра ГДР О. Гротеволя на Московском Центральном аэродроме по прибытии в СССР правительственной делегации ГДР, 16 сентября 1955 г., Отношения СССР с ГДР. 1949-1955.
- Procedural History. Comprehensive Nuclear Test Ban Treaty (Arabic), United nation Audiovisual library of international law, copyright United nation, 2008.
- United Nations Resolutions Adopted by the General Assembly during Its 14th Session 15.IX-13.XII. 1959. General Assembly. Official Records: 14th Session. Supplement No. 16 (A/4354), New York, 1960.
- United Nations, GENERAL ASSEMBLY, FOURTEENTH SESSION, Official Records, FIRST COMMITTEE, 1034th MEETING, Agenda item 70 :General and complete disarmament (A/4218, A/4219, A/ C.1/818, A/C.1/820, A/ C. l/821) (continued), New York, Tuesday, 27 October 1959.
- -United Nations; General Assembly, Twelfth session,Official Records, first Cohhittee 872nd meeting, New York, Wednesday, 16 October 1957.
- Берлинское совещание министров иностранных дел четырех держав СССР, Великобритании, США и Франции (25 января 18 февраля 1954 г.): Документы и протоколы. М., 1954.
- Берлинское совещание министров иностранных дел четырех держав. 25 января — 18 февраля 1954 года. IV. Общеевропейский договор о коллективной безопасности в Европе: Международные отношения и внешняя политика СССР (1871-1957 гг.): Сб. док. — М., 1957.
- Берлинское совещание министров иностранных дел четырех держав. 25 января — 18 февраля 1954 года. I. Проект Советского правительства о мирном договоре с

Гер-манией: Международные отношения и внешняя политика СССР (1871-1957 гг.): Сб. док. — М., 1957.

- Громыко А.А. (ред.); СОВЕТСКИЙ СОЮЗ НА МЕЖДУНАРОДНЫХ КОНФЕРЕНЦИЯХ ПЕРИОДА ВЕЛИКОЙ ОТЕЧЕСТВЕННОЙ ВОЙНЫ 1941—1945 гг, Том I, МОСКОВСКАЯ КОНФЕРЕНЦИЯ, МИНИСТРОВ ИНОСТРАННЫХ ДЕЛ СССР, США И ВЕЛИКОБРИТАНИИ, (19—30 октября 1943 г.), Сборник документов, Москва, Издательство политической литературы, 1984 г.
- МИНИСТЕРСТВО ИНОСТРАННЫХ ДЕЛ СССР, ДОКУМЕНТЫ ВНЕШНЕЙ ПОЛИТИКИ СССР, том пятый (7 января 1922 г. — 19 ноября 1922 г.), Государственное издательство ПОЛИТИЧЕСКОЙ ЛИТЕРАТУРЫ, Москва, 1961.
- Н. С. Хрущев. Отчетный доклад Центрального Комитета Коммунистической партии Советского Союза XX съезду партии. XX СЪЕЗД КОММУНИСТИЧЕСКОЙ ПАРТИИ СОВЕТСКОГО СОЮЗА 14—25 ФЕВРАЛЯ 1956 года СТЕНОГРАФИЧЕСКИЙ, ОТЧЕТ I, ГОСУДАРСТВЕННОЕ ИЗДАТЕЛЬСТВО ПОЛИТИЧЕСКОЙ ЛИТЕРАТУРЫ, МОСКВА, 1956.
- Предложения советской делегации на пятой сессии Генеральной Ассамблеи: «Объединенные Нации. Генеральная Ассамблея. Пятая сессия», Нью-Йорк, 1950, док. A/1376.
- Президиум ЦК КПСС. 1954-1964.; Черновые протокольные записи заседаний. Стенограммы. Постановления. В 3 т. Т. 2. Постановления. 1954-1958. — М.: РОССПЭН, 2006.
- Eden to London, 25 Jan. 1954, FO 371/109276/246. ; April-15-1954, The Question of a Conference of the Five Great Powers with the Participation of the PRC.
- Department of State Bulletin, September 20, 1954.
- 1039th MEETING, A/C.1/SR. 1039, Friday, 30 October 1959.
- President of the United States. (1959, December 1). The Antarctic Treaty: A Message from the President of the United States Transmitting Certified Copy of the Antarctic Treaty, Signed

at Washington on December 1, 1959, by the Plenipotentiaries of the United States of America and Eleven Other Countries. DOC. File Senate, 86th Cong., 2nd Session. Executive B.

- Soviet Union; Moscow conference for European security, November 29- December 2, 1954, conference of European countries for safeguarding peace and security in Europe (1954 Moscow, R. S. F. S. R.), Soviet News, London, 1954.
- No. 355, 396.1 BE/1–2554: Telegram, The United States Delegation at the Berlin Conference to the Department of State, confidential priority, Berlin, January 25, 1954—10 p.m., Foreign Relations of the United States, (hereafter FRUS), 1952–1954, Germany and Austria, Volume VII, Part 1, United States Government Printing Office, Washington, 1986.

ثانيًا: المذكرات الشخصية:

- Konrad Adenauer. Erinnerungen, 1955-1959, Stuttgart, Deutsche Verlags-Anstalt GmbH, 1967.

ثالثًا:المصادر العربية والمعربة:

- اسراعيلان وآخرون: سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، دار التقدم، موسكو، د.ت.
- القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة (شعبة البحوث العسكرية): الحرب الباردة وأصولها 1917- 1960م، ج1 (1917-1945)، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، 1964م.

رابعًا: المصادر الأجنبية:

- Blackett P. M. S. Military and Political Consequences of Atomic Energy. London, 1949.
- Georg Von Rauch; A history of Soviet Russia, translated by Peter and Annette Jacobsolin, Fourth Revised Edition, Frederick A. praeger, publisher, New York, Washington, London, 1957.
- J. Anatolyev; British and European Security, International Affairs, February 2, Moscow, 1966.
- Joseph L. Nogee; Neiteer War nor Peace: The Soviets at Geneva 1962-1964, Center for International Studies, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, Massachusetts, 1965.
- Leahy W. D.; THE PERSONAL STORY OF THE CHIEF OF STAFF TO PRESIDENTS ROOSEVELT AND TRUMAN BASED

ON HIS NOTES AND DIARIES MADE AT THE TIME., VICTOR GOLLANCZ LTD, LONDON ,1950.

- Soviet Union: Collective security in Europe: Soviet Note of March 31. 1954; published by Soviet news, 3 Rosary Gardens, London, S.W.7, and printed by Farleigh press Ltd. (T.U.), Beech and Rise, Watford, Herts, 1954.
- The Soviet Position on arm Control and Disarmament Negotiations and Propaganda 1954-1964, Center for international Studies, Massachusettsinstiut of Tichnology, 1965.
- Walter C. Clemens Jr.; Soviet Disarmament Policy, 1917-1963: An Analysis of Soviet Approaches to Disarmament and Arms Control, Stanford, Calif. : Hoover Institution on War, Revolution and Peace, 1965.
- А. А. ЛАВРИЩЕВ и Л Г, ТОМАШЕВСКИЙ (Редакторы); Международные отношения после второй мировой войны, В ТРЕХ ТОМАХ, т. 2 (1950- 1955 гг.), ИЗДАТЕЛЬСТВО ПОЛИТИЧЕСКОЙ ЛИТЕРАТУРЫ, Москва, I963.
- В. И. ЛЕНИН; ПОЛНОЕ СОБРАНИЕ СОЧИНЕНИЙ, ИЗДАНИЕ ПЯТОЕ, ИЗДАТЕЛЬСТВО ПОЛИТИЧЕСКОЙ ЛИТЕРАТУРЫ, МОСКВА, 1973.
- Валерий Андреевич Зорин; Борьба Советского Союза за разоружение, 1946-1960 годы; Изд-во Ин-та международных отношений, М., 1961.
- Г. АЛПРОВИЦ; АТОМНАЯ ДИПЛОМАТИЯ ХИРОСИМА И ПОТСДАМ, О применении атомной бомбы и о том, как Америка очутилась лицом к лицу с Советским Союзом {перевод с английского), Издательство „Международные отношения", Москва, 1968.
- Хайцман В.М.; СССР и проблема разоружения: (Между Первой и Второй мировыми войнами) ,M. : АН СССР,1959.

خامسًا: المراجع العربية والمعربة:

- أ-بيريزكين، وآخرون: تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، ج1 1917- 1945م، دار التقدم، موسكو، 1975م.
- ج-ب- دروزيل: التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين 1919 -1945م، ج1، ترجمة: خضر خضر، دار المنصور، بيروت – لبنان، 1985م .

- جوزيف ام سيراكوسا: الأسلحة النووية مقدمة قصيرة جداً، تر. محمد فتحي خضر، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015م.
- شميدت، تارنوفسكي، بيرخين: موجز تاريخ الاتحاد السوفيتي، دار التقدم (نشر وترجمة)، موسكو، 1986م.
- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1974م.
- ليونيد بريجينيف: فترة الركود، مقالات مختارة، ط1، ترجمة: حمدي عبد الجواد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1990.
- مجموعة مؤلفين: النار والجليد الامبراطورية الحمراء من العهد إلى اللحد 1917-1992م، ط1، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1992م.
- مجموعة مؤلفين: إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: النظم الدولية لمنع الانتشار والتجارب الإقليمية، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، جينيف، سويسرا، 2004.
- محمد بو زينة: أحداث العالم في القرن العشرين 1900- 1909م، ج1، منشورات محمد بو زينة، الجمهورية التونسية، (د.ت).
- محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية، منظور معاصر، مكتبة الانجلو مصرية، 2008م.
- هنري كيسنجر: الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ط١، ترجمة: مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ١٩٩٥م.

سادسًا: المراجع الأجنبية:

- Bertrand Goldschmidt; A forerunner of the NPT? The Soviet proposals of 1947: A retrospective look at attempts to control the spread of nuclear weapons, Special reports, IAEA BULLETIN, SPRING 1986.
- Derek Watson: Molotov A Biography, Palgrave Macmillan, London, 2005.
- Gar Alperovitz; The Decision to use the Atomic bomb, Vintage Books, A Division of Random House, Inc; New York, 1996,
- Hannah Vogt; The Burden of Guilt , A SHORT HISTORY OF GERMANY, 1914-1945, translated by Herbert Strauss, Oxford university press, New York, 1964.
- Igor' Sergeevich Ivanov (editor); Очерки истории Министерства иностранных дел России. 1802—2002: В 3 т. Т. 2, ОЛМА -ПРЕСС, Москва, 2002.

- Leffler, Melvyn P.; For the Soul of Mankind: The United States, the Soviet Union, and the Cold War, Hill and Wang, New York, 2007.
- Michael Sutton; France and the Construction of Europe, 1944-2007: The Geopolitical Imperative, Berghahn Books, N. Y, 2011.
- -Michio Kaku, Danial Axelrod; To win A Nuclear war: The pentagon's secret war plans, South End press, Boston, First Edition, 1987.
- Mikhail Shmelyov ;Soviet Peace Initiatives 1946-1987, Allied Publishers private limited,New Delhi, 1987.
- Pascal Carré; Gromyko: la diplomate de la Guerre froide (French Edition), Kindel Edition e Book, March 2, 2015, inside: amazon. com.
- Tadeusz and Urbanski M. Jurecki; Chemistry and Technology of Explosives, vol.1, Elsevier Publisher, 1963.
- The USSR Proposes Disarmament (1920s-1980s), Translated from the Russian, Designed by Vladimir Gordon, Progress Publishers, Moscow, 1986.
- А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); История внешней политики СССР 1917-1980 гг., в двух томах, Том II 1945-1980 гг., 4-е издание, переработанное и дополненное, Издательство «Наука», Москва, 1981 г.
- А. А. Громыко, Б. Н. Пономарев (Редакторы); ИСТОРИЯ ВНЕШНЕЙ ПОЛИТИКИ СССР, ТОМ ВТОРОЙ 1945-1980 гг., Издание четвертое, ИЗДАТЕЛЬСТВО “НАУКА” · МОСКВА 1981.
- Малиновкин В.А., Пантеев И.С., Ершов Б.А.; Международные отношения СССР после второй мировой воины, Журнал: Актуальные проблемы гуманитарных и естественных наук, 2016.
- Н. И. Егорова, А. О. Чубарьян (редакторы); Холодная война 1945-1963 гг: историческая ретроспектива: сборник статей, «ОЛМА-ПРЕСС», Москва, 2003.

سابعًا: الدوريات العربية:

- أدريس قادر رسول: مدى كفاية اجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) المستخدمة لمنع الانتشار النووي وحفظ السلم والأمن الدوليين (دراسة تحليلية)، كلية القانون والعلاقات الدولية، جامعة سودان، ج22، العدد 4، 2018م.

ثامنًا: الدوريات الأجنبية:

- - Закрытие сессии Постоянного комитета Всемирного конгресса сторонников мира: Правда, [газета], 20 марта, 1950, № 79 (11551).
- "WEST SCEPTICAL ON PEACE OFFER Malenkov Speech Brings Doubts", The Sydney Morning Herald, Tue 17 Mar 1953, No. 35.954.
- Benjamin Welles; Showdown Looms on Disarmament; Soviet's Reply to West May Reveal This Week Whether It Really Wants Curbs Major Western Proposals Plan Offered by Soviet Gromyko's Attack Analyzed, New York Times, April 9, 1956.
- Chen Kane; planning Ahead: A Blueprint to Negotiate and implement A weapon- of Mass- Destruction- free zone in the Middle East, James Martin center for Non Proliferation Studies (CNS), 2015.
- Clifton Daniel; Moscow calls for meeting to study European security: Moscow proposes parley Europe, the New York Times Archives, Oct. 24, 1954.
- Ekaterina Blinova; post ww2 world war order: U S planned to USSR out by massive Nuclear, 2015.
- Farhad Malekian; principles of Islamic International criminal law (A comparative search): unlawful use of weapons, Brill, 2011.
- Gar Alperovitz; Reviewed work (s): Atomic Diplomacy, Naval war college Review, vol. 18, No.4, U. S. Naval College Press, December 1965.
- James E. McSherry; Soviet Diplomacy from Stalin to Suez, U.S. Naval Institute Proceedings, Vol. 83/12/658, December 1957.
- James E. McSherry; Soviet Diplomacy from Stalin to Suez, U.S. Naval Institute Proceedings, Vol. 83/12/658, December 1957.

- James Reston; “US and ‘Disarmament’. An Analysis of Washington’s Stand: Overwhelming Power Is Our Security”, The New York Times, September 6, 1955.
- Kramer, Andrew E., Specia, Megan; "What Is the I.N.F. Treaty and Why Does It Matter?", The New York Times, 1 February 2019.
- Larry G. Gerber; the Baruch plan and the origins of the Cold War, Diplomatic history (journal article), vol. 6, No.1, Oxford University Press,1982.
- Malenkov is named new Soviet Premier; Wide changes disclosed to avoid “panic”; Throngs pass Stalin bier; Rites Monday; The New York Times, No. 34.741, 7 March 1953.
- Nature; Vol. 271, 26 January 1978.
- V. M. Molotov; Results of the Berlin Conference, NEWS SUPPLEMENT, No.6, Printed in the U.S.S.R, March-16-1954.
- V.I. Lenin; Disarmament and War Imperialist War and Class War Are Sharply Contrasted (October 1916), The Militant, Vol. VI No. 41, 2 September 1933.
- Берлинское совещание министров иностранных дел четырех держав. Документы, «Новое время», 1954, № 5—10, Приложения.
- Нуцалханов Г.Н.; РАЗОРУЖЕНИЕ: СРЕДСТВА И ЗНАЧЕНИЕ, Журнал: Мировая наука, №7 (28), 2019.

تاسعًا: الرسائل العلمية العربية:

- علاء نسيم عرابي: السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي تجاه الشرقين الأوسط والأقصى (1945-1991م) دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب – جامعة طنطا، 2024م.
- معتز محمد الداودي: السيد لا الدبلوماسي الدائم: أندريه جروميكو ودوره في سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية 1939 -1988م، ط1، 2021.

عاشرًا: المعاجم والموسوعات:

- أحمد ذكي بدوي: معجم المصطلحات السياسية والدولية، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1989م.
- أحمد عطية الله: القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968م.
- عبد الوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج3، دار الشروق، القاهرة، 1999م.

- غراهام إيفانز، جيفري نوينهام: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات الغربية المتحدة، 2004م.
- مصطفى عبد الله خشيم: موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، ط2، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته -ليبيا، 2004م.
- يحيى نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، 2008م.
- D. Asanov; the Great Soviet Encyclopedia, 3rd- ed (1970- 1979), the Gale Group, Inc, 2010.

احدى عشر: المواقع الإلكترونية:

- hTTP:// www.jstor.com/ resrep 09914.7.
- http://dis weapon. Un. Org/ Treaties/ t/ Tlatelolco.
- https: // bioguide. Congress.gov/ scripts/ biodisplay. P1? index= D000522.
- https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/time/pcw/104210.htm
- https://armscontrolcenter.org/fact-sheet-strategic-offensive-reductions-treaty-sort/
- https://digitalarchive.wilsoncenter.org/document/90924/download
- https://history.state.gov/milestones/1945-1952/atomic
- https://history.state.gov/milestones/1945-1952/baruch-plans
- https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ctbt/ctbt_ph_a.pdf.
- https://main.un.org/securitycouncil/sites/default/files/ar/sc/repertoire/9-99/Chapter%208/Thematic/96_99_8_Thematic_36_Signature%20of%20the%20African%20Nuclear.pdf.
- https://ppt-online.org/703577
- https://sputnikglobe.com/20150815/us-planned-to-wipe-out-ussr-1025789574.html
- https://www.britannica.com/place/Austria/Restoration-of-sovereignty
- https://www.ebsco.com/research-starters/military-history-and-science/intermediate-range-nuclear-forces-treaty
- https://www.state.gov/new-start-treaty
- www. Jstor. org/ stable/ 10.1163/ j. ctt1 w8h3dt-17.
- www. un. org/ law/ avl.